



السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع
المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

2021

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تذايع قبل
يوم الخميس، 10 آذار/مارس 2022، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه



التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2021

يُستكمل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 (E/INCB/2021/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2022—Statistics for 2020 (E/INCB/2021/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2020—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 (E/INCB/2021/3)

السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2021/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافة إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف: (+43-1) 26060

الفاكس: (+43-1) 26060-5867 أو 26060-5868

البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونص هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة الشبكي على الإنترنت (www.incb.org).



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها
في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية
بصفة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021
عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار
غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988



الأمم المتحدة
فيينا، 2022

E/INCB/2021/4

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-001396-3
ISSN 2411-9288
eISSN 2411-930X

تصدير

تؤدي السلائف الكيميائية دوراً حاسماً في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، لكن غالبية هذه المواد تؤدي أيضاً دوراً هاماً في حياتنا اليومية، فهي تستخدم لإنتاج سلع نستهلكها على نحو مشروع في جميع أنحاء العالم. وتحقيق توازن بين التجارة في السلائف وتداولها بحرية لأغراض مشروعة وضرورة منع تسريبها لأغراض غير مشروعة يقع في صميم نظام المراقبة الدولي المنشأ وفقاً للمادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988. ويشكل تحول أسواق المخدرات غير المشروعة إلى العقاقير الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات العقلية الجديدة، وأثر ذلك التحول على ديناميات أسواق السلائف الكيميائية، تحدياً لإنجازات نظام مراقبة السلائف، ويستلزم أن يجدد المجتمع الدولي بذل جهود مشتركة.

وقد أثبت نظام المراقبة الذي أنشئ بموجب اتفاقية عام 1988 فعاليته القوية في الحد من التسريب الدولي للسلائف الخاضعة للمراقبة مع ضمان تجارتها الدولية المشروعة دون انقطاع. ووجود شبكة دولية قائمة على تقاسم المسؤوليات والاحترام المتبادل يقلل من الفرص المتاحة للمتجرين، ويزيد بذلك من فرص سلطات إنفاذ القانون في مصادرة الشحنات ومقاضاة المسؤولين عن التسريب. بيد أن هذا التحول للأسواق غير المشروعة إلى العقاقير الاصطناعية يتسم بمستوى مرتفع من التطور والابتكار في مجال الصنع غير المشروع، وهو ما يتضح من الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة. ويتزايد الكشف عن طرائق جديدة لتسويق المواد الكيميائية اللازمة والحصول عليها وتسليمها، مع بروز أسواق الإنترنت (الشبكة الظاهرة) المشروعة كحلفاء للمتجرين عن غير علم.

وفي هذا السياق، يبين الطلب على الميثامفيتامين والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وتوريدها على الصعيد العالمي الحاجة الماسة إلى زيادة تعزيز تدابير المراقبة. وعملية جدولة فرادى المواد، بطبيعتها، غالباً ما تُنفذ كرد فعل على ظهور تلك المواد، وهي لا تواكب دائماً الابتكارات التي يشهدها الصنع غير المشروع، وذلك يعود إلى قدرة مصنعي المخدرات غير المشروعة على الاستعاضة بسهولة عن السلائف الكيميائية بنظائر لها. وتتطوي عملية جدولة فرادى المواد عند اكتشافها في إطار الصنع غير المشروع على خطر إصدار قوائم طويلة من المواد الخاضعة للمراقبة التي لا تستخدم إلا قليلاً أو لا تستخدم أبداً في القطاعات المشروعة من الصناعات الكيميائية. ويتمثل الجانب المؤسف جداً لهذا الوضع في زيادة معدلات الوفيات والإدمان المرتبطة بالجرعات المفرطة في جميع أنحاء العالم.

ويسرنني، في إطار المساعدة على فهمنا لهذا التحدي، أن أقدم تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2021 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية عام 1988، أو "التقرير السنوي عن السلائف". ويعرض هذا التقرير أحدث التطورات التي شهدتها مجال مراقبة السلائف. ويتضمن أيضاً معلومات عن العديد من المبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وغيرهما من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

وإذا كان صنع المخدرات غير المشروعة يتطور فإن تدابير التصدي المؤسسية يجب أن يواكب ذلك التطور. ويجب أن تستفيد الجهود الدولية المبذولة من خبرات البلدان المختلفة ومعارفها فيما يتعلق بمراقبة المواد الكيميائية وأن توجهها، استناداً إلى أحكام اتفاقية عام 1988 بما يتجاوز أحكام المادة 12. ومن شأن التدابير الطوعية الوطنية والتعاون المعزز من جانب أهل الصناعة أن يدعم تطور تدابير التصدي الوطنية وأن يؤدي إلى حلول دولية مشتركة.

وستواصل الهيئة، بوصفها حارس النظام الدولي التعاهدي لمراقبة السلائف، تقديم الدعم إلى المجتمع الدولي من خلال مشورتها وخدماتها المتخصصة. وأود أن أشكر جميع الحكومات التي دعمت الهيئة في مساعيها طوال العام، من خلال وفائها بالتزامات الإبلاغ ومشاركتها في أنشطة الهيئة ودعمها، وکلي أمل في تعزيز روابط التعاون معها في المستقبل.

Jagjit Paradi

جاغجيت بافاديا
رئيسة الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات

تمهيد

تقضي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 بأن تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقريراً سنوياً إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، وأن تستعرض اللجنة دورياً مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية.

وقد أعدت الهيئة، إلى جانب تقريرها السنوي ومنشوراتها التقنية الأخرى عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، تقريرها عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، وفقاً للحكمين التاليين الواردين في المادة 23 من تلك الاتفاقية:

1- تُعدُّ الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها يتضمَّن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها، وفي حالات مناسبة، بياناً بالإيضاحات، إن وُجدت، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف، بالإضافة إلى أية ملاحظات وتوصيات ترغب الهيئة في تقديمها. وللهيئة أن تُعدَّ ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية. وتُقدِّم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة، التي قد تُبدي من التعليقات ما تراه ملائماً.

2- يوافق الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق. وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد.

المحتويات

الصفحة	
iii	تصدير
v	تمهيد
xi	ملحوظات إيضاحية
xiii	ملخص

الفصل

1	الأول- مقدمة
1	الثاني- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
1	ألف- نطاق المراقبة
2	باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988
2	جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988
3	دال- التشريع وتدابير المراقبة
7	هاء- تقديم البيانات عن التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف
7	واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية
8	زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
10	حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف
14	الثالث- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها
15	ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية
24	باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين
27	جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين
31	دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى
31	هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية
32	الرابع- الضوابط الداخلية: مدى استخدام أحكام الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988
37	الخامس- الاستنتاجات والتوصيات
41	مسرد

المرفقات*

الأول- الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021	43
الثاني- تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (الاستمارة D) عن الفترة 2016-2020	48
الثالث- مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسبما أُبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2016-2020	54

* لم تدرج المرفقات في النسخة المطبوعة من هذا التقرير، ولكن يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (www.incb.org).

- الرابع- تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2016-2020 55
- الخامس- الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول والمادة 1-فينيل-2-بروبانول؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية 62
- السادس- الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملاً بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 63
- السابع- المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 68
- الثامن- استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية 69
- التاسع- الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 73
- العاشر- أحكام الاتفاقية التي تنظم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية 75
- الحادي عشر- المجموعات الإقليمية 76

الأشكال

- الأول- الحوادث المتعلقة بمجموعة مختارة من السلائف المحورة للفينيل بروبانول المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2012-2021 6
- الثاني- نسبة البلدان التي لم تكن قد قدمت بعد أي تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية إلى الهيئة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حسب المنطقة 8
- الثالث- استخدام نظام "بيكس" حسب المنطقة، وفق النسبة المئوية للبلدان الموجود بها مستعملون مسجلون لديه في كل منطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 11
- الرابع- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2011-2020 16
- الخامس- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الشمالية، 2014-2020 18
- السادس- مضبوطات حمض الطرطريك، التي أبلغت عنها الحكومات في مناطق مختارة في الاستمارة D، 2009-2020 22
- السابع- الحوادث المتعلقة بمشتقات المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيدك المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2013-2021 22
- الثامن- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2011-2020 25
- التاسع- مضبوطات منغنات البوتاسيوم وثاني أكسيد المنغنيز التي أبلغت عنها كولومبيا في الاستمارة D، ومختبرات برمنغنات البوتاسيوم التي جرى تفكيكها في كولومبيا، 2003-2020 25
- العاشر- مضبوطات كلوريد الكالسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الجنوبية في الاستمارة D، 2011-2020 26
- الحادي عشر- نسب مضبوطات المذيبات المستخدمة في التجهيز غير المشروع للكوكايين، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الجنوبية، 2016-2020 26
- الثاني عشر- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2011-2020 28
- الثالث عشر- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاستمارة D، 2011-2020 29
- الرابع عشر- مضبوطات كلوريد الأسيتيل في أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية)، التي أُفيد بها في الاستمارة D وأبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2017-2021 30

32	الخامس عشر- الصادرات المقترحة من سليفتي الفنتانيل، اللتين قَدِّمت الحكومات المصدرة إشعارات مسبقة بشأنهما عبر نظام "بن أونلاين"، 2018-2020
33	السادس عشر- المضبوطات من ثلاث سلائف لثلاث مواد من الكاينونات الاصطناعية، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2015-2020
34	السابع عشر- الحكومات التي ردت على الدراسة الاستقصائية للتشريعات الوطنية المتعلقة بسلائف المخدرات والضوابط الداخلية، حسب المنطقة
36	الثامن عشر- عدد المواد الكيميائية غير المجدولة دولياً الخاضعة للمراقبة الوطنية، حسبما أفادت به الحكومات المجيبة في ردودها

الإطار

4	1- نصيحة: أين وكيف يمكن الحصول على معلومات عن التشريعات وتدابير المراقبة المتعلقة بالسلائف
---	--

الخرائط

3	1- حالة النسخ المقدمة من الحكومات من الاستمارة D عن عام 2020 التي تتضمن معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 والمضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
5	2- الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس"، 2018-2021
9	3- استخدام نظام "بن أونلاين"، حسب النسبة المئوية للإشعارات السابقة للتصدير المطَّلَع عليها، 2020

الجداول

2	1- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 عن عام 2020
8	2- البلدان صاحبة أكبر تقديرات من الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرينات والسودوإيفيدرينات، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
15	3- أكبر 10 بلدان مستوردة للإيفيدرين والسودوإيفيدرين من حيث حجم الواردات، مرتبة حسب حجم وارداتها، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
35	4- تدابير محددة معمول بها لمراقبة أنشطة التجارة والتوزيع والاستخدام الداخلية

ملحوظات إيضاحية

لا تنطوي الحدود والأسماء المبيّنة والتسميات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا المنشور على أيّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أيّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدَم رسمياً عند جمع البيانات ذات الصلة.

وقد استُمدَّت البيانات المستخدمة لإعداد هذا التقرير من مصادر حكومية متعدّدة، منها الاستمارة D ("المعلومات السنوية عن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثّرات العقلية")؛ ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين")؛ ونظام الإخطار بحوادث السلائف ("نظام بيكس")؛ والنتائج المحققة في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وهما مبادرتان دوليتان بشأن المواد الكيميائية التي تُستعمل في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ("بريزم") والكوكايين والهروين ("كوهيجن")؛ والاتصالات الرسمية مع السلطات الوطنية المختصة والتقارير الوطنية الرسمية عن حالة مراقبة المخدرات والسلائف.

ويُشار إلى البيانات المقدّمة في الاستمارة D حسب السنة التقويمية التي تنطبق عليها تلك البيانات، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وفترة الإبلاغ بالنسبة للبيانات المستمدة من نظام "بن أونلاين" ونظام "بيكس" هي من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وفي الحالات التي تُستخدم فيها بيانات نظام "بن أونلاين" لسنوات متعدّدة، تُستخدَم السنوات التقويمية. وقُدّمت معلومات إضافية من خلال منظمات إقليمية ودولية شريكة، حسبما هو مذكور في التقرير.

وبخصوص البيانات المتعلقة بالمضبوطات، ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أنّ المضبوطات المبلّغ عنها تعكس عموماً مستوى مقابلاً من أنشطة التنظيم الرقابي وإنفاذ القانون في ذلك الوقت المحدّد. ويُضاف إلى ذلك أن الضبطيات كثيراً ما تكون نتيجة للتعاون في إنفاذ القانون فيما بين عدة بلدان (على سبيل المثال من خلال عمليات التسليم المراقب)، وينبغي ألا يُساء تفسير حدوث الضبطيات وأحجام المضبوطات في بلد معيّن، أو أن يُبالغ في تقدير أهميتها لدى تقييم دور البلد المعني في الحالة العامة للتأجار بالسلائف.

وعندما ترد الإشارة إلى "أطنان" فالمقصود بها الأطنان المترية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

واستُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

الإنتربول	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
أنيلينو الفينيتيل بيبيريدين (ANPP)	4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين
4-أنيلينو بيبيريدين (4-AP)	4-أنيلينو بيبيريدين (N-فينيل بيبيريدين-4-أمين)
الإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (EAPA)	الإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (إيثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات)
بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين	1-بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينوبيبيريدين (-04-tert-butyl piperidine-1-carboxylate)
الفينيتيل بيبيريدين (NPP)	N-فينيتيل-4-بيبيريدين
الفينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (2-فينيل أسيتو أسيتاميد)
الفينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل
الفينيل بروبانون (P-2-P)	1-فينيل-2-بروبانون

إستر ميثيل المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك	الفينيل بروبانول ميثيل غليسيديات (P-2-P methyl glycidic acid)
مرض فيروس كورونا	كوفيد-19
ميثيل ألفا-فينيل-أستيو أسيتات (ميثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات)	ميثيل ألفا-فينيل-أستيو أسيتات (MAPA)
4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول	الميثيلين ديوكسي فينيل بروبانول (3,4-MDP-2-P)
إستر ميثيل المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك	4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول ميثيل غليسيديات (3,4-MDP-2-P methyl acid)
4،3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين	الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA)
نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	نظام "بن أونلاين"
نظام الإخطار بحوادث السلائف	نظام "بيكس"
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	الهيئة
وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون	يوروبول
وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية	يوروجست
غاما-بوتيرولاكتون	GBL
حمض غاما-هيدروكسي الزبد	GHB
ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك	LSD
ميثيل 3-أوكسو-2-(4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات	MAMDP

ملخص

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 أساس المراقبة الدولية للسلائف. ولما كان عدد دولها الأطراف قد بلغ 190 في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وهو نفس عددها في العام السابق، باتت اتفاقية سنة 1988 تشمل العالم بأسره تقريبا. ومن بين تلك الدول، طلبت 116 دولة – أي بزيادة دولة واحدة عن العام السابق (آيسلندا) – أن يتم إخطارها مسبقا بالشحنات المرسله إلى أراضيها من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988. ويشكل نظام رصد التجارة الدولية، الذي يشمل عملية الإشعار المسبق بالصادرات المزمع إرسالها، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 10 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أساس المراقبة الدولية للسلائف. ويستخدم 166 بلدا وإقليما نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة)، الذي يوفر منصة إلكترونية للإشعارات من هذا القبيل.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أي من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ظل مستوى الإبلاغ باستخدام الاستمارة D ("المعلومات السنوية عن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية") عن معلومات عن المضبوطات من السلائف، بما في ذلك المواد الكيميائية غير المجدولة، وعن منشئها، إن كان معلوما، وعن طرائق التسريب والصنع غير المشروع، وفق ما تقضي به اتفاقية سنة 1988، على نحو ما كان عليه في السنوات السابقة، حيث قدم 123 بلدا وإقليما الاستمارة D عن عام 2020. غير أن المعلومات المقدمة لم تف بوجه عام بعد بالمعايير المطلوبة، من حيث حسن التوقيت والنوعية، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب التسريب ومنشأ المواد المضبوطة.

وقد اضطلعت الهيئة بعدة مبادرات وأنشطة تتعلق بأربعة مواضيع رئيسية جرى التأكيد عليها في السنوات الأخيرة ولها أهمية بالغة بالنسبة للجهود الدولية الحالية لمراقبة السلائف، وهي فيما يلي: (أ) ظهور مواد كيميائية غير مجدولة وسلائف محورة؛ (ب) مراقبة الأنشطة الداخلية لصنع السلائف الخاضعة للمراقبة وتجاريتها وتوزيعها؛ (ج) استخدام الإنترنت، ولا سيما الشبكة السطحية (surface web)، في الاتجار بالسلائف؛ (د) التعاون مع الدوائر الصناعية كوسيلة لمنع التسريب. والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الحكومات، هو مفتاح تلك الجهود.

وقد عقدت أربعة اجتماعات حول موضوع المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، تألفت من اجتماعات للخبراء واجتماعات تشاورية، وتمخضت عن توصيات باتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لمعالجة هذه المسألة العويصة.

ولما كان تسريب السلائف الكيميائية إلى حد كبير ظاهرة داخلية، فقد أجرت الهيئة دراسة استقصائية عن طبيعة ومدى الضوابط التي وضعتها البلدان فيما يتعلق بالسلائف. واستجابات اثنتان وستون حكومة والمفوضية الأوروبية للدراسة الاستقصائية. وقد أظهرت الردود أن قرابة ثلث المبيجين لم يخضعوا بعد للمراقبة جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 وأنه لا توجد لدى ربعهم ضوابط على التجارة الداخلية في تلك المواد وتوزيعها الداخلي، مما قد يشي بوجود ثغرات في نظام المراقبة يمكن أن يستغلها المتجرون.

وفي شباط/فبراير 2021، نفذت عملية محددة الأهداف والمدة، أطلق عليها اسم "أكرونيم" (Acronym)، ركزت على أنشطة الاتجار ببعض سلائف المخدرات الاصطناعية عبر الإنترنت، وقد أبرزت التحديات الحالية في مواجهة التحقيق في هذه الحالات. وسوف تمضي الهيئة قدما، بالتعاون مع الحكومات، في دعم المبادرات المنفذة في هذا المجال لمعالجة الثغرات القائمة.

والمؤسسات الكيميائية والصيدلانية المعنية هي من الجهات الأساسية ذات الشأن في جهود مراقبة السلائف، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة لصنع المخدرات على نحو غير مشروع. وأيدت الهيئة أنشطة في هذا الصدد، منها ترتيب التوأمة بين الحكومتين الفرنسية والسويسرية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. وأجرت الهيئة أيضا دراسة استقصائية بغية إعداد مجموعة من الممارسات الجيدة وسيناريوهات الحالات ذات طابع عالمي في مجال التعاون مع الدوائر الصناعية بشأن السلائف، وسوف تشكل الهيئة أنشطتها المقبلة في هذا المجال وفقا لنتائج تلك الدراسة.

ولم تُصَف أي مواد جديدة إلى الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، لكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اقترحت في تشرين الأول/أكتوبر 2021 إخضاع ثلاث سلائف للفنتانيل للجدولة الدولية.

وفيما يتعلق بالمواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية، بلغ مجموع المضبوطات العالمية المبلغ عنها من الإيفيدرين 10 أطنان في عام 2020، مما يؤكد الاتجاه المتناقص الذي لوحظ في السنوات الأخيرة. وقد أُبلغ 28 بلدا وإقليما فقط عن مضبوطات من الإيفيدرين، وهو ما يمثل أحد أدنى مستويات الإبلاغ عن مثل هذه المضبوطات في العقد الماضي. وعلى النقيض من ذلك، بلغ حجم المضبوطات المبلغ عنها من الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)، وهو أحدث مادة أدرجت في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، 30 طنا في عام 2020، مما يشير إلى حدوث تحول نحو استخدام السلائف المحورة. وفي حين أن الجزء الأكبر من مضبوطات الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات لا يزال مركزا في أوروبا، فقد أُبلغ لأول مرة في أستراليا عن ضبط كميات ملحوظة منه، وهي أول مضبوطات من تلك المادة يبلغ عنها خارج أوروبا.

وظل حجم المضبوطات من مادة برمنغنات البوتاسيوم، التي تمثل عادة السليفة الرئيسية المستخدمة في صنع الكوكايين بصورة غير مشروعة، عند حوالي 84 طنا في مجموعه، وانحصرت تلك المضبوطات في بلدان في أمريكا الجنوبية. ويعتقد أن نسبة كبيرة من حجم المضبوطات العالمية من تلك المادة صنعت بصورة غير مشروعة، أو سربت من قنوات التوزيع الداخلي وليس من التجارة الدولية.

وقد تجاوزت المضبوطات من أنهيدريد الخل، وهو السليفة الرئيسية للهروين، 100 طن في مجموعها في عام 2020، ومن الواضح أنها ظلت غير متأثرة بالقيود المفروضة على الحركة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومن المفارقات أن إجمالي حجم المضبوطات من تلك المادة في أفغانستان، البلد الرئيسي لصنع الهروين على مستوى العالم، لم يتجاوز 650 لترا تقريبا، بما يمثل انخفاضا إضافيا منذ عام 2019. ورغم عدم الإبلاغ عن ضبط هذه المادة في بلدان آسيا الوسطى المجاورة لأفغانستان، فقد تواصل الإبلاغ عن مضبوطات منها في بلدان مجاورة أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. وما زال هناك احتمال قائم أيضا بأن مادة كلوريد الأسيتيل، وهي عامل أسئلة بديل، تستخدم في تلك المنطقة. وضبطت ميانمار، وهي البلد الرئيسي الآخر في مجال صنع الهروين، أكثر من 12 000 لتر من أنهيدريد الخل.

وأُبلغ عن استخدام مواد كيميائية غير مجدولة، مثل مشتقات المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك والإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (EAPA) (استر إيثيل المادة ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات) لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين، ومادة حديثة الظهور، هي ميثيل 3-أوكسو-2-(3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات (MAMDP)، لصنع الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA). وكما كان الحال في الماضي القريب، استمر استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة في صنع المخدرات الاصطناعية، مثل الفنتانيل والميثاكوالون، في البلدان المعنية. وأُبلغ عن ضبط كميات من المادة 4-أنيلينو بييريدين (4-AP) ومشتق مقنّع منها هو المادة بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بييريدين، في كندا والمكسيك والولايات المتحدة. وفي عام 2021، أُبلغ عن ضبط كمية كبيرة من الأسيتانترانيل (acetantranil) في جنوب أفريقيا، وهو سليفة غير مجدولة دوليا من سلائف الميثاكوالون، وليس له استخدامات مشروعة معروفة؛ وهذه هي رابع ضبطية له في ذلك البلد منذ عام 2018. وعلاوة على ذلك، فإن المضبوطات المتفرقة لكميات ملحوظة من سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة والمواد المجدولة مؤخرا بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، ولا سيما سلائف الكاثينونات الاصطناعية، تشير إلى أن عمليات الصنع غير المشروع لتلك المنتجات النهائية ربما كانت آخذة في الاقتراب من أسواق البيع بالتجزئة.

ويبرز تحليل الاتجاهات الرئيسية الوارد في هذا التقرير ما يلي: (أ) الحاجة الملحة إلى تعزيز الزخم العالمي للتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة؛ (ب) من شأن توفير بيانات ومعلومات شاملة في الوقت المناسب أن يعزز القدرة على التصدي للاتجاهات الناشئة على نحو فعال واستباقي؛ (ج) يبقى التركيز على قنوات الصنع والتوزيع الداخليين عنصراً حاسماً في التصدي لعمليات التسريب من قنوات التوزيع الداخلي؛ (د) ضرورة مواصلة اليقظة بعد محاولات التسريب من قنوات التجارة الدولية المشروعة، وضرورة استخدام نظام "بن أونلاين" على نحو أكثر انتظاماً؛ (هـ) ضرورة تعميم التعاون مع الدوائر الصناعية كعنصر رئيسي في استراتيجية منع تسريب السلائف.

أولاً - مقدمة

المختصة على النهوض بمهام عملها. وهذه المرفقات غير مدرجة في النسخ المطبوعة من هذا التقرير، لكنها متاحة في الموقع الشبكي للهيئة.

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ألف - نطاق المراقبة

6- تشمل مسؤوليات الهيئة بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 تقييم المواد للنظر في إمكانية إدراجها في الجدول الأول أو الجدول الثاني من الاتفاقية، أو نقلها من أحدهما إلى الآخر.

7- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اقترحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إدراج ثلاث من السلائف الخاصة بالفنتانيل وببضع مواد ذات صلة في جدولي اتفاقية سنة 1988، وهي المواد 4-أنيلينو بيبيريدين (AP-4)، وبوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين (AP-4-boc) ونورفينتانيل. ووفقاً للإجراء المبين في الفقرة 3 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، دعا الأمين العام الحكومات إلى تقديم ما لديها من تعليقات ومعلومات تكميلية بشأن كل مادة من المواد لمساعدة الهيئة في إجراء التقييمات اللازمة وتقديم توصيات بشأن جدولتها إلى لجنة المخدرات.

8- ولم يُخصص حتى الآن في النظام المنسق رمز فريد لأي من المواد المشار إليها⁽³⁾ وفي ضوء طول دورة تحديث تسميات النظام المنسق، تشجع الهيئة الحكومات على أن تعتمد، طواعية، رمزا منفصلاً مؤقتاً لكل مادة منها يستند إلى رمز المجموعة المعمول به في النظام المنسق المذكور ريثما يُخصص لهذه المادة رمز فريد في ذلك النظام⁽⁴⁾.

9- وفيما يتعلق بالفينيتيل بيبيريدين (NPP) وأنيلينو الفينيتيل بيبيريدين (ANPP)، وهما سليفتان للفنتانيل تخضعان للمراقبة الدولية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017، يسر الهيئة أن تلاحظ أن التعاون مع منظمة الجمارك العالمية، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي

1- أعدت الهيئة هذا التقرير عملاً بالمادة 23 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وهو يقدم لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها كل من الحكومات والهيئة منذ نشر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2020⁽¹⁾ من أجل منع تسريب المواد الكيميائية وتنفيذ أحكام اتفاقية سنة 1988.

2- ويتضمن الفصل الثاني من التقرير معلومات محدثة عن تقديم البيانات المطلوبة بموجب الاتفاقية إلى الهيئة، والتغييرات الرئيسية في التشريعات وتدابير المراقبة الوطنية، واستعراضا لسير عمل نظام الإشعارات السابقة للتصدير، وموجزا للأنشطة التنفيذية المضطلع بها في إطار مشروع "كوهيجن" و"بريزم". ويتضمن الفصل أيضا استعراضا عاما للتعاون الدولي والمبادرات الأخرى المتصلة بمراقبة السلائف.

3- ويقدم الفصل الثالث لمحة عامة عن التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية والاتجاهات الرئيسية في الاتجار بها واستخدامها غير المشروع. ويتضمن الفصل أيضا لمحة عامة عن أهم الحالات المتعلقة بالشحنات المشبوهة والموقوفة، وعمليات التسريب ومحاولاته، والأنشطة المرتبطة بالصنع غير المشروع للمخدرات.

4- ويقدم الفصل الرابع دراسة مواضيعية لنطاق الضوابط الداخلية ومداهما تلخص الردود الواردة في إطار دراسة استقصائية عالمية أجريت في هذا الشأن بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2021. ويبرز هذا التقرير، في مختلف أجزائه، توصيات واستنتاجات محددة توفر أساسا تستند إليه الحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تسريب السلائف الكيميائية والاتجار بها واستخدامها في أنشطة الصنع غير المشروع⁽²⁾ ويقدم الفصل الخامس توصيات إلى الحكومات بشأن المسار المقبل الذي يمكن انتهاجه من أجل فرض مراقبة فعالة على السلائف على كل من الصعيد الدولي والوطني.

5- وتتضمن المرفقات من الأول إلى الحادي عشر إحصائيات محدثة ومعلومات عملية الغرض منها مساعدة السلطات الوطنية

⁽¹⁾ السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2020 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2020/4).

⁽²⁾ يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة (www.incb.org) على مجموعة التوصيات التي أصدرتها خلال السنوات السابقة بشأن المراقبة الدولية للسلائف.

⁽³⁾ انظر World Customs Organization, *Harmonized Commodity*

Description and Coding System, 6th ed. (Brussels, 2017).

⁽⁴⁾ تصنيفات النظام المنسق للمواد الكيميائية غير المجدولة المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات متاحة للسلطات الوطنية المختصة على صفحة مؤمنة في الموقع الشبكي للهيئة.

10 سنوات. ومع ذلك، لم تقدم 68 دولة طرفاً للاستمارة D عن عام 2020،⁽⁶⁾ من بينها 16 دولة لم تقدمها على مدى السنوات الخمس الماضية و16 على مدى السنوات العشر الماضية (انظر الجدول 1). وبالإضافة إلى ذلك، قدم 13 بلداً وإقليماً (إسرائيل وأندورا وباراغواي وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) والجزائر وسنغافورة وسورينام وصربيا والصين والعراق وكوراساو ولكسمبرغ وموزامبيق) الاستمارة D لدورة الإبلاغ السابقة (الاستمارة D عن عام 2019). وترد في المرفق الثاني معلومات شاملة عن حالة تقديم الاستمارة D من جانب جميع الحكومات.

الجدول 1- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 عن عام 2020

آسيا		
باكستان	جمهورية كوريا	فبيت نام
بنغلاديش	سري لانكا	كمبوديا ⁽¹⁾
تركمانستان	العراق	الكويت ⁽¹⁾
تيمور-ليشتي	عمان	منغوليا
أفريقيا		
إثيوبيا ⁽¹⁾	جمهورية أفريقيا الوسطى ^(ب)	كوت ديفوار
إريتريا ⁽¹⁾	جيبوتي ^(ب)	الكونغو ^(ب)
إسواتيني ^(ب)	زامبيا ⁽¹⁾	كينيا
أنغولا	سان تومي وبرينسيبي ⁽¹⁾	ليبيريا ^(ب)
بنن	السنغال	ليبيريا ^(ب)
بوركينافاسو ⁽¹⁾	سيشيل	ليسوتو ^(ب)
بوروندي	غامبيا	مالي
تشاد	غينيا ^(ب)	ملاوي ^(ب)
توغو ⁽¹⁾	غينيا-بيساو ⁽¹⁾	موريتانيا
الجزائر	كابو فريدي	ناميبيا
جزر القمر ^(ب)	الكاميرون	
أوروبا		
ألبانيا	بيلاروس	اليونان
إيطاليا ^(ب)		
أوقيانوسيا		
بالاو	ساموا ⁽¹⁾	تاووي ⁽¹⁾
تونغا ^(ب)	فانواتو ⁽¹⁾	نيوي ⁽¹⁾
جزر كوك ⁽¹⁾	فيجي	
جزر مارشال ^(ب)	ميكرونيزيا (ولايات-الوحدة) ⁽¹⁾	

والاجتماعي 29/1992، أدى إلى وضع رمزين فريدين لهاتين المادتين في إطار النظام المنسق ضمن تسمياته الجديدة، التي ستسري اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022.

باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988

10- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 190 دولة قد صدقت على اتفاقية سنة 1988 أو انضمت إليها أو أقرتها، وأقرها الاتحاد الأوروبي رسمياً (نطاق الاختصاص: المادة 12). ولم تحدث أي تغييرات في هذا الصدد منذ نشر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2020. وترد تفاصيل عن حالة الانضمام في المرفق الأول من هذا التقرير. ولم تصبح بعدُ الدول السبع التالية (حسب المنطقة) أطرافاً في الاتفاقية:

أفريقيا (ثلاث دول): جنوب السودان والصومال وغينيا الاستوائية

أوقيانوسيا (أربع دول): بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وكيريباس

جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988

11- يتعيّن على الأطراف، بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أن تقدّم سنوياً إلى الهيئة معلومات عما يلي: (أ) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من تلك الاتفاقية وبيان منشئها إن كان معلوماً؛ و(ب) أي مادة من المواد غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني يتبيّن أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدّرة أو المؤثّرات العقلية؛ و(ج) أساليب التسريب والصنع غير المشروع.

12- وبغية مساعدة الحكومات على تقديم هذه البيانات، تحيل الهيئة إلى جميع الحكومات استبياناً سنوياً معروفاً باسم الاستمارة D.⁽⁵⁾ وكان آخر موعد لتقديم بيانات عام 2020 هو 30 حزيران/يونيه 2021، لكن الهيئة واصلت التشجيع على تقديمها في موعد أبكر (قبل 30 نيسان/أبريل) من أجل إتاحة وقتٍ كافٍ لتزويدها بأيّ توضيح لازم للمعلومات الواردة.

13- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان ما مجموعه 122 دولة طرفاً قد قدم الاستمارة D عن عام 2020، مقارنة بـ 83 حتى 30 حزيران/يونيه 2021. وقد استأنفت ميكرونيزيا (ولايات-الوحدة) تقديمها بعد انقطاع ست سنوات، والنيجر بعد أكثر من

(5) الصيغة الأخيرة للاستمارة D متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الموقع الشبكي للهيئة. ومنذ استحداثها في دورة الإبلاغ لعام 2018، شجعت الهيئة على استخدام جداول البيانات (صيغة Spreadsheet) في محاولة لتبسيط وتسريع عملية الإبلاغ والتقليل إلى أدنى حد من احتمال حدوث أخطاء في إدخال البيانات. وقد استخدمت 43 حكومة تلك الاستمارة في عام 2020.

(6) لم تقدم سان مارينو والكرسي الرسولي وليختنشتاين الاستمارة D منفصلة، لأن بياناتهم مشمولة في تقرير إيطاليا وسويسرا.

وتأكيد المضبوطات وتقديم تفاصيل عنها في الوقت المناسب، عندما تطلب الهيئة إليها ذلك.

15- وعلى غرار ما سبق، فإن البيانات المتعلقة بالتجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف (انظر القسم هاء أدناه)، رغم أنها تقدم على أساس طوعي، وردت بوجه عام من عدد أكبر من الحكومات وكانت أكثر شمولاً بالمقارنة بالبيانات الإلزامية المتعلقة بمضبوطات السلائف.

دال- التشريع وتدابير المراقبة

16- يشكل وضع تدابير مناسبة للمراقبة على الصعيد الوطني وتعزيزها أساساً للرصد الفعال لحركة السلائف في التجارة الدولية والتوزيع الداخلي على حد سواء. وعلى الرغم من عدم وجود أي إلزام بإبلاغ الهيئة بمعلومات في هذا الصدد، فقد وصل إلى علم الهيئة حدوث التغييرات التالية في تدابير المراقبة منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

17- في عام 2020، أنشئت في جمهورية إيران الإسلامية لجنة وطنية لمراقبة السلائف في المقر الرئيسي لقيادة مكافحة المخدرات. وتتألف اللجنة من ممثلين لمجموعة واسعة من الوزارات والهيئات التنفيذية، وتركز على تحسين مراقبة السلائف الكيميائية والإشراف على تنفيذ القواعد واللوائح الوطنية المتعلقة بالسلائف، بما في ذلك الضوابط الداخلية.

18- وقد انتهت المفاوضات الأوروبية من إجراء تقييم شامل لسياسة الاتحاد الأوروبي بشأن سلائف المخدرات في تشرين الثاني/نوفمبر

القارة الأمريكية

أنتيغوا وبربودا ^(ب)	جامايكا	غرينادا ^(ب)
بربادوس ^(د)	جزر البهاما ^(ب)	غيانا
بليز	سانت كيتس ونيفيس ^(ب)	كوبا ^(د)

ملحوظة: انظر أيضاً المرفق الثاني.

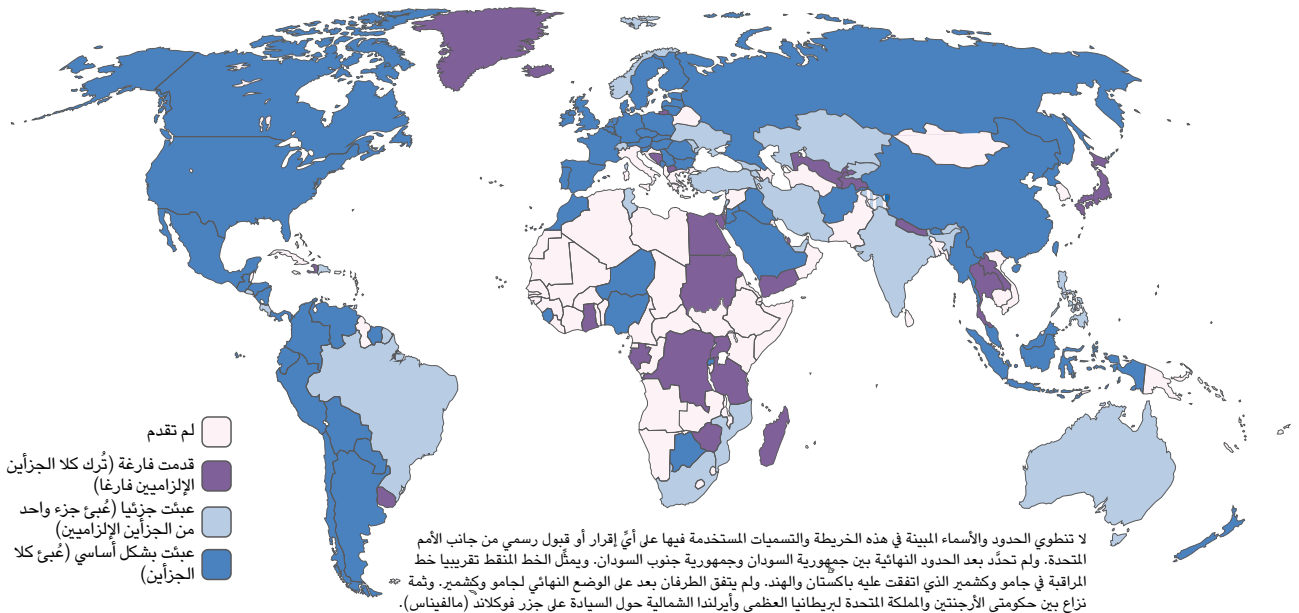
^(د) حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات الخمس الماضية (2016-2020).

^(ب) حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات العشر الماضية (2011-2020).

^(ع) تشمل البيانات الخاصة بسان مارينو والكرسي الرسولي.

14- وقد أفادت 88 حكومة بضبط مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D عن عام 2020. ورغم النداءات المتكررة التي وجهتها الهيئة من أجل تقديم معلومات عن منشأ المواد الكيميائية المضبوطة، وهو أمر حاسم لتحديد مواطن الضعف في آليات المراقبة والاتجاهات المستجدة، فإن معظم الحكومات لم تقدم سوى معلومات عن الكميات المضبوطة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم عدد محدود من الحكومات المعلومات الإلزامية عما ضبط من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية (انظر الخريطة 1). وقدم عدد قليل جداً منها معلومات عن أساليب التسريب والصنع غير المشروع. وتكرر الهيئة دعوة الحكومات إلى بذل قصارى جهدها لجمع وتقديم معلومات كاملة على النحو الذي تنص عليه الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، وتقديم الاستمارة D في الوقت المحدد لها،

الخريطة 1- حالة النسخ المقدمة من الحكومات من الاستمارة D عن عام 2020 التي تتضمن معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 والمضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021



الصنع غير المشروع للمخدرات، بما في ذلك توريد المواد الخام الكيميائية. ومن بين السبل المقررة لتحقيق الأولويات الاستراتيجية زيادة التعاون مع الجهات التي تصنع السلائف وتبيعها.

22- وفي 14 أيار/مايو 2021، حدثت حكومة باراغواي قائمتها الخاصة بالسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية وعدلت المادة 84 من المرسوم رقم 5213 المؤرخ 6 أيار/مايو 2005 عملاً بالمادة 1 من القانون رقم 1340 المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1988. ونتيجة لذلك، أصبحت الآن جميع المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 خاضعة للمراقبة الوطنية في البلد، بالإضافة إلى 22 مادة كيميائية أخرى معروف أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات.

23- واعتباراً من 14 أيار/مايو 2021، أضافت حكومة المكسيك سلائف الفنتانيل، المتمثلة في المادة 4-أنيلينوبيبيريدين (AP-4) وملحها الثنائي هيدروكلوريد وفي المادتين أنهيدريد البروبيون وكلوريد البروبيونيل، إلى قائمة المواد الخاضعة للمراقبة المشار إليها في المادة 4 من الباب الأول من القانون الاتحادي بشأن مراقبة السلائف الكيميائية والمواد الكيميائية الأساسية وآلات صنع الأقراص والكبسولات. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر هذه المواد من العقاقير المخدرة وفقاً للمادتين 234 و235 من قانون الصحة العامة في المكسيك.

24- وبالإضافة إلى ذلك، وضعت حكومة المكسيك، اعتباراً من 26 أيار/مايو 2021، بموجب الاتفاق 4/15.04.2021، CSG CCC قائمة مراقبة للمواد المزدوجة الاستخدام كآلية مرنة لرصد المواد غير الخاضعة للتنظيم الرقابي التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة، بهدف تحسين رصد التجارة في المواد المدرجة في القائمة مع منع أي آثار ضارة تترتب على استخدامها لأغراض صناعية مشروعة. وتشمل القائمة الأولية 15 مادة كيميائية.

25- وفي 19 أيار/مايو 2021، أقرت الجمعية الوطنية في كينيا قانون (مراقبة) العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (المعدل) لعام 2020، وهو الآن في انتظار موافقة رئيس الجمهورية. ويحدد القانون

2020. وأكدت النتائج الرئيسية على الخطر الذي يشكله على المنطقة انتشار استخدام السلائف المحورة في عمليات الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية. وقد أنشأت المفوضية الأوروبية، بناء على تقييمها لهذا التهديد، فريق خبراء عاملاً مخصصاً معنياً بالسلائف المحورة، يتألف من ممثلين لسلطات التراخيص والجمارك والشرطة والمختبرات الجنائية والسلطات القضائية والصناعات الكيميائية والصيدلانية.

19- وخلص التقييم أيضاً إلى أن تسريب المواد لا يزال يحدث في الاتحاد الأوروبي على الرغم من تشديد الأحكام في هذا الشأن في التشريع الخاص بالسلائف الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2013، الذي بات يشترط تسجيل المستخدمين النهائيين لأنهيدريد الخل. وقد استنتج، استناداً إلى التقييم المذكور، أن هناك فرصة للنظر في تعزيز عدد من جوانب اللوائح القائمة، مثل اللوائح المتعلقة بتسريب السلائف المساعدة المستخدمة في صنع المخدرات وأنهيدريد الخل من نطاق التجارة داخل الاتحاد الأوروبي وتشديد الضوابط على التجارة في السلائف عبر الإنترنت.

20- وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقر المجلس الأوروبي استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمخدرات للفترة 2021-2025. وتحدد الاستراتيجية الأولويات الرئيسية لسياسة المخدرات في الاتحاد الأوروبي. ومن ضمن الأولويات المحددة للاستراتيجية الجديدة تشديد الرقابة على المعابر الحدودية وتكثيف الجهود الرامية إلى منع استغلال القنوات التجارية المشروعة لأغراض الاتجار.

21- وبموجب المرسوم رقم 2007 المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، الذي بدأ سريانه اعتباراً من 8 نيسان/أبريل 2021، أضاف الاتحاد الروسي 10 مواد كيميائية إلى قائمة السلائف الخاضعة للمراقبة الوطنية. وشملت هذه المواد الكيميائية الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)، إلى جانب تسع سلائف لمؤثرات نفسانية جديدة من نوع الكاثينونات الاصطناعية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أقر برلمان الاتحاد الروسي أيضاً استراتيجية السياسة الوطنية للاتحاد الروسي لمكافحة المخدرات حتى عام 2030. وإدراكاً للزيادة في حجم عمليات الصنع المحلي للمخدرات الاصطناعية، تنص الاستراتيجية على التصدي لأنشطة

الإطار 1- نصيحة: أين وكيف يمكن الحصول على معلومات عن التشريعات وتدابير المراقبة المتعلقة بالسلائف

يتضمن الفصل الرابع من هذا التقرير تحليلاً لمدى ما وضعته الحكومات من تدابير للرصد والمراقبة على الصعيد الداخلي، عملاً بالفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

وقد أعدت الهيئة حزمة معلومات عن مراقبة السلائف يمكن للسلطات الوطنية المختصة الوصول إليها على الموقع الشبكي الآمن للهيئة. وهي تتضمن معلومات عن نظم الأذون التي تطبقها الحكومات على استيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988،^(أ) وعن تدابير المراقبة السارية على المواد الكيميائية الإضافية الخاضعة للمراقبة الوطنية.^(ب)

(أ) ترد في الجداول 1 (أ) و1 (ب) و2 (أ) و2 (ب) من الجزء ألف من حزمة المعلومات.

(ب) ترد في الجدول 4 من الجزء ألف من حزمة المعلومات.

الخريطة 2- الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس"، 2018-2021



وأضيف سيانيد البنزول والغام-بوتيرولاكتون (GBL) إلى الفئة الثالثة من القائمة في نفس التاريخ. واعتبارا من 13 آب/أغسطس 2021، عدلت هونغ كونغ، الصين، الجدول 2 من قانون مراقبة المواد الكيميائية (الفصل 145) من أجل إخضاع الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات وأملاحه (كلما أمكن وجود هذه الأملاح) للمراقبة.

التدابير الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلأف المحورة

29- عثر في جميع مناطق العالم (انظر الخريطة 2) على مواد كيميائية غير مجدولة، أي مواد غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 يمكن استخدامها في صنع السلأف الخاضعة للمراقبة أو كبديل لها بصورة غير مشروعة.

30- ولقد باتت التحديات التي تواجهها المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلأف المحورة، الجهود الدولية لمراقبة المخدرات معترفا بها الآن على نطاق واسع. وتظل إضافة المواد الكيميائية ذات الأولوية إلى جدولي اتفاقية سنة 1988 أكثر التدابير فعالية للقيام بتحريك عالمي في هذا الصدد. بيد أنه فيما يتعلق بالسلأف المحورة، أظهر تحليل لبيانات المضبوطات التي تم إبلاغها عبر نظام الإخطار بحوادث السلأف (نظام "بيكس") بشأن السلأف المحورة المجدولة مؤخرا للفينيل بروبانون (P-2-P)، وبالتالي للأمفيتامين والميثامفيتامين، أن عدد الحوادث المتعلقة بتلك المواد الكيميائية انخفض بعد جدولتها دوليا (وحتى أحيانا بعيد بدء عملية الجدولة) انخفاضاً كبيراً، وظهرت عوضاً عنها سلأف بديلة غير مجدولة (انظر الشكل الأول).

السلأف والمواد الكيميائية التي يمكن استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وكذلك العقوبات التي ستوقع على من يقوم بصنع سلأف كيميائية أو حيازتها أو نقلها بغرض الصنع غير المشروع للمخدرات. ويكلف القانون أيضا الوزير المسؤول عن شؤون الأمن الداخلي بمهمة وضع اللوائح اللازمة بشأن السلأف الكيميائية، بما يشمل التغييرات المدخلة على نطاق الضوابط.

26- وفي أيار/مايو 2021، أضافت حكومة ميانمار الفينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) إلى قائمة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية. ويمكن استخدام هذه المادة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين، وهي تخضع للمراقبة الدولية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014. وتطبق ميانمار أيضا نظاما من الأذن الفردية لاستيراد وتصدير الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)، وهو السليفة المحورة للأمفيتامين والميثامفيتامين التي وضعت مؤخرا تحت المراقبة الدولية. غير أن هذه المادة لم تدرج رسميا بعد في عداد السلأف الكيميائية الخاضعة للمراقبة في البلد.

27- واعتبارا من 9 حزيران/يونيه 2021، أدرجت حكومة الولايات المتحدة في الجدول الأول لتنظيم المواد الكيميائية من قانون المواد الخاضعة للمراقبة ثلاث سلأف للمنشطات الأمفيتامينية، وهي المادة 4-3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، وإستر الميثيل الخاص بها، والفينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)، وكل هذه المواد تخضع للمراقبة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

28- وفي الصين، أضيفت نفس تلك المواد الثلاث والميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA) إلى الفئة الثانية في قائمة السلأف الخاضعة للمراقبة الوطنية، اعتبارا من 20 أيلول/سبتمبر 2021؛

designer precursors – contribution to a wider policy dialogue“، وكذلك في فصول مواضيعية محددة من تقريرها عن السلائف لعامي 2014 و2018.

33- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقدت مشاورات مع الدول الأعضاء على هامش الدورة 129 للهيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لدخول اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ. واستعرض المشاركون في المشاورات سير عمل النظام الدولي لمراقبة السلائف منذ إنشائه واتفقوا على أن الحاجة إلى التصدي لمشكلة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة هي أهم تحد يواجه الإطار الدولي لمراقبة السلائف.

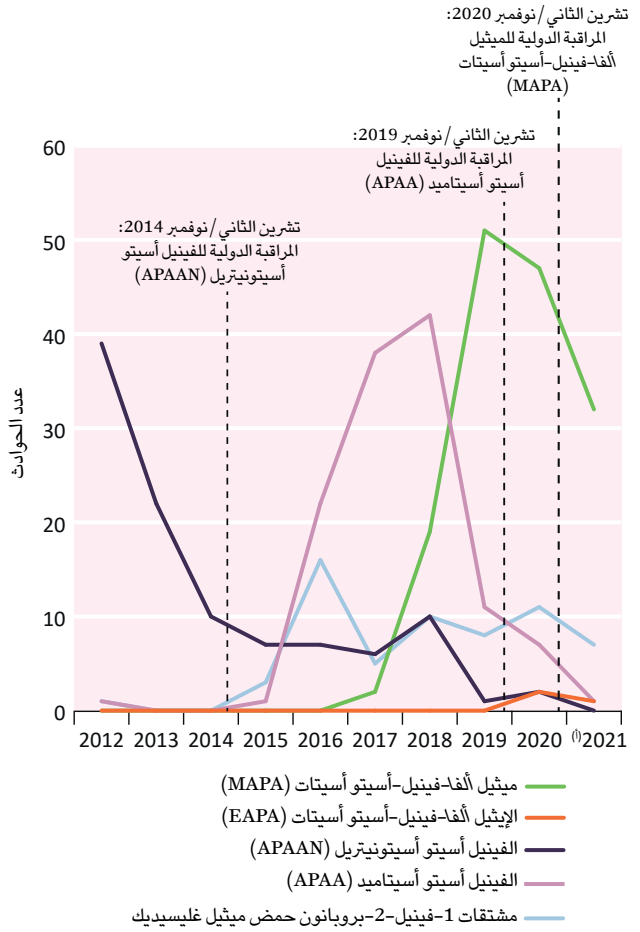
34- وخلال الدورة الرابعة والستين للجنة المخدرات، التي انعقدت في نيسان/أبريل 2021، أصدرت الهيئة بيانا في إطار مناقشة حول السياسات المتعلقة بالتحديات الماثلة والأعمال المستقبلية للجنة ومنظمة الصحة العالمية والهيئة في إطار استعراض المواد بهدف تقديم توصيات محتملة بشأن جدولتها. وخلال الدورة نفسها للجنة، نظمت حكومة الولايات المتحدة، بدعم من الاتحاد الأوروبي والهيئة، حدثا جانبا برزت فيه الحاجة إلى إجراء مزيد من الحوار العالمي للتصدي للتحديات، التي يفرضها انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، بطريقة عالمية وشاملة.

35- ولدعم الحوار العالمي، عقدت الهيئة سلسلة من المشاورات الدولية المركزة. وقد عقدت أول مشاورة تقنية في حزيران/يونيه 2021، بهدف وضع قائمة بطول محددة وعملية وقابلة للتنفيذ للتغلب على تلك التحديات. وعرض حوالي 60 مشاركا من 20 بلدا وعدة منظمات دولية التجارب التشريعية والسياساتية الوطنية ذات الصلة وتداولوا بشأن التدابير والنهج العالمية الممكنة. وقيم الخبراء مجموعة من الحلول العملية المقدمة أثناء المناقشات من حيث الجدوى والقابلية للتطبيق، وأقروا بالحاجة إلى مواصلة انخراط أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة هذا الموضوع كأولوية للنظام الدولي لمراقبة السلائف.

36- وأعقب المشاورات التقنية الأولى إجراء مشاورات أوسع نطاقا في تشرين الأول/أكتوبر 2021 شاركت فيها 70 حكومة وخمس منظمات دولية وإقليمية، فضلا عن ممثلين عن دوائر الصناعات الكيميائية. وساهمت المدخلات المقدمة منهم، إلى جانب استعراض الحلول التقنية التي نوقشت في المشاورات المعقودة في حزيران/يونيه، في وضع قائمة أكثر تطورا بالتدابير والنهج العالمية التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها للتصدي لهذه المسألة. وصدر عن تلك المشاورات وثيقة معنونة ”انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة: خيارات العمل على مستوى العالم“ بينت تلك التدابير والنهج، وستتيحها الهيئة للحكومات لتكون بمثابة وثيقة إرشادية.

37- وفي حزيران/يونيه 2021، فحصت الهيئة، في إطار دراسة استقصائية للتشريعات الوطنية المتعلقة بسلائف المخدرات، تنفيذ الحكومات لقرارات لجنة المخدرات المتعلقة بالجدولة من حيث حسن التوقيت وسعة التطبيق. كما استكشفت الدراسة الاستقصائية ما إذا

الشكل الأول- الحوادث المتعلقة بمجموعة مختارة من السلائف المحورة للفينيل بروبانون المبلغ عنها عبر نظام ”بيكس“، 2012-2021



(¹) لا تغطي البيانات إلا الأشهر العشرة الأولى من عام 2021.

31- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الهيئة بعدة أنشطة تهدف إلى زيادة الوعي بمشكلة المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة ودفع عجلة الحوار الدولي بشأن السياسات ذات الصلة وتيسير إيجاد توافق في الآراء وبناء زخم لتحرك عالمي بصدد تلك المشكلة. وعلى وجه التحديد، أجرت الهيئة أربعة حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات مع الدول الأعضاء والخبراء التقنيين، وأجرت أيضا دراسة استقصائية عالمية عن هذا الموضوع.

32- والأنشطة المبينة أدناه جزء من مشاركة الهيئة التي دامت قرابة عقد من الزمن في معالجة مسألة المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، وهي تستند إلى النهج المعياري الذي طورته الهيئة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في ورقة الاجتماع التي قدمتها إلى لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والستين، في آذار/مارس 2020، والتي تقدم خيارات لمعالجة مشكلة انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة – باعتبارها مساهمة في حوار أوسع نطاقا حول السياسات ذات الصلة والمعنونة ”Options to address the proliferation of non-scheduled chemicals, including

المعلومات المتعلقة بالشحنات المقترحة التي يتم الإشعار بها عبر نظام "بن أونلاين" وفهم الأنماط الأساسية للتجارة النظامية ومنع عمليات التسريب عن طريق التعرف على الأنماط التجارية غير العادية والأنشطة المشبوهة.

41- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 112 حكومة قد قدمت بيانات عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، وكانت 103 حكومات قد وفرت بيانات عن الاستخدامات و/أو الاحتياجات المشروعة المتعلقة بمادة أو أكثر من هذه المواد (انظر المرفق الرابع).

واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية

42- طلبت لجنة المخدرات، في قرارها 3/49، إلى الدول الأعضاء أن تزود الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من الميثيلين ديوكسي فينيل بروبانون (P-2-MDP-3,4) والسودوإيفيدرين والإيفيدرين والفينيل بروبانون (P-2-P)، وأن تقدم إليها كذلك، بالقدر الممكن، تقديرات لاحتياجاتها من المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. والهدف الرئيسي لتقدير هذه الاحتياجات هو تزويد السلطات المختصة في البلدان المصدرة ببيان بالكميات التي تحتاج إليها البلدان المستوردة بصورة مشروعة، بغية وضع فرادى الشحنات، إلى جانب أنماط التجارة الأكثر رسوخاً، في منظورها الصحيح والتمكن من تحسين الرصد والمراقبة. وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية المذكورة أعلاه التي أبلغت عنها الحكومات. وتتوفر تحديثات منتظمة عن هذه الاحتياجات على صفحة مخصصة في موقع الهيئة الشبكي.⁽⁷⁾

43- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديراتها لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية والمستحضرات التي تحتوي على هذه السلائف، ومعظمها في الاستمارة D، وبدرجة أقل، عن طريق الاتصالات الفردية خلال السنة. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 179 حكومة قد قدمت تقديراً واحداً على الأقل من هذا القبيل. ويشمل هذا الرقم حكومات دومينيكا وغابون وغرينادا والكويت ومقدونيا الشمالية وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) والنيجر، التي قدمت لأول مرة تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة. وهو يتضمن أيضاً حكومات عدد من الأقاليم وكذلك الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة 1988. وحتى ذلك التاريخ نفسه، لم يكن ما مجموعه 25 بلداً، منها 21 دولة طرفاً في اتفاقية سنة 1988، قد قدم إلى الهيئة

كان بوسع الحكومات التعاون بشأن الحالات المتعلقة بالمواد الكيميائية، التي لا تخضع للمراقبة الوطنية، ولكن يتضح وجودها في أسواق المخدرات غير المشروعة، ومدى قدرتها على التحقيق فيها وفي ظل أية ظروف يمكنها أن تمارس هذا التعاون وتجري تلك التحقيقات.

38- وتشيد الهيئة بالحكومات الـ 62 والمفوضية الأوروبية التي ردت على استفسارات الدراسة الاستقصائية لما قدمته من معلومات قيمة ومفصلة. ومن بين تلك الحكومات، أشارت 14 حكومة (23 في المائة منها) إلى أن مادة واحدة أو أكثر من المواد الكيميائية التي كانت قد أدرجت في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 منذ عام 2017 لم تخضع بعد للمراقبة الوطنية. وفيما يتعلق بالعملية التي تلي إخطار لجنة المخدرات للبلدان بجدولة مواد جديدة، تشير الدراسة الاستقصائية إلى أن بعض البلدان القليلة تبدأ عملية الجدولة الوطنية في وقت مبكر، لكن غالبية البلدان تنفذ قرارات اللجنة بجدولة المواد بعد فترة تتراوح تقريباً بين 6 أشهر و15 شهراً من تاريخ إخطارها رسمياً بها. وقدمت عدة حكومات أيضاً معلومات عن الإجراءات الطوعية التي قد تكون قادرة على اتخاذها بشأن المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الوطنية. ويصف الفصل الرابع من هذا التقرير تدابير المراقبة الداخلية التي تطبقها الحكومات.

39- واستكمالاً للحوارات المتعلقة بالسياسات والأنشطة الأخرى بشأن هذه المسألة، أعدت الهيئة أدوات تقنية لمساعدة السلطات الوطنية المختصة على زيادة قدرتها على التعرف على مختلف أنواع المواد الكيميائية غير المجدولة التي تتزايد دوماً والتصدي لها وتقييم مخاطر استخدامها المحتمل في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، ومن بينها القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، التي تهدف إلى تنبيه السلطات إلى احتمال إساءة استخدام مواد مجدولة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وقد خضعت تلك القائمة لتنقيح في عام 2021 بهدف إدراج مجموعة أخرى من المشتقات الكيميائية التي شاع استخدامها اليوم لتمويه السلائف والتحايل على الضوابط. ومن الأدوات الأخرى التي صدرت في عام 2021 منشور صدر بعنوان "Precursor Chemical Monographs 2020"، ويتضمن معلومات تقنية عن قرابة 100 مادة كيميائية، من بينها سلائف محورة. وقد قدم المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بانكوك، دعماً مالياً لإصدار هذا المنشور وترجمته إلى اللغة الصينية.

هاء- تقديم البيانات عن التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف

40- وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، تطلب الهيئة إلى الحكومات أن تزودها، طوعاً وبصفة سرية، ببيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وتمكن هذه البيانات الهيئة والحكومات من التحقق من صحة

الجدول 2- البلدان صاحبة أكبر تقديرات من الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرينات والسودوإيفيدرينات، في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2021

الترتيب	الإيفيدرينات ⁽¹⁾	السودوإيفيدرينات ⁽¹⁾
1	الهند	الهند
2	جمهورية كوريا	الولايات المتحدة
3	الصين	سويسرا
4	إندونيسيا	الصين
5	نيجيريا	مصر
6	باكستان	باكستان
7	سنغافورة	إندونيسيا
8	كندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
9	مصر، اليابان	كندا
10	غانا	تركيا

(1) بما يشمل الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في شكل المستحضرات الصيدلانية الخاصة بكل منهما.

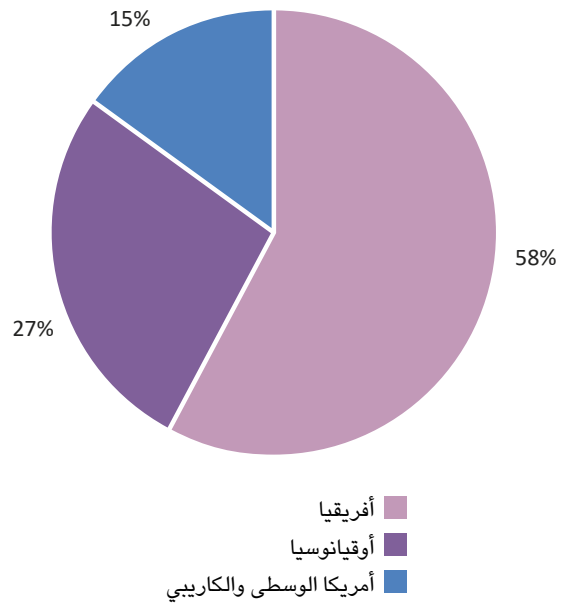
متابعة المسألة. وعلى العكس من ذلك، ذكر عدد من البلدان تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة تجاوزت بكثير الكميات المستوردة بالفعل أو التي أُخطرت مسبقاً باستيرادها، مما يشير إلى تقديرات عالية للاحتياجات بشكل غير واقعي في المقام الأول. وتدعو الهيئة الحكومات إلى إجراء تقييم للمنهجية المستخدمة لتقدير احتياجاتها السنوية المشروعة من فرادى السلائف، وكذلك للأرقام المقدمة، حسبما هي منشورة على الموقع الشبكي للهيئة، لكي تعكس بصورة أدق ظروف السوق المتغيرة، وإلى أن تقدم معلومات محدثة إلى الهيئة، في أي وقت أثناء السنة، بشأن أي تغييرات ضرورية.

زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

47- يمثل نظام الإشعارات السابقة للتصدير أداة جوهرية لعمل نظام رصد التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. ولكي يكون النظام الدولي لمراقبة السلائف فعالاً، يجب على الحكومات أن تنفذ تدبيرين متكاملين، هما الاستظهار بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 والتسجيل في نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة واستخدامه. وفي حين أن التدبير الأول يلزم سلطات البلدان المصدرة بإرسال إشعارات سابقة للتصدير، فإن التدبير الثاني يكفل تبادل هذه الإشعارات في الوقت الحقيقي، مما يمكن سلطات البلدان المستوردة من التحقق من مشروعية الشحنات الموجهة إلى أراضيها قبل أن تغادر الشحنات البلد المصدر.

بعد أي تقديرات⁽⁸⁾ وكانت نسبة 58 في المائة من هذه البلدان في أفريقيا، ومن بعدها 27 في المائة في أوقيانوسيا ثم 15 في المائة في أمريكا الوسطى والكاريبية (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني- نسبة البلدان التي لم تكن قد قدمت بعد أي تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية إلى الهيئة في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2021، حسب المنطقة



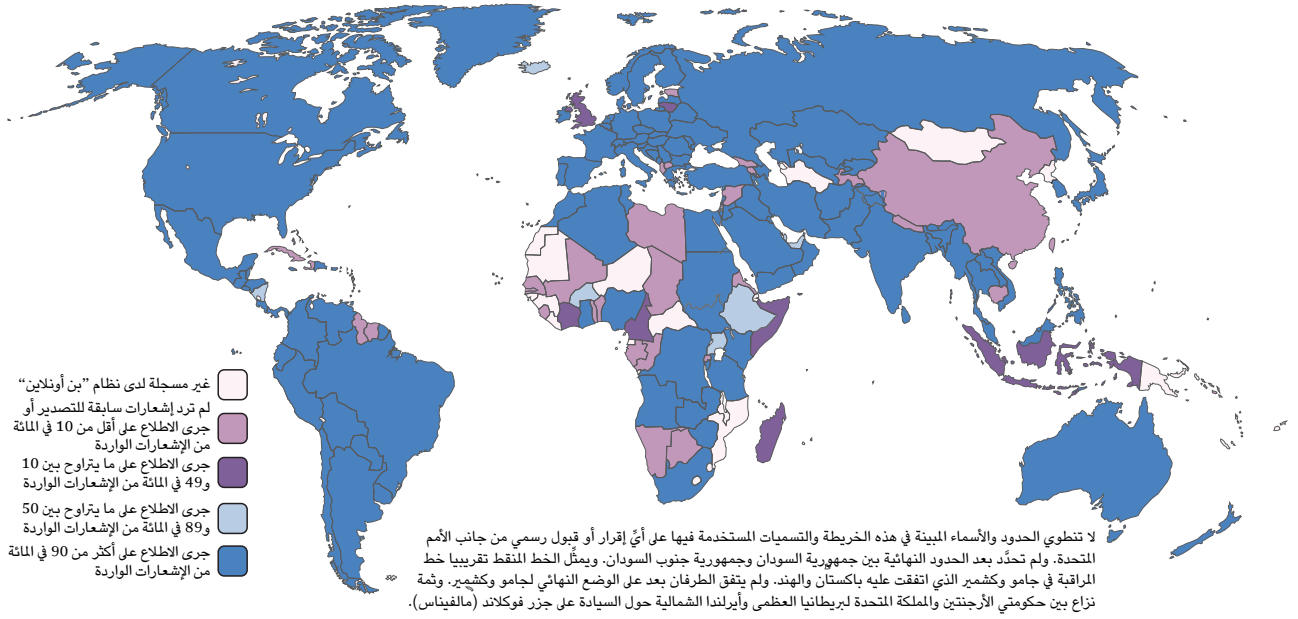
44- ومنذ نشر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2020، أعاد 120 بلدا وإقليما تأكيد تقديراته أو قام بتحديثها بالنسبة لمادة واحدة على الأقل. غير أن بعض التقديرات، التي قدمت إلى الهيئة قبل أكثر من 10 سنوات، لم تحدث منذ ذلك الحين. وبشكل عام، لم تحدث أكثر من 80 حكومة تقديراتها؛ بعضها لمدة سنة واحدة والبعض الآخر لعدة سنوات على التوالي.

45- ويعرض الجدول 2 البلدان العشرة صاحبة أكبر تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرينات والسودوإيفيدرينات، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة للهيئة.

46- وقد لوحظ بالنسبة لعدة بلدان أن الشحنات المقترحة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية، التي أرسلت إشعارات مسبقة بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، قد تجاوزت الكميات المقدرة للاحتياجات السنوية للفترة المعنية أو كادت تصل إليها وقت الإشعار المسبق بها، مما دفع الهيئة إلى الاتصال بالسلطات الوطنية المختصة المعنية بغرض

(8) وهذه البلدان هي: إيسواتيني، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، توفالو، تونغغا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جيبوتي، ساموا، سانت كيتس ونيفيس، الصومال، غينيا الاستوائية، فانواتو، الكونغو، كيريباس، ليبيريا، ليبيا، ليسوتو، موريتانيا، ناورو، نيوي.

الخريطة 3- استخدام نظام "بن أونلاين"، حسب النسبة المئوية للإشعارات السابقة للتصدير المطلع عليها، 2020



الذي أعدته الهيئة من أجل تبادل الإشعارات السابقة للتصدير. ويشمل هذا الرقم حكومة غابون، التي تسجّلت في عداد مستخدمي نظام "بن أونلاين" اعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وظل عدد الإشعارات السابقة للتصدير المرسل عبر النظام مستقرًا، بمتوسط 2 800 إشعار شهرياً خلال السنة المشمولة بالتقرير. ولا تزال الحالة فيما يتعلق بأوقيانوسيا تشكل مصدر قلق لدى الهيئة، إذ لم تتسجّل سوى خمس حكومات في المنطقة (31 في المائة من حكومات المنطقة) لاستخدام هذا النظام. وتشجع الهيئة جميع الحكومات، ولا سيما حكومات أوقيانوسيا، على الاستفادة من هذه الأداة المجانية من أجل تلقي إشعارات مسبقة بالشحنات المقترحة من السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الموجهة إلى أراضيها.

51- وظل عدد الإشعارات المرسل عبر نظام "بن أونلاين" ثابتاً على مدى السنوات القليلة الماضية. فمنذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أرسل أكثر من 34 200 إشعار سابق للتصدير من 67 بلداً وإقليماً مصدراً عبر نظام "بن أونلاين". ويسر الهيئة أن تلاحظ أن حكومة أوزبكستان بدأت ترسل إشعارات سابقة للتصدير إلى البلدان المستوردة.

52- ومن أكثر الوسائل فعالية لمنع تسريب السلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة المبادرة فوراً عند تلقي إشعار سابق لتصدير شحنة معينة إلى التحقق من مشروعية الشحنة ثم إرسال النتيجة إلى السلطة المصدرة. ويتيح الرد في الوقت المناسب وقف أي شحنة غير مرغوب فيها قبل تصديرها، ومن ثم يتيح إمكانية إجراء تحريات أو تحقيقات أو ترتيب عملية تسليم مراقب بشأنها. وبالمقارنة مع السنة المشمولة بالتقرير السابق، لوحظ تحسن طفيف فيما يتعلق بعدد الحكومات المستوردة المسجلة التي تطلع على الإشعارات السابقة للتصدير (انظر الخريطة 3)، في حين ظل عدد الحكومات التي ردت على مثل هذه الإشعارات على حاله. وقد اعترض على أقل من 6 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير خلال السنة المشمولة بالتقرير. وعلى

1- الإشعارات السابقة للتصدير

48- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان 116 بلداً وإقليماً قد طلب رسمياً تلقي إشعارات سابقة للتصدير (انظر المرفق السادس). ومنذ أن نشرت الهيئة تقريرها عن السلائف لعام 2020، استظهرت حكومة واحدة إضافية، هي الحكومة الأيسلندية، بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 للحصول على إشعارات بشأن جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني؛ وبالإضافة إلى ذلك، عدلت حكومة ماليزيا طلبها الأولي ليشمل الآن جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني (انظر المرفق السادس). وترحب الهيئة بتعديلات طلبات الحصول على إشعارات مسبقة لتعكس التغييرات في الضوابط الوطنية، وتتشدد على ضرورة أن تستعرض الحكومات بانتظام نظم الاستيراد والتصدير المطبقة على المواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1988 وأن تبلغ الهيئة بأي تحديثات في هذا الشأن.

49- وعلاوة على ذلك، تدعو الهيئة الحكومات المتبقية، ولا سيما حكومات بلدان أفريقيا وأوقيانوسيا، التي لم تستظهر بعد بأحكام الفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. والاستثمارات، التي ستستخدم لطلب الإشعار رسمياً بجميع شحنات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، متاحة لدى الهيئة في مختلف مواقعها، بما يشمل موقعها الشبكي الآمن.

2- نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

50- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان قد أذن لعدد 166 بلداً وإقليماً بالوصول إلى نظام "بن أونلاين"، وهو النظام المؤتمت

56- واشتركت في العملية 34 حكومة⁽¹⁰⁾ وأربع منظمات دولية.⁽¹¹⁾ وبالإضافة إلى ذلك، قامت ثلاث منصات خاصة بالمعاملات التجارية بين دوائر الأعمال مقرها في الهند وأربع في جمهورية كوريا، عن طريق السلطات الوطنية المختصة المعنية وعلى أساس طوعي، بتقديم بيانات مفصلة عن الإعلانات المشبوهة المتعلقة بالمواد المستهدفة (السلائف والسلائف الأولية للمنشطات الأمفيتامينية والفتانيل).

57- وكشفت عملية "أكرونيم" عن تغيير في نمط إعلانات الإنترنت المتعلقة بالسلائف مقارنة بإعلانات الإنترنت السابقة، ولا سيما الإعلانات المتعلقة بأنهيديريد الخل التي نشرت خلال الفترة 2016-2018. فعلى خلاف الإعلانات في الماضي، التي كان أكثرها، فيما لوحظ، طلبات من المشترين، باتت معظم إعلانات الإنترنت الحالية تنطوي على عروض لبيع المواد الكيميائية المستهدفة أو لتوريدها. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام أدوات إخفاء الهوية، بما في ذلك الشبكات الخصوصية الافتراضية الآمنة وخدمات الرسائل، بات أيضا أكثر تواترا نسبيا، مما يكشف عن التحديات الفريدة التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في التحقيق في أمر تلك الإعلانات. وهكذا، ففي حين اختفت بعض الإعلانات المشبوهة المتصلة بالسلائف أثناء العملية، استمر رصد إعلانات أخرى حتى بعد انتهاء العملية. وقد تبين أن أحد العوامل الرئيسية لاستخدام السلائف المجدولة مؤخرا، والتي ليس لبعضها أي استخدامات مشروعة معروفة، في الصنع غير المشروع للمخدرات عدم وجود ضوابط تحكم، ضمن أمور أخرى، الأنشطة الداخلية المتعلقة بصنعها وتداولها التجاري وتوزيعها.

58- ولذلك أكدت عملية "أكرونيم" على ضرورة أن تركز الحكومات تركيزا متزايدا على التحقيق في الجرائم السيبرانية المتصلة بالسلائف، بالإضافة إلى العمل عن كثب مع مقدمي خدمات الإنترنت وخدمات البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الإنترنت الخاصة بالمعاملات بين الشركات لتوفير رادع فعال لاستغلال الشبكة السطحية للتجار بالسلائف. والهيئة عاكفة على استحداث أدوات وموارد وتنظيم مبادرات أخرى لبناء القدرات بهدف دعم جهود الحكومات في هذا الصدد. وتشجع الهيئة الحكومات على دعم بعضها البعض ودعم مبادرات الهيئة من هذا القبيل باتخاذ التدابير التالية: (أ) فرض تدابير مراقبة داخلية على السلائف الكيميائية المجدولة دوليا لتتسم بحسن التوقيت والفعالية؛ (ب) إقامة شراكات مع الشركات ذات الصلة المعنية بخدمات الإنترنت وبوسائل التواصل الاجتماعي وبالمعاملات التجارية بين دوائر الأعمال؛ (ج) تكريس وحدات لرصد الشبكة السطحية مزودة بالقدرات اللازمة في هذا الشأن؛ (د) توفير آليات استقصائية لتتبع خيوط الأدلة المتحصل عليها من خلال

⁽¹⁰⁾ الاتحاد الروسي، أرمينيا، إسبانيا، أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تشيكيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، سلوفاكيا، السنغال، سيراليون، الصين، العراق، فرنسا، الفلبين، فييت نام، كوستاريكا، لايفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ميانمار، الهند، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن.

⁽¹¹⁾ لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمفوضية الأوروبية ومنظمة الجمارك العالمية.

غرار السنوات السابقة، كان مبعث الكثير من تلك الاعتراضات أسبابا إدارية. وتكرر الهيئة توصيتها لسلطات البلدان المصدرة بأن تدرج جميع التفاصيل المتوفرة لها، وخصوصا أرقام الأذون متى توفرت، في الأقسام المناسبة من استمارة نظام "بن أونلاين" الخاصة بالإشعار السابق للتصدير. وبالمثل، ينبغي استخدام أداة المحادثة بالاتصال الحاسوبي المباشر المتاحة في نظام "بن أونلاين" للتواصل مع الشريك التجاري لمعرفة ما إذا كانت الشحنة مأذونا بها أم لا قبل أن تعرب سلطة الدولة المستوردة عن قرارها النهائي باستخدام خاصية "الاعتراض" أو "عدم الاعتراض". ويساعد كلا التدبيرين على تجنب الاعتراضات الإدارية على الشحنات وتأخيرها بلا ضرورة.

53- ولاحظت الهيئة أن بعض الحكومات ترى، فيما يبدو، أن التسجيل لدى نظام "بن أونلاين" يكفي فقط، دون الاطلاع على الإشعارات الواردة قبل التصدير والتصرف بناء عليها. ويبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لحوالي 20 في المائة من جميع البلدان والأقاليم المسجلة المأذون لها بالوصول إلى النظام ولكنها لا تستخدمه بنشاط (انظر الخريطة 3). ولذلك تكرر الهيئة من جديد توصيتها للحكومات المستوردة المسجلة في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين" بأن تواظب على الاطلاع على جميع المعاملات وأن ترد على السلطات المصدرة في الوقت المناسب عند الاقتضاء.

حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف

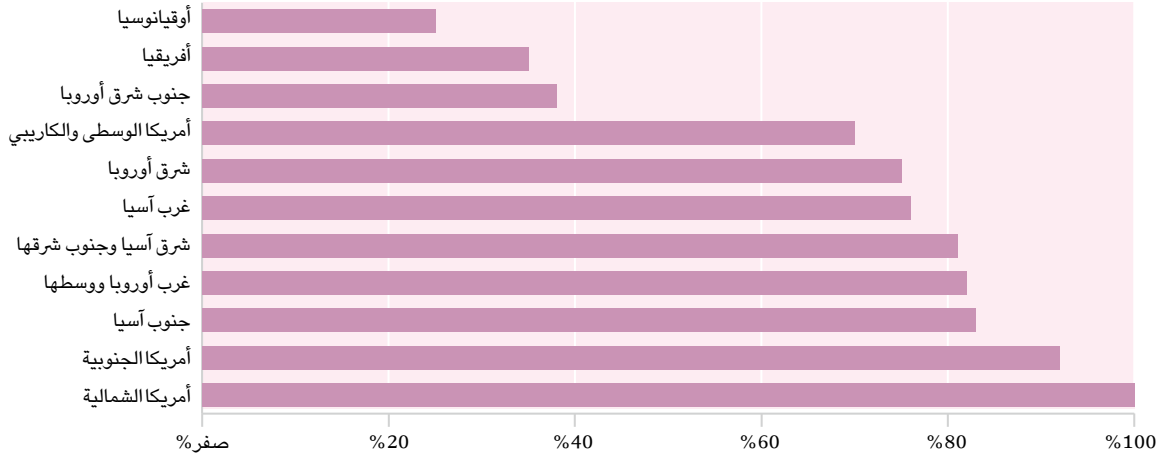
1- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

54- استمر المشروعان التنفيذيان للهيئة، أي مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، في العمل كمنصتين للتعاون الدولي والتبادل الآمن للمعلومات في الوقت الحقيقي للتصدي لتسريب المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية (مشروع "بريزم")، والهروين والكوكايين (مشروع "كوهيجن").⁽⁹⁾ ويجمع المشروعان حاليا جهات وصل تنفيذية من سلطات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية في أكثر من 140 حكومة في جميع أنحاء العالم.

55- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الهيئة عملية محددة الأهداف والمدة، تعرف باسم عملية "أكرونيم"، وتهدف إلى التصدي لتسريب السلائف باستخدام الإنترنت (وعلى وجه التحديد الشبكة السطحية) والحصول على معلومات عن الضوابط التنظيمية المفروضة على سبع سلائف للمنشطات الأمفيتامينية تمت جدولتها مؤخرا وللفتانيل، وكذلك سبع مواد كيميائية إضافية غير مجدولة.

⁽⁹⁾ يرد ملخص للإجراءات الدنيا اللازمة من أجل التعاون الدولي المتعدد الأطراف في إطار مشروع "بريزم" و"كوهيجن" في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2015 (E/INCB/2015/4)، الإطار 2.

الشكل الثالث- استخدام نظام "بيكس" حسب المنطقة، وفق النسبة المئوية للبلدان الموجود بها مستعملون مسجلون لديه في كل منطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021



من 300 جهة في جميع المناطق (انظر الشكل الثالث).⁽¹²⁾ وأبلغ عن أكثر من 3 400 حادثة عبر نظام "بيكس" منذ إنشائه في عام 2012. وقد أبلغ عبره، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن حوالي 300 حادثة جديدة متصلة بالسلايف شملت حوالي 800 بلاغ فردي متصل بمواد. ووقعت حوادث في جميع مناطق العالم وشملت 13 مادة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، و7 مواد في الجدول الثاني منها و32 مادة مدرجة في قائمة المواد الخاضعة لمراقبة دولية خاصة (قائمة المراقبة الدولية الخاصة). كما أبلغ عن حوادث تتعلق بأكثر من 40 مادة إضافية غير مجدولة وغير مدرجة في الجدولين الأول والثاني أو في قائمة المراقبة الدولية الخاصة. وشملت بعض الحوادث مواد متعددة، لا سيما في الحالات المتعلقة بمختبرات سرية.

62- وتود الهيئة مرة أخرى أن تشيد بالحكومات لما تقدمه من بيانات عن الحوادث المتعلقة بالسلايف ومعلومات عملية مفيدة في هذا الشأن عبر نظام "بيكس". والتوصل إلى الكشف عن الصلة بين عدة ضبطيات لكميات من أنهيدريد الخل في عبوات موسومة باعتبارها "زيوت محركات" هو دليل يؤكد أهمية تقديم بيانات مفصلة عن ضبطيات السلايف، بما يشمل صور وسوم وعبوات السلايف المضبوطة وبيانات مفصلة عن الشركات المتورطة (انظر الفقرة 174 أدناه). وبالإضافة إلى بدء تحريات وتحقيقات اقتفائية مشتركة في الضبطيات المترابطة للسلايف من أجل تتبع مصدرها بهدف منع وقوع عمليات اتجار في المستقبل تشارك فيها نفس الشبكات الإجرامية، فإن بيانات الضبطيات والمضبوطات يمكن أن تساعد أيضا مستعملي نظام "بيكس" في تحليل أحدث أساليب العمل التي يستخدمها المتجرون وتحديث موجزات المخاطر المستخدمة للتعرف على عمليات الاتجار بالسلايف عبر الحدود.

⁽¹²⁾ يمكن للحكومات، التي لم تسجل بعد جهات وصل مع نظام "بيكس" من أجل سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة السلايف، أن تطلب حسابا إلكترونيا، وذلك بإرسال طلب مكتوب على عنوان البريد الإلكتروني التالي: incb.pics@un.org.

التعاون الطوعي مع شركات الإنترنت الخاصة وعمليات الرصد التي تبادر بها الحكومة.

59- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة العمل كجهة وصل لتبادل المعلومات عن المعاملات المشبوهة في مجال التجارة المشروعة، واتجاهات الاتجار، وأساليب العمل المستبانه، والمواد الكيميائية المستجدة غير المجدولة، بما يشمل تبادل المعلومات من خلال نظام "بيكس" (انظر القسم 2 أدناه). وعممت ستة تنبيهات خاصة على جهات الوصل بشأن عدة أمور، منها مادة الإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (EAPA)، ومادة ميثيل 3-أوكسو-2-(4.3-ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانات (MAMDPA)، وهما سليفتان محورتان جديدتان؛ وإلغاء ترخيص استيراد لشركة في كوستاريكا؛ وضبطية سلايف كيميائية للفنتانيل في هولندا، وضوابط جديدة على سلايف الفنتانيل في المكسيك؛ والنتائج الجديدة لعملية الوصلات الناقصة (Missing Links) المتعلقة بالسلايف البديلة المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين الموجود في أقراص "الكابتاغون". وجميع التنبيهات السابقة متاحة لمستعملي نظام "بيكس" المسجلين.

2- نظام الإخطار بحوادث السلايف

60- ما زال نظام "بيكس" يزود المستعملين المسجلين بمنصة للتبادل الآمن في الوقت الحقيقي للمعلومات العملية المتعلقة بالاتجار بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، فضلا عن المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية والمعدات الأساسية المستخدمة في صنع المخدرات. ومن ثم، فإنه ما زال ييسر التعاون التنفيذي العالمي في المسائل المتصلة بالسلايف، كما أنه يعمل كنظام عالمي للإنذار المبكر بالمواد الكيميائية.

61- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان لدى نظام "بيكس" أكثر من 600 مستعمل مسجل من 127 بلدا وإقليما، يمثلون أكثر

3- التعاون مع قطاع الصناعة

إلى نقل المعارف وتبادل الدروس المستفادة فيما بين الحكومات. وسوف تكمل هذه المجموعة المواد الإرشادية التي أعدتها الهيئة بشأن التعاون في مجال الصناعة والمتاحة بالفعل للسلطات الوطنية المختصة على الموقع الشبكي الآمن للهيئة.

67- ومنذ عام 2016، والهيئة تشجع وتدعم مفهوم التوأمة، بهدف تعزيز التعاون مع الدوائر الصناعية في مجال مراقبة السلائف على نطاق أوسع. ويضطلع بأنشطة التوأمة نظراء من القطاعين العام والصناعي من البلدان التي لديها بالفعل ترتيبات تعاون راسخة مع الدوائر الصناعية، وذلك لمساعدة الحكومات المهتمة في جميع مراحل سعيها إلى وضع وتنفيذ أنشطة للتعاون من هذا القبيل.

68- ومن الأمثلة الحديثة، التي تظهر أن التوأمة يمكن أن تكون أداة عملية ومفيدة، التعاون الناجح بين السلطات السويسرية والفرنسية مع سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي أسفر عن إضفاء الطابع الرسمي على التعاون بين السلطات والقطاعات الصناعية ذات الصلة في البلد الأخير. وعلى وجه التحديد، وقعت سلطات جمهورية تنزانيا المتحدة في 31 آب/أغسطس 2021 مذكرة تفاهم مع شركتين للأدوية وعدد من الشركات الكيميائية. وعلاوة على ذلك، كانت، أثناء إعداد هذا التقرير، مدونة ممارسات طوعية قيد الإعداد في صيغتها النهائية في هذا البلد. وتنوه الهيئة بإسهامات الحكومتين السويسرية والفرنسية وتشيد بالتقدم الذي أحرزته جمهورية تنزانيا المتحدة في هذا الشأن. وترحب الهيئة بأي مبادرات تتخذها الحكومات في هذا المجال.

69- وتود الهيئة أن تؤكد من جديد أهمية التعاون مع الدوائر الصناعية، وتشجع الحكومات على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ أنشطة للتعاون من هذا القبيل. وفي حين أن تحديد طبيعة التعاون مع الصناعة ومداه ونطاقه لا يزال من اختصاص فرادى البلدان، فإن الهيئة تود أن تبرز أهمية الدخول في ارتباطات بين السلطات التنظيمية الوطنية والقطاعات الصناعية ذات الصلة، ولا سيما بهدف التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة.

4- التعاون الدولي على مراقبة السلائف والمبادرات الدولية الأخرى التي تركز على مراقبتها

70- إن النجاحات المحققة في الجهود الدولية لمراقبة السلائف هي نتيجة مباشرة لمدى التنسيق والتعاون بين النظراء والشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين. ولدى الهيئة شراكات طويلة الأمد مع الإنتربول والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك مع كيانات إقليمية، من بينها المفوضية الأوروبية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات.

71- وجميع الشركاء المذكورين أعلاه أعضاء في فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة ويتعاونون في الجوانب التنفيذية للمراقبة الدولية للسلائف. ويشمل نطاق التعاون أيضا إقامة شراكات مخصصة

63- أصبح التعاون مع الدوائر الصناعية بمختلف جوانبه، بما يشمل شقه الطوعي، باعتباره جزءا لا يتجزأ من تنفيذ الفقرة 9 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، يؤدي دورا متزايد الأهمية في الجهود العالمية لمراقبة السلائف. ويتيح التعاون في الوقت المناسب بين السلطات الوطنية والقطاعات الصناعية ذات الصلة ضمان منع تسريب السلائف، بما في ذلك المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة المستخدمة لأغراض غير مشروعة، منعا فعالا ومستداما.

64- ومن الواضح أن التعاون مع الدوائر الصناعية هو مسعى مستمر يتطلب مواصلة الاهتمام بالظروف المتغيرة والتكيف معها، كما يتضح من المثال التالي. ففي عام 2020، اكتشفت ألمانيا خطة تسريب تورطت فيها شركة كان من المعروف أنها مؤسسة موثوقة تنتج خلطات كيميائية تستخدم في صناعة السيارات. وتبين أن الشركة أساءت استخدام نشاطها التجاري المشروع لأغراض غير مشروعة لسنوات عديدة، حيث كانت تطلب شراء عدد من المواد الكيميائية في شكل سائب من عدة تجار في ألمانيا وبلدان أوروبية أخرى وتعبئها في "جراكن" غير موسومة في مبانها، ثم تهريبها إلى هولندا لاستخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وشملت المواد التي ضبطت نتيجة للتحقيقات مواد كيميائية مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 ومواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك حوالي 1 400 لتر من الأسيتون، و2 300 لتر من حمض الهيدروكلوريك، و1 600 لتر من الفورماميد، و950 لترا من حمض الفورميك، و620 كيلوغراما من حمض الطرطريك. وحكم على الجناة الألمان بالسجن لعدة سنوات.

65- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ أنشطة للتعاون مع الدوائر الصناعية. وللدوائر الصناعية دور حاسم في منع تسريب المواد الكيميائية إلى القنوات غير المشروعة. فتقديم معلومات عن الطلبات والمعاملات المشبوهة إلى السلطات الوطنية يمكن تلك السلطات من تنبيه الشركات الأخرى في نفس البلد، حيث يمكن للمتجرين أن يتقدموا إلى تلك الشركات بطلبات أو طلبيات مماثلة. وتشاطر هذه المعلومات على الصعيد الدولي مع جميع السلطات الوطنية المختصة، من خلال الهيئة، يزيد من قيمة المعلومات المقدمة، وبالتالي يعمل على منع المتجرين من الحصول على المواد الكيميائية ذات الصلة من أماكن أخرى. وفي عدد من البلدان، يمتد نطاق آلية الإشعار بالطلبات والمعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها ليشمل مواد غير مدرجة في جداول اتفاقية سنة 1988، ومنها المواد ذات الأهمية الدولية المدرجة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة.

66- وفي آب/أغسطس 2021، دعت الهيئة جميع الحكومات إلى تزويدها بالمعلومات والخبرات والدروس المستفادة ذات الصلة فيما يتعلق بالتعاون مع الدوائر الصناعية في مجال سلائف المخدرات والمواد الكيميائية غير المجدولة المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. وستسهم هذه المعلومات في تقييم طبيعة ونطاق مختلف آليات التعاون الوطني في جميع أنحاء العالم، وستكون بمثابة أساس لتجميع ممارسات جيدة وسيناريوهات محددة ودراسات حالة تهدف

السلائف، والتحقق في الحالات ذات الصلة، وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستخدام أدوات الهيئة والأجهزة المحمولة باليد لاستبانة الحقول، والمفاهيم الأساسية للتخلص الآمن من المواد الكيميائية المضبوطة. وتستكمل الأنشطة المحددة في المنطقة النهج العالمي للهيئة وتعززه وتساعد على النهوض بمراقبة السلائف على الصعيد الإقليمي.

75- وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، تتعهد الهيئة مع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ قناة منتظمة للاتصال وتبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعمليات الخاصة التي تركز على أنشطة الاتجار عبر الحدود بالسلائف الكيميائية في المنطقة، مثل عملية "ميكونغ دراغون الثانية"، التي نفذت بالتعاون مع مكتب الاتصال الإقليمي للاستخبارات في آسيا والمحيط الهادئ التابع لمنظمة الجمارك العالمية، وعملية "المثلث الذهبي 1511".

76- وتعمل الهيئة بانتظام مع المكاتب القطرية والإقليمية الأخرى التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الهيئة مع المكاتب القائمة في كل من أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبنما، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بين البلدان المعنية بشأن التجارة الميسرة بالإنترنت في السلائف، وكذلك العملية المحددة الأهداف والمدة التي تقوم بها الهيئة تحت اسم عملية "أكرونيم".

77- والهيئة من المنظمات الشريكة في مبادرة ميثاق باريس منذ استهلالها في عام 2003.⁽¹³⁾ وقد ساعدت الهيئة تحديداً في وضع تصور لتوصيات فريق خبراء ميثاق باريس المعني بالسلائف لصالح السلطات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون الوطنية والهيئات الدولية، كما أنها قدمت دعماً نشيطاً في تنفيذ تلك التوصيات. وعلاوة على ذلك، لدى الهيئة شراكة طويلة الأمد مع الفريق العامل الإقليمي المعني بالسلائف التابع للمكتب، الذي يجمع بين أجهزة إنفاذ القانون من بلدان غرب آسيا ووسطها ويدعم تخطيط الأنشطة التنفيذية المتصلة بالمواد الكيميائية المستخدمة في صنع الهيروين والميثامفيتامين في المنطقة.

منظمة الجمارك العالمية

78- منظمة الجمارك العالمية هي الجهة الوديعة للنظام المنسق لوصف السلع الأساسية وترميزها، الذي يشار إليه عموماً باسم "النظام المنسق" أو بالمختصر "HS" فحسب، وهو مجموعة تسميات دولية للمنتجات. ويسهم النظام المنسق في تنسيق الإجراءات الجمركية والتجارية حيث يتيح تحديد السلع بصورة موحدة، مما يقلل التكاليف المتصلة بالتجارة الدولية. ومن المهم في هذا الشأن أن هذا النظام ييسر أيضاً مراقبة المواد ذات الأهمية الدولية وجمع الإحصاءات عن تجارتها.

⁽¹³⁾ توفر مبادرة ميثاق باريس، التي تقودها وحدة تنسيق ميثاق باريس التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، إطاراً متعدد الأطراف لمكافحة الأفيونيات الأفغانية المنشأ.

والتعاون في الاجتماعات ومبادرات التدريب، وتبادل الخبرات وضروب الدراية الفنية بانتظام في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتلخص الفقرات التالية جوانب التعاون بين الهيئة وبعض شركائها الدوليين والإقليميين بشأن المسائل المتعلقة بمراقبة السلائف والتطورات الرئيسية التي شهدتها هذا التعاون مؤخراً.

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

72- يركز التعاون مع الإنتربول على تبادل المعلومات التشغيلية المتعلقة بحوادث السلائف. ويجري توزيع التنبيهات الخاصة التي تصدرها الهيئة بشأن السلائف على جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول عن طريق المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول ذات الصلة. وبالمثل، يجري تعميم الإشعارات المتعلقة بالسلائف التي تعدها الإنتربول بشأن طرائق العمل وأساليب الإخفاء وسائر المعلومات التشغيلية من خلال شبكة جهات الوصل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل ستة تنبيهات وإشعارات بين المنظمين. وشاركت الإنتربول أيضاً في عملية "أكرونيم" (انظر الفقرة 55 أعلاه).

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

73- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة العمل مع المكتب بشأن الصيغ اللغوية المختلفة لمجموعة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية، وتحديد النمطة المتعلقة بالسلائف، التي كانت متاحة في وقت كتابة هذا التقرير باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية. وتقدم النمطة معلومات عن سلائف المخدرات والنظام الدولي لمراقبة السلائف، فضلاً عن العنصرين الرئيسيين الحاسمين لمنع وصول المواد الكيميائية إلى المختبرات السرية المستخدمة في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة، وهما: (أ) رصد التجارة الدولية المشروعة؛ (ب) إجراء تحقيقات وتحريرات بشأن الشحنات المشبوهة ومحاولات التسريب والضبطيات والمضبوطات المتعلقة بالسلائف. وتتضمن النمطة وصلات إلكترونية بالمعلومات والمواد المتاحة لجميع القراء إلى جانب الوصلات المتاحة فقط للمسؤولين الحكوميين.

74- وتعزز الهيئة التعاون مع شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وتستفيد منها. ويوجد على وجه التحديد لدى المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة برنامج إقليمي مكرس للسلائف يهدف إلى دعم الحكومات في المنطقة في الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية لمراقبة السلائف والامتثال لاتفاقية سنة 1988، بما يشمل توفير الدعم في هذا الشأن من خلال الآليات الإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومذكرّة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات في منطقة الميكونغ. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرى المكتب استعراضات للأحوال الوطنية والأطر القائمة في مجال مراقبة السلائف في المنطقة، وقدم التدريب المناسب للسلطات الوطنية المختصة بشأن مختلف جوانب مراقبة السلائف، بما في ذلك لزوم إبلاغ الهيئة، والتعاون على الصعيد الوطني بين مختلف الوكالات المسؤولة عن مراقبة

وتبادل الأدلة الإثباتية الإلكترونية عبر الحدود. كما انخرطت الهيئة مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (اليوروجست) في الجهود الرامية إلى الاستفادة من التجارب المكتسبة من دعم اليوروجست للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة.

كيات أخرى

83- في تموز/يوليه 2021، قدمت الهيئة، بناء على طلب المجلس الكاريبي لإنفاذ القوانين الجمركية، دورة تدريبية افتراضية إلى دوله الأعضاء. وقد تلقى ما مجموعه 95 مشاركاً، يمثلون سلطات الجمارك والشرطة والهجرة في 11 بلداً من بلدان الكاريبي، تدريباً على مسائل مختلفة متعلقة بمراقبة السلائف، بما في ذلك استعمال أدوات الهيئة ومواردها المتعلقة بالسلائف.

84- وطلب أيضاً من الهيئة أن تقدم عرضاً إيضاحياً يركز على السلائف الكيميائية المستجدة والمؤثرات النفسانية الجديدة أثناء حلقة نقاش بشأن المؤثرات الأفيونية عقدها فريق روما-ليون التابع لمجموعة السبعة.

85- وتود الهيئة التنويه بمساهمات شركائها الدوليين والإقليميين في النهوض بجهود مراقبة السلائف في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها

86- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الرئيسية في كل من التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية والاتجار بها، حسب مجموعة المواد. ويلخص الفصل المعلومات الواردة عن الضبطيات والمضبوطات وحالات التسريب من قنوات التجارة الدولية أو الشروع في التسريب منها، وكذلك الأنشطة المرتبطة بصنع المخدرات غير المشروع بهدف تدارك الثغرات ومعالجة مواطن الضعف في آليات مراقبة السلائف. ويستند الفصل إلى المعلومات المقدمة إلى الهيئة من خلال آليات مختلفة، مثل الاستمارة D، ونظام "بن أونلاين" ونظام "بيكس" ومشروع "بريزم" و"كوهيجن"، ومن خلال التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات الرسمية الواردة من الحكومات.

87- ويقدم هذا الفصل أيضاً معلومات عن المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة، التي تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع رغم عدم إدراجها في جدولي اتفاقية سنة 1988. وفي هذا التقرير، ترد المعلومات المتعلقة بهذه المواد عموماً في أقسام فرعية مخصصة لها، ولكن يمكن أيضاً العثور عليها في الأقسام التي تقدم

79- وبناء على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1992، تتعاون الهيئة مع منظمة الجمارك العالمية، في إطار مذكرة تفاهم مبرمة بينهما، على ضمان تحديد رمز فريد ضمن النظام المنسق لكل سليفة كيميائية تخضع للمراقبة الدولية. ومع دخول صيغة تسميات النظام المنسق لعام 2022 حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2022، يبدأ العمل برمزين فريدين ضمن النظام المنسق لمادتي الفينيتيل بيبيريدون (NPP) وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدون (ANPP)، وهما سليفتان للفنتانيل تخضعان للمراقبة الدولية (انظر الفقرة 9 أعلاه).⁽¹⁴⁾ وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت أمانة منظمة الجمارك العالمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحديد رموز النظام المنسق المنطبقة على المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وهذه الرموز، المتاحة على موقع الهيئة الشبكي الآمن للسلطات الوطنية المختصة، تمكن الحكومات من اتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب القانون عندما يساء الإعلان عن أي مادة كيميائية أو تُوسم وسماً غير صحيح، مما يوفر وسيلة للتصدي لتهريب هذه المواد.

80- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهمت الهيئة أيضاً في تحديث المواد المرجعية الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية، وتحديد الوثيقة التي تتضمن روابط بين النظام المنسق وجدولي اتفاقية سنة 1988. وتهدف المواد المرجعية إلى تيسير مهمة رصد ومراقبة السلائف الكيميائية على السلطات الجمركية.

الاتحاد الأوروبي ووكالاته

81- الاتحاد الأوروبي طرف في اتفاقية سنة 1988، ويقترص نطاق اختصاصه على المادة 12 من الاتفاقية. وبهذه الصفة، تمثل المفوضية الأوروبية، بالتنسيق مع الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأوروبي في المسائل المتعلقة بالهيئة، كما أنها شريك هام في التوصل إلى حلول للتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة (انظر الفقرة 18).

82- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توثيق التعاون بين الهيئة والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان بسبل مختلفة، من بينها استخدام المركز نظام "بيكس"، على نحو يجسد زيادة مشاركة المركز في الاضطلاع بولاية الاتحاد الأوروبي المتصلة بالسلائف. وقد تركزت معظم أوجه التعاون مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) في الآونة الأخيرة على المعدات الأساسية لصنع المخدرات في سياق المادة 13 من اتفاقية سنة 1988،⁽¹⁵⁾ في حين تركز التعاون مع كلية الشرطة الأوروبية (السيبول) على توفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون الأوروبيين بشأن المسائل المتعلقة بتسريب السلائف والاتجار بها، وفي الآونة الأخيرة، على الدعم المقدم من خبراء السيبول لأنشطة التدريب المتصلة بالتحقيق في الجرائم السيبرانية

⁽¹⁴⁾ تتعاون منظمة الجمارك العالمية مع الهيئة أيضاً على نحو مماثل في تحديد رموز النظام المنسق المنطبقة على المعدات الأساسية لصنع المخدرات أو وضع رموز فريدة من أجلها.

⁽¹⁵⁾ انظر تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2019 (E/INCB/2019/4)، الفصل الرابع.

**الجدول 3- أكبر 10 بلدان مستوردة للإيفيدرين
والسودوإيفيدرين من حيث حجم
الواردات، مرتبة حسب حجم وارداتها،
1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 -
1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021**

الترتيب	الإيفيدرينات	السودوإيفيدرينات
1	نيجيريا	الولايات المتحدة
2	سنغافورة	مصر
3	إندونيسيا	سويسرا
4	غانا	بلجيكا
5	جمهورية كوريا	باكستان
6	الولايات المتحدة	فرنسا
7	فرنسا	إندونيسيا
8	أوغندا	المملكة العربية السعودية
9	كندا	سنغافورة
10	مصر	اليابان

92- وفي عام 2020، أبلغت الصين عن إيقاف شحنة حجمها 8 أطنان من السودوإيفيدرين كانت متجهة إلى سويسرا. وعلمت الهيئة بأن هناك شحنة من هيدروكلوريد الإيفيدرين مقدارها 500 كيلوغرام كان من المقترح إرسالها من الهند إلى موزامبيق. وكان مستورها يمارس الاستيراد لأول مرة. وخلال التحقيقات التي بدأتها الهيئة في هذا الشأن، أبلغتها حكومة موزامبيق بأن الشركة المستوردة ليس لديها إذن باستيراد تلك الشحنة من الإيفيدرين وأنه تبين من قبل، في عام 2019، أن شهادة الاستيراد التي قدمتها الشركة مزورة. وبناء على ذلك، أوقفت الشحنة المقترحة.

93- وفي حادثة مماثلة، كان من المزمع تصدير كمية قدرها 500 كيلوغرام من الإيفيدرين من صانع ومصدر معروفين في الهند إلى مستورد يمارس الاستيراد لأول مرة في غانا، في آب/أغسطس 2020. واعترضت غانا على الشحنة وكشفت التحقيقات اللاحقة في ذلك البلد أن تصريح الاستيراد مزور. وأوقفت الهند الشحنة. وما زالت التحقيقات جارية بشأنها.

94- وتشير الحادثتان المذكورتان أعلاه إلى أنه ما زال من المحتمل وقوع محاولات لتسريب السلائف من قنوات التجارة الدولية المشروعة. وتود الهيئة أن تذكر الحكومات بضرورة أن تظل متيقظة لمثل هذه المحاولات. وتشيد الهيئة أيضا بجهود حكومات غانا وموزامبيق والهند في السعي إلى التزام الحرص الواجب حيال المستوردين الجدد الذين يستوردون كميات كبيرة من الإيفيدرين، بما يمنع محاولات التهريب المحتملة.

الاتجار

95- بلغ حجم المضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أبلغت بها الهيئة من جميع المناطق في الاستمارة D عن عام 2020،

تفاصيل عن الاتجاهات المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، لا سيما في الحالات التي تكون فيها المواد الكيميائية غير المدرجة قيد المناقشة جزءا من تطور أكثر تعقيدا. ويتم الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 إلى الهيئة عملا بالفقرة الفرعية 12 (ب) من المادة 12 من الاتفاقية. كما يتم إبلاغها عبر نظام "بيكس"، الذي تحول بالتالي إلى نظام للإنذار المبكر بالسلائف.

88- ويبدو، عموما، أن الاتجار بالسلائف الخاضعة للمراقبة لم يتأثر إلى حد كبير بالقيود المفروضة على الحركة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، حيث لم يُعز إليها أي تحولات أو اتجاهات دائمة في الاتجار بالسلائف.

ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

1- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات

(أ) الإيفيدرين والسودوإيفيدرين

89- الإيفيدرين والسودوإيفيدرين هما سليفتان مستخدمتان في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع، ولكن يمكن الاستعاضة عنهما بالفينيل بروبانون (P-2-P) وحمض فينيل الخل والفينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، والفينيل أسيتو أسيتاميد (APAA) وميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)، وعدد من المواد غير المدرجة (انظر القسمين الفرعيين (ج) و(د) أدناه، والمرفق الثامن). كما يستخدم كل من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين استخداما مشروعاً لأغراض طبية، وهما لذلك من بين أكثر المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 انتشارا وتداولاً في التعاملات التجارية.

التجارة المشروعة

90- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أرسلت البلدان المصدرة حوالي 4 200 إشعار سابق للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن شحنات معتمدة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، في شكل سائب وفي شكل مستحضرات صيدلانية. وتعلقت الإشعارات بما مجموعه أكثر من 906 أطنان من السودوإيفيدرين وحوالي 57 طنا من الإيفيدرين. وكان منشأ الشحنات 44 بلدا وإقليما مصدراً، وكان مقصدها 167 بلدا وإقليما مستوردا. وكان مستوى التجارة في كل من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بوجه عام أقل بنسبة 30 تقريبا عن متوسطه خلال سنوات الإبلاغ الثلاث السابقة.

91- ويورد الجدول 3 أدناه أكبر 10 بلدان مستوردة للإيفيدرين والسودوإيفيدرين، مرتبة من حيث حجم الواردات التي جرى الإخطار بها عبر نظام "بن أونلاين" في الفترة المشمولة بالتقرير.

ذلك، تمثل هذه الكمية واحدة من أدنى الكميات التي أبلغ عنها البلد في السنوات العشر الماضية، حيث بلغ حجم أكبرها أكثر من 6 أطنان في عام 2017. وهكذا، فإن الاتجاه العام في كميات الإيفيدرين المضبوطة أخذ في الانخفاض في أستراليا، ولكن في الوقت نفسه، ولأول مرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، أبلغت أستراليا عن ضبط 180 كيلوغراما من مستحضرات الإيفيدرين و475 كيلوغراما من مستحضرات السودوإيفيدرين. وكان مصدر أغلب مستحضرات الإيفيدرين الصين وأغلب مستحضرات السودوإيفيدرين الهند. وتمثل مضبوطات أستراليا البالغ حجمها 475 كيلوغراما من السودوإيفيدرين حصة كبيرة من حجم المضبوطات العالمية من تلك المادة في عام 2020 البالغ 1,4 طن، وكانت الهند مصدر أكثر من نصفها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت أستراليا في عام 2021، عبر نظام "بيكس"، عن ضبط 50 كيلوغراما من السودوإيفيدرين، الذي كان مصدره الهند أيضا، مما يشير إلى اتجاه في تهريب السودوإيفيدرين من الهند إلى أستراليا، غالبا عن طريق خدمات البريد وتوصيل الرسائل والشحن الجوي.

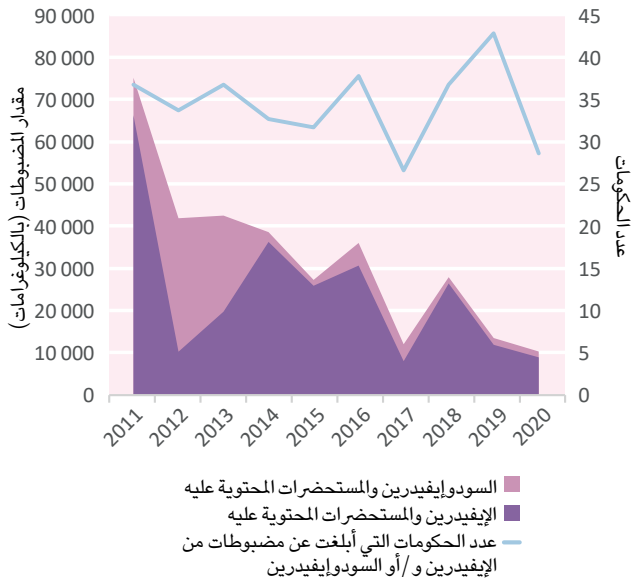
97- وأفادت نيوزيلندا في الاستمارة D عن عام 2020، بضبط نحو 130 كيلوغراما من الإيفيدرين الخام، وهو ما يقل كثيرا عن الكمية المضبوطة في عام 2019 (340 كيلوغراما). ولم يعرف منشأ الكميات المضبوطة. وقد انخفضت مضبوطات الإيفيدرين تدريجيا في نيوزيلندا على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى ما يزيد قليلا عن 10 في المائة من الكمية المضبوطة في عام 2016، التي بلغت 1,2 طن. وفي أيلول/سبتمبر 2021، أبلغت بلجيكا عبر نظام "بيكس"، عن ضبط 3,5 كيلوغرامات من السودوإيفيدرين، كان منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقصدها نيوزيلندا، وكانت مخبأة في بكرات لخيوط صنانير صيد زُعم أنها إكسسوارات، مما يشير إلى مصدر جديد محتمل لجلب هذه المادة لاستعمالها في نيوزيلندا.

شرق آسيا وجنوب شرقها

98- استأثرت منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها بأكثر من 80 في المائة من المضبوطات العالمية من الإيفيدرينات في عام 2020. وتفيد الاستمارة D عن عام 2020 بأن ما مجموعه 8,3 أطنان من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين قد ضبطت في المنطقة، وذلك تحديدا في الصين، بما فيها هونغ كونغ، وميانمار؛ ومن مجموع هذه المضبوطات، استأثرت الصين وحدها بـ 7,6 أطنان وميانمار بـ 632 كيلوغراما. ومن إجمالي المضبوطات العالمية من الإيفيدرينات خلال السنوات الخمس الماضية، البالغ قرابة 100 طن، شكلت مضبوطات الصين وحدها 47 طنا. ومع ذلك، استمر اتجاه التراجع في حجم المضبوطات في الصين بعد ذروته التي قاربت 26 طنا في عام 2016. ولما كانت أغلب عمليات الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في شرق آسيا وجنوب شرقها تستند، حسبما يعتقد، إلى الإيفيدرين، فإن كمية الإيفيدرينات المضبوطة في المنطقة لا تتطابق تماما مع الكمية الكبيرة من الميثامفيتامين المضبوط، وهو اتجاه سبق إبلاغ الهيئة به. بيد أن الصين أبلغت أيضا عن ضبط مواد كيميائية غير مجدولة دوليا بكميات كبيرة، مما يشير إلى استخدام هذه المواد الكيميائية في صنع الإيفيدرين على نحو غير مشروع (انظر الفقرة 136 أدناه).

حوالي 8,9 أطنان من الإيفيدرين لدى 28 بلدا وحوالي 1,4 طن من السودوإيفيدرين لدى 22 بلدا وإقليميا (انظر الشكل الرابع). واستأثرت الصين وحدها بضبط 7,3 أطنان من الإيفيدرين، تليها بفارق كبير ميانمار (630 كيلوغراما) والهند (585 كيلوغراما) حسب الكميات المضبوطة. ويأتي ذلك في أعقاب ضبط الصين 8,6 أطنان من الإيفيدرين في عام 2019. وواصل مجموع المضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين البالغ 10,3 أطنان اتجاه التناقص في حجم المضبوطات من هاتين المادتين الذي لوحظ في الماضي، والذي يعجز إلى حد بعيد عن تفسير الكم الكبير من مضبوطات الميثامفيتامين في المناطق التي تسود فيها، حسب المعروف، أساليب الصنع القائمة على الإيفيدرين، حسبما تدل عليه فحوص المختبرات الجنائية. وفي العقد الماضي، تراوح عدد البلدان المبلغة عن مضبوطات من الإيفيدرين بين 26 بلدا في عام 2017 و42 بلدا في عام 2019، وأظهر إجمالي حجم المضبوطات على الصعيد العالمي اتجاها متذبذبا. وكان حجم المضبوطات في عام 2020، التي بلغ مجموعها 10,3 أطنان، الأدنى في السنوات العشر الأخيرة. ويتزامن الانخفاض الملحوظ في كمية الإيفيدرين المضبوطة مع ظهور اتجاه لاستخدام سلائف بديلة لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين (انظر القسم الفرعي 1 (د) أدناه).

الشكل الرابع - مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2011-2020



أوقيانوسيا

96- أستراليا ونيوزيلندا هما البلدان الوحيدان في منطقة أوقيانوسيا، اللذان أبلغا عن مضبوطات من الإيفيدرين في السنوات العشر الأخيرة. ومن إجمالي الكمية المضبوطة في تلك الفترة، والتي بلغت 21 طنا، أبلغت أستراليا عن ضبط 16 طنا، وهو ما يمثل أكثر من 75 في المائة منها. وفي عام 2020، أبلغت أستراليا عن ضبط أكبر كمية من الإيفيدرينات، وبلغ إجمالي حجمها نحو 650 كيلوغراما. ومع

يكون واسع النطاق. وفي الوقت نفسه، فإن تحاليل المختبرات الجنائية لأقراص الميثامفيتامين المضبوطة، التي يفترض أنها صنعت في أفغانستان، تشير إلى أن المستحضرات الصيدلانية لا تزال تستخدم كمواد أولية لصنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع في ذلك البلد.

جنوب آسيا

103- في عام 2020، كانت الهند مرة أخرى هي البلد الوحيد في منطقة جنوب آسيا الذي أبلغ عن مضبوطات من الإيفيدرين، مواصلة بهذا الاتجاه المستمر من السنوات السابقة. وقد أبلغ عن سبع ضبوطات لكميات من الإيفيدرين إجماليها 585 كيلوغراما و13 ضبوطية لكميات من السودوإيفيدرين إجماليها 255 كيلوغراما. وكان منشأ المضبوطات في جميع الحالات الهند نفسها. وبخلاف ضبط أكثر من 480 كيلوغراما من الإيفيدرين المصنوع بصورة غير مشروعة في مباني أحد المصانع في غرب الهند، ضبطت معظم الكميات الأخرى أثناء محاولات لشحنها عن طريق خدمات البريد أو نقل الرسائل أو الشحن الجوي باستخدام أساليب إخفاء مختلفة. وأفيد بأن أستراليا كانت مقصد الشحنات في 11 حالة، وجنوب أفريقيا وماليزيا في حالة واحدة لكل منهما. وتؤكد حالات إضافية تم الإبلاغ عنها عبر نظام "بيكس" هذا الاتجاه في تهريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين من الهند إلى أستراليا. وفي إحدى الحالات، اعترضت كمية تبلغ 25 كيلوغراما من السودوإيفيدرين كانت مخبأة في أدوات مطبخ ضمن شحنة جوية متجهة إلى أستراليا في شباط/فبراير 2021. وعلاوة على ذلك، أفادت أستراليا ب ضبط 50 كيلوغراما من السودوإيفيدرين كانت منقولة جوا من مصدر في الهند في حزيران/يونيه 2021. وتعلم الهيئة من التقارير الإعلامية بتفكيك مختبر غير مشروع في آب/أغسطس 2021 كان ضالعا في صنع الإيفيدرين في غوجارات في غرب الهند.

104- وتعرب الهيئة عن تقديرها للجهود التي بذلتها حكومتا أستراليا والهند لاعراض الشحنات المنقولة عن طريق خدمات البريد وتوصيل الرسائل والشحن الجوي التي كثيرا ما تستخدم فيها أساليب جديدة للإخفاء. وفي الوقت نفسه، تشجع الهيئة حكومة الهند على التحقيق فيما إذا كانت المواد المضبوطة قد صنعت بصورة غير مشروعة أو سربت من قنوات التوزيع الداخلي. وفي كلتا الحالتين، من المرجح أن يكون لتتشديد الرقابة على قنوات التوزيع الداخلي لهذه المواد الكيميائية وتدابير التعاون الطوعي مع الصناعات الكيميائية المعنية أثر فعال في كبح محاولات الصنع غير المشروع والاتجار والتهريب من هذا القبيل.

أفريقيا

105- كان البلدان الوحيدان في منطقة أفريقيا، اللذان أبلغا عن مضبوطات من الإيفيدرين في الاستمارة D عن عام 2020، بوتسوانا ونيجيريا. غير أن حكومة بوروندي أبلغت الهيئة على نحو منفصل ب ضبط طنين من الإيفيدرين على أراضيها في عام 2021. وفي

99- وأبلغت ميانمار عن ضبطيتين من الإيفيدرين بكمية إجمالية مقدارها 630 كيلوغراما في الاستمارة D عن عام 2020. وفي كلتا الحالتين، أفيد بأن بلد المنشأ كان الصين. ويمثل هذا أكبر كمية من الإيفيدرين ضبطت في ميانمار في السنوات العشر الماضية. أما ماليزيا، التي كانت قد أبلغت عن ضبط كميات كبيرة من الإيفيدرين على مدى السنوات الخمس الماضية، فلم تبلغ عن أي مضبوطات من هذا القبيل في عام 2020. غير أنها أبلغت عن ضبط كميات صغيرة من الفوسفور الأحمر وهيدروكسيد الصوديوم (الصودا الكاوية) في مختبرات غير مشروعة. وقد سبق لها أيضا أن أبلغت عن ضبط مواد غير مجدولة دوليا من هذا القبيل في مختبرات غير مشروعة ضالعة في صنع الميثامفيتامين.

100- وبعد الإبلاغ عن ضبط كميات كبيرة من السودوإيفيدرين في عامي 2017 (1,1 طن) و2016 (3,8 أطنان)، لم تبلغ تايلند عن أي مضبوطات من الإيفيدرينات أو أي سلائف كيميائية أخرى خاضعة للمراقبة الدولية أو غير مجدولة في عام 2020. ومع ذلك، فإن تايلند هي واحدة من ثلاثة بلدان تتأثر معا بحوالي نصف الكميات المضبوطة عالميا من المنشطات الأمفيتامينية الرئيسية الثلاثة، والبلدان الأخران هما المكسيك والولايات المتحدة.⁽¹⁶⁾ ومن الواضح أنه لا توجد بعد معلومات كافية عن تهريب الإيفيدرينات التي منشؤها منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها، وهي أحد أهم المراكز العالمية النشطة في مجال صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة. وتحت الهيئة بلدان المنطقة على تحليل نمط الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية من أجل تحسين فهم جميع احتمالات تهريب السلائف والصنع غير المشروع للمخدرات وتحسين سبل التصدي لها.

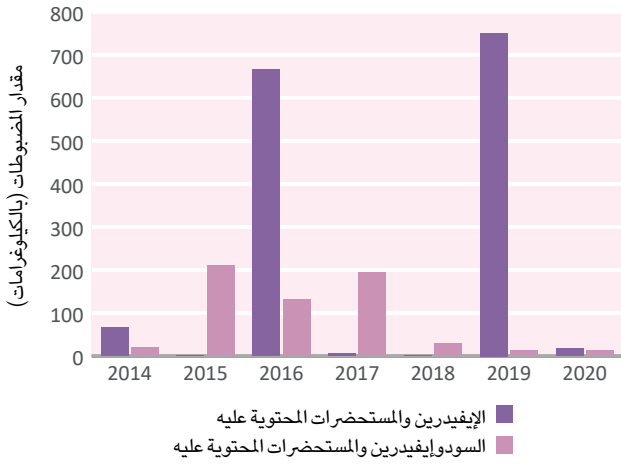
غرب آسيا

101- لم ترد من بلدان غرب آسيا بلاغات عن مضبوطات من الإيفيدرينات إلا من تركيا وكازاخستان، اللتين أبلغتا عن مضبوطات ضئيلة منها، حيث أبلغت تركيا عن تسع ضبوطات بإجمالي 7,3 كيلوغرامات من الإيفيدرين، وأبلغت كازاخستان عن ضبوطية واحدة تتعلق بـ 0,1 كيلوغرام واحد من هذه المادة.

102- والبلدان الأخران الوحيدان في المنطقة، اللذان أبلغا عن أي مضبوطات من الإيفيدرين في السنوات الخمس الماضية هما أفغانستان وباكستان. وقد أبلغت أفغانستان عن مضبوطات من السودوإيفيدرين بلغ مجموعها 440 كيلوغراما في عام 2019، بعد أن كانت قد أبلغت عن كميات أقل في السنوات السابقة. وقد يشير عدم ضبط كميات من الإيفيدرين في أفغانستان في عام 2020 إلى زيادة في استخدام نبات الإيفيدرا، الذي ينمو برياً في أراضيها، في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وقد لاحظت الهيئة هذا التطور بقلق منذ عام 2018. وفي حين لم تبلغ أفغانستان عن أي ضبوطات لنبات الإيفيدرا في الاستمارة D عن عام 2020، فإن استمرار ضبط كميات من الميثامفيتامين مصدرها أفغانستان يشير إلى أن استخدام نبات الإيفيدرا في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع في ذلك البلد يمكن أن

(16) تقرير المخدرات العالمي 2021، الكتيب 4، اتجاهات سوق المخدرات: الكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

الشكل الخامس- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الشمالية، 2014-2020



عليها عن طريق التسريب الداخلي. وقد استخلص الإيفيدرين من مستحضرات صيدلانية مشروعة من مصادر داخلية.

109- وفي المكسيك والولايات المتحدة، استمر الاتجاه الذي لوحظ في السنوات الماضية نحو ضبط كميات ضئيلة من الإيفيدرينات، مما يبين أن السوق غير المشروعة في أمريكا الشمالية تزود في الغالب بالميثامفيتامين المصنوع في مختبرات كبيرة الحجم تستخدم أساليب صنع قائمة على الفينيل بروبانون (P-2-P).

110- غير أن سلطات الولايات المتحدة تعتقد أن هناك أفرادا وجماعات منظمة ما زالوا منخرطين، لكن بدرجة أقل، في أنشطة ترمي إلى الحصول على منتجات السودوإيفيدرين والإيفيدرين لأغراض الصنع المحلي بكميات تتجاوز الحدود التي عينها قانون البلد بشأن مكافحة وباء الميثامفيتامين لعام 2005 (حد مبيعات يومي قدره 3,6 غرامات وحد تراكمي للشراء قدره 9 غرامات في غضون فترة 30 يوما) عن طريق زيارة منافذ بيع بالتجزئة متعددة لشراء المنتجات، ويعرف هذا النوع من "الشراء التحالي" بالإنجليزية باسم "smurfing". وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد المتجرون على أساليب صنع بدائية مثل "طريقة الوعاء الواحد"، التي تتطلب كميات أصغر من أقراص السودوإيفيدرين، التي يتم دمجها بعد جمعها مع منتجات منزلية أخرى يمكن الحصول عليها بسهولة. ووفقا لسلطات الولايات المتحدة، فإن مختبرات الميثامفيتامين غير المشروعة التي تزود بالإيفيدرين والسودوإيفيدرين، فضلا عن المواد الكيميائية الأساسية، من الأسواق الداخلية المشروعة متورطة في نحو 75 في المائة من مجموع الحوادث التي شملت مختبرات غير مشروعة في ذلك البلد، والتي يبلغ مجموعها 656 حادثة.

أوروبا

111- أبلغ ما مجموعه 14 بلدا أوروبيا عن مضبوطات من الإيفيدرين في عام 2020، بما يمثل انخفاضا حادا عن عدد البلدان التي أبلغت

عام 2020، ضبطت بوتسوانا كمية صغيرة تقل عن 50 غراما من الإيفيدرين كان منشؤها جنوب أفريقيا. وفي العام نفسه، ضبطت نيجيريا 19 كيلوغراما من الإيفيدرين في واقعتين. وقد ضبطت في إحدى الواقعتين 16 كيلوغراما من الإيفيدرين كانت مخبأة في ميكروفون أثناء محاولة تهريبها جوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. واكتُشفت في الواقعة الثانية 3 كيلوغرامات من هذه المادة أثناء عمليات تفتيش روتينية لمنطقة الشحن في أحد المطارات، وكانت مخبأة في شحنة طماطم معلبة متجهة إلى جنوب أفريقيا. وقد تبين أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت أيضا بلد المصدر في واقعة تتعلق بضبط 3,5 كيلوغرامات من السودوإيفيدرين كان مقصدها نيوزيلندا في أيلول/سبتمبر 2021 (انظر أيضا الفقرة 97).

106- وتمثل هذه المضبوطات مجتمعة أصغر كمية من الإيفيدرين ضبطت في أفريقيا في السنوات الخمس الأخيرة بدرجة كبيرة، حيث شملت الضبطيات في السنوات السابقة كميات بلغ مجموعها مئات الكيلوغرامات. غير أن كميات كبيرة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين استوردت في المنطقة للأغراض المشروعة، حيث أبلغت نيجيريا عن احتياجات مشروعة تزيد على 10 أطنان من الإيفيدرين وأكثر من 23 طنا من السودوإيفيدرين (انظر الجدول 3 أعلاه). وقد جرى إشعار نيجيريا مسبقا بواردات بكميات مماثلة من خلال نظام "بن أونلاين" في عام 2020، وقد سبق للهيئة أن قامت بالإبلاغ عن تفكيك مختبرات ميثامفيتامين غير مشروعة في نيجيريا كانت تستخدم أساليب قائمة على الإيفيدرين، ويبدو أنها كانت تستمد الإيفيدرين من شحنات مستوردة تسرب إليها لاحقا. وتشجع الهيئة الحكومات في المنطقة على أن تستعرض احتياجاتها المشروعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية وأن تزودها بمعلومات كاملة عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988.

القارة الأمريكية

107- تتسم حالة مضبوطات الإيفيدرين في أمريكا الشمالية بالضخامة في بعض السنوات المتفرقة التي تتخللها سنوات تكاد تكون فيها المضبوطات لا تذكر. فبعد أن وصل حجم الإيفيدرينات المضبوطة في أمريكا الشمالية إلى أعلى مستوى له خلال ست سنوات في عام 2019، عاد إلى مستويات لا تذكر في عام 2020 (انظر الشكل الخامس). ومن بين بلدان أمريكا الجنوبية، أبلغت الأرجنتين فقط عن مضبوطات من الإيفيدرين في الاستمارة D عن عام 2020 (أقل من كيلوغرام واحد). ولم يبلغ أي بلد في أمريكا الوسطى والكاريبي عن مضبوطات من الإيفيدرين.

108- وأبلغت كندا عن ضبط 14 كيلوغراما فقط من الإيفيدرين في عام 2020، بعد الإبلاغ عن ضبط 750 كيلوغراما منه ونحو 28 000 قرص من السودوإيفيدرين في عام 2019. وتعلم الهيئة أيضا بضبط كميات أخرى من أقراص الإيفيدرين مقدارها 100 كيلوغرام في أيار/مايو 2020 في كندا نتيجة لعملية استغرقت عاما شهدت ضبطيات متعددة للمخدرات وألقي القبض خلالها على العديد من الجناة. ويعتقد أن جميع المواد الكيميائية التي ضبطت أثناء العملية قد تم الحصول

في عام 2020. ومما يؤسف له أنه لم ترد أي تفاصيل أخرى عن المضبوطات في الاستمارة D.

(ج) الفينيل بروبانون وحمض فينيل الخل والفينيل أسيتو أسيتونيتريل والفينيل أسيتو أسيتاميد والميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات

116- مع جدولة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA) اعتباراً من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، باتت هناك ثلاث سلائف بديلة للفينيل بروبانون (P-2-P)، وبالتالي للأمفيتامين والميثامفيتامين، خاضعة للمراقبة الدولية منذ عام 2014. وتعتبر جميع المواد الكيميائية الثلاث (الفينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) والفينيل أسيتو أسيتاميد (APAA) والميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات) سلائف محورة يجري تداولها تجارياً على نطاق محدود للغاية أو لا توجد معاملات تجارية بشأنها على الإطلاق. وعلى النقيض من ذلك، يجري تداول الفينيل بروبانون وحمض فينيل الخل بشكل مشروع، وإن كان بدرجات متفاوتة. ويناقش القسم الفرعي (د) أدناه البدائل غير المجدولة للفينيل بروبانون والسلائف الأولية والسلائف المحورة المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين.

التجارة المشروعة

117- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان حجم المعاملات التجارية الدولية المقترحة المتعلقة بالفينيل بروبانون وحمض فينيل الخل، التي سجلت في نظام "بن أونلاين"، مماثلاً للسنوات السابقة، حيث وجهت إشعارات مسبقة عبر نظام "بن أونلاين" بشأن 16 شحنة مقترحة من الفينيل بروبانون، من ثلاثة بلدان مصدرة إلى سبعة بلدان مستوردة، وحوالي 770 شحنة مقترحة من حمض فينيل الخل من 16 بلداً مصدراً إلى 51 بلداً وإقليماً مستورداً.

118- وعلى النقيض من ذلك، لم توجه سوى 7 إشعارات سابقة للتصدير بشأن الفينيل أسيتو أسيتونيتريل منذ جدولته الدولية في عام 2014، ولم توجه أي إشعارات بشأن الفينيل أسيتو أسيتاميد منذ جدولته في عام 2019، ووجه إشعار واحد سابق للتصدير بشأن الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات منذ جدولته في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وشملت جميع المعاملات، التي تم الإخطار بها عبر نظام "بن أونلاين"، كميات صغيرة لأغراض مرجعية ومخبرية.

الاتجار

119- في عام 2020، أبلغت بلدان من جميع أنحاء العالم، باستثناء أفريقيا، عن مضبوطات من الفينيل بروبانون. وأبلغت المكسيك عن أكبر كم إجمالي للمضبوطات (أكثر من 11 000 لتر)، تليها هولندا (أكثر من 4 200 لتر) ثم الصين (حوالي 2 800 لتر). وعلى غرار السنوات السابقة، جرت غالبية ضبوطات الفينيل بروبانون في مختبرات أو مستودعات غير مشروعة، مما يشير إلى أن الكميات المضبوطة صنعت

مضبوطات من هذا القبيل في السنوات السابقة (19 بلداً في عام 2019، و20 بلداً في عام 2018، و16 بلداً في عام 2017، و21 بلداً في عام 2016). واستأثرت بولندا بأكثر مجموع مضبوطات. وفي أوروبا، ضبطت أوكرانيا 76 كيلوغراماً من مستحضرات السودوإيفيدرين، وكانت إسرائيل وأوكرانيا نفسها وجمهورية مولدوفا ومصر أشيع المصادر المحددة لهذه المستحضرات؛ وكان مصدر ضبوطية واحدة من مستحضرات الإيفيدرين مقدارها 22 كيلوغراماً داخلياً. وأبلغت كل من بلغاريا وتشيكيا وهنغاريا عن ضبط كميات من الإيفيدرين تزيد عن 20 كيلوغراماً، بعد أن كانت قد أفادت بعدم حدوث أي ضبوطات لهذه المادة في عام 2019. وأبلغت البلدان الأخرى في أوروبا عن ضبط كميات صغيرة جداً.

112- ويشير كم الإيفيدرينات المضبوطة في أوروبا ونوعها وانخفاض عدد البلدان التي أبلغت عن ضبطها إلى اتجاه حاسم يقتصر فيه استخدامها على مختبرات صغيرة لا تستعمل سوى مستحضرات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، في مقابل المختبرات الأكبر حجماً، التي تعتمد بشكل متزايد على الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA) أو المواد الكيميائية غير المجدولة (انظر القسم الفرعي (د) أدناه).

(ب) النورإيفيدرين والإيفيدرا

التجارة المشروعة

113- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أرسل 15 بلداً مصدراً إشعارات مسبقة عن طريق نظام "بن أونلاين" بشأن 194 شحنة من النورإيفيدرين إلى 37 بلداً مستورداً تتعلق في مجموعها بأكثر من 25 طناً من المواد الخام وأكثر من 4 أطنان في شكل مستحضرات صيدلانية. وقد أرسلت إشعارات مسبقة بشأن شحنات تبلغ طناً واحداً أو أكثر إلى البلدان المستوردة التالية، بالترتيب التنازلي حسب الكميات المشحونة: الولايات المتحدة والدانمرك وإندونيسيا واليابان وميانمار والفلبين. وبوجه عام، لا يزال حجم التجارة الدولية في مادة النورإيفيدرين، التي يمكن استعمالها في الصنع غير المشروع للأمفيتامين، منخفضاً مقارنة بالتجارة في السلائف الأخرى للمنشطات الأمفيتامينية.

الاتجار

114- اقتصرت المضبوطات العالمية من النورإيفيدرين، كما وردت في الاستمارة D عن عام 2020، على 4 كيلوغرامات وخمسة بلدان، هي أستراليا وأوكرانيا وتركيا وكندا والولايات المتحدة، وبلغ حجم مضبوطات البلد الأخير وحده 3,5 كيلوغرامات من مجموع الكمية المضبوطة. وبصرف النظر عن ضبط حوالي 250 كيلوغراماً من هذه المادة في أستراليا وحوالي 20 كيلوغراماً في المملكة المتحدة في عام 2017، بلغ إجمالي المضبوطات العالمية من النورإيفيدرين أقل من 15 كيلوغراماً في السنوات الخمس الماضية.

115- والصين هي البلد الوحيد في العالم الذي أبلغ عن مضبوطات من نبات الإيفيدرا في الاستمارة D منذ عام 2011، حيث أبلغت عن ضبط 100 765 كيلوغراماً منه في عام 2019 و108 363 كيلوغراماً

أسيئات أو مشتقات المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، التي عثر عليها في المختبرات، إلى صنع الفينيل بروبانول على نحو غير مشروع من تلك المواد الأولية. وعلى النقيض من ذلك، أبلغ عبر نظام "بيكس" عن حادثة واحدة متعلقة بالفينيل أسييتو أسييتاميد (50 كيلوغراماً)، ولم يُبلغ عن حوادث إضافية تتعلق بالفينيل أسييتو أسييتونيتريل والفينيل أسييتو أسييتاميد عبر ذلك النظام في عام 2021.

124- وبلغ مجموع مضبوطات الحوادث المتعلقة بالميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات أكثر من 11 طناً في عام 2021، ضبط منها حوالي 4,4 أطنان في مختبرات ومستودعات غير مشروعة، و5 أطنان في مطارات، وحوالي 1,5 طن على طريق داخلي أو طريق سريع. وكانت كل كميات الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات التي ضبطت على الحدود معلنة تحت أسماء زائفة، مثل "السليولوز البلوري المكروي"، الذي وسمت به في أغلب الحالات. وقد أبلغت بلدان أوروبية عن جميع الحوادث المسجلة في نظام "بيكس"؛ وحددت الصين، بما فيها هونغ كونغ، كبلد المنشأ في الحالات التي أتيحت فيها هذه المعلومات. ويمثل ضبط شحنة حجمها 4,3 أطنان من الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات في مطار إسطنبول، كان من المقرر تهريبها إلى هولندا براً، مؤشراً آخر على أن دروب التهريب آخذة في التعقد مع تشديد الضوابط. ويرد في الشكل الأول أعلاه توضيح للحوادث المتعلقة بمجموعة مختارة من السلائف المحورة للفينيل بروبانول المبلغ عنها عبر نظام "بيكس".

(د) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع

125- معظم المواد الكيميائية غير المجدولة، التي ظهرت في السنوات الأخيرة في مجال الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين، متصلة اتصالاً وثيقاً في تركيبها الكيميائي بمواد كيميائية مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، ويمكن تحويلها إلى المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة بوسائل ميسورة الاستعمال. وهي تشمل، من الناحية الكيميائية، مشتقات شائعة، منها مشتقات مصنوعة بطريقة قابلة للعكس ومواد وسيطة مستقرة. ولما كانت هذه السلائف كثيراً ما تصنع وتصمم لغرض التحايل على الضوابط القائمة، فقد تختفي بسرعة أيضاً بعد إخضاعها للمراقبة (انظر الفقرة 30 أعلاه). وبالإضافة إلى ذلك، تواصل البلدان الإبلاغ عن عدد من المواد الكيميائية الشائعة المتاحة شراؤها دون قيود، والتي أدرجت منذ فترة طويلة في القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة وفي قوائم رقابية إقليمية أو وطنية أخرى، وتستخدم كبداية للسلائف الخاضعة للمراقبة (انظر الفقرات 129-137 أدناه).

مشتقات المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك وحمض ألفا-فينيل أسييتو أسييتيك

126- أبلغت سبعة بلدان عن ضبط سلائف محورة غير مجدولة للأمفيتامين والميثامفيتامين في الاستمارة D عن عام 2020؛ وقد أبلغت

بشكل غير مشروع ولم تسرب من مصدر مشروع. وأبلغ الأردن وبلجيكا وبولندا وميانمار أيضاً عن مضبوطات يزيد مجموعها على 100 لتر. وتود الهيئة مرة أخرى أن تذكر الحكومات بأهمية تحديد ما إذا كان الفينيل بروبانول مسرباً من مصدر مشروع، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو ذلك المصدر، أو ما إذا كان قد صُنِعَ على نحو غير مشروع من سلائف أخرى خاضعة للمراقبة أو من سلائف أولية بديلة غير مجدولة، وأن تبلغ الهيئة بذلك. والتمييز بين السيناريوهين - التسريب من مصادر مشروعة والصنع غير المشروع - سيمكن السلطات المعنية والهيئة من وضع نهج مناسبة لمعالجة نقاط الضعف الأساسية.

120- وأبلغت المكسيك عن أكبر كمية من حمض فينيل الخل ضبطت في عام 2020. ومع ذلك، فإن إجمالي الكمية المضبوطة المبلغ عنها، وهو حوالي 570 كيلوغراماً، لم يزد إلا قليلاً عن نسبة 15 في المائة من الكمية المبلغ عنها في عام 2019. وقد ضبطت في مختبرات غير مشروعة، ويفترض أنها صنعت فيها بصورة غير مشروعة من سلائف أولية مثل سيانيد البنزول (انظر الفقرة 131 أدناه) لكي تستخدم فيما بعد في تخليق الفينيل بروبانول والميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وهذا يتطابق مع الوضع في السنوات السابقة. وكانت المضبوطات التي أبلغت عنها البلدان الأخرى ضئيلة.

121- ولم تبلغ عن مضبوطات من الفينيل أسييتو أسييتاميد في الاستمارة D عن عام 2020 سوى بلدان في أوروبا. وعلى غرار السنوات السابقة، كانت أكبر المضبوطات هي التي أفادت بها هولندا (مجموعها أكثر من 1,2 طن) وبلجيكا (حوالي 220 كيلوغراماً). غير أن إجمالي الكمية المضبوطة لم يصل إلا إلى حوالي 30 في المائة من إجماليها في السنوات السابقة، مما يدعم الظاهرة الملحوظة بشأن اتجاه المضبوطات من السلائف المحورة إلى التراجع بسرعة بعد جدولتها دولياً. وبلغت الكميات المضبوطة من الفينيل أسييتو أسييتونيتريل التي أبلغ عنها في الاستمارة D عن عام 2020 أقل من 25 كيلوغراماً.

122- وأبلغت تسعة بلدان عن مضبوطات من الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات في الاستمارة D بلغ مجموعها أكثر من 32,5 طناً. وأبلغت بلجيكا عن أكبر الكميات المضبوطة (10,8 أطنان)، تليها ألمانيا (7,6 أطنان)، وهنغاريا (7,3 أطنان)، وهولندا (حوالي 5 أطنان). وأبلغت أستراليا عن ضبط أكثر من 875 كيلوغراماً من مادة الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات، وهي أول مضبوطات من تلك المادة في أوقيانوسيا وفي الواقع خارج أوروبا. وكانت الصين، بما فيها هونغ كونغ، بلد المنشأ المبلغ عنه في الحالات التي أمكن فيها تتبع المنشأ. غير أن الهند وهولندا حددتا أيضاً كمنشأين لبعض الشحنات التي وصل وزنها إلى 45 كيلوغراماً. وازدياد تعقد مسار شحنات الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو أسييتات داخل أوروبا مع ظهور مضبوطات منه في مناطق لم تتأثر به من قبل إنما هما ظاهرتان تعكسان معا تكيف ديناميات السوق غير المشروعة إزاء الجدولة الدولية لتلك المادة في عام 2020.

123- وفي عام 2021، أبلغت هولندا، عبر نظام "بيكس"، عن ضبطيات بلغ مجموعها حوالي 3 800 لتر من الفينيل بروبانول؛ وتمت معظم الضبطيات في مختبرات غير مشروعة. وفي الحالات التي توافرت فيها معلومات من هذا القبيل، أشارت آثار الميثيل ألفا-فينيل-أسييتو

كلوريد البنزويل وسيانيد الصوديوم وسيانيد البنزويل

131- أبلغت خمسة بلدان عن مضبوطات من كلوريد البنزويل و/أو سيانيد الصوديوم و/أو سيانيد البنزويل في الاستمارة D عن عام 2020. وسيانيد البنزويل هو الوسيط الكيميائي المستمد من التفاعل بين كلوريد البنزويل وسيانيد الصوديوم وقد يصادف أيضاً كمادة أولية في المختبرات غير المشروعة. ويمكن مواصلة عملية التفاعل بعد ذلك عن طريق الفينيل أسيتو أسيتونيتريل أو حمض فينيل الخل لإنتاج الفينيل بروبانون، وبعد ذلك، الميثامفيتامين أو الأمفيتامين.

132- وفي عام 2020، لم يبلغ أي بلد سوى المكسيك عن مضبوطات كبيرة من كلوريد البنزويل (حوالي 10 800 لتر). كما أبلغ عن ضبط أكثر من 3 300 لتر من سيانيد البنزويل في ذلك البلد. وأبلغ الأردن وهولندا أيضاً عن ضبط كميات من سيانيد البنزويل (أكثر من 200 لتر لكل منهم). وتشير المضبوطات من الفينيل بروبانون و/أو حمض فينيل الخل و/أو الفينيل أسيتو أسيتونيتريل في هذه البلدان إلى أنها صنعت على نحو غير مشروع ولم تسرب من مصادر مشروعة. ومن المرجح أن هذا هو حال مضبوطات الفينيل بروبانون في كل من المكسيك، أكثر من 11 000 لتر، وهولندا، أكثر من 4 200 لتر، وفي الأردن، 120 لتراً في عام 2020 (انظر أيضاً الفقرة 119 أعلاه).

133- وسيانيد الصوديوم هو المادة الكيميائية التي تتفاعل مع كلوريد البنزويل لإنتاج سيانيد البنزويل، الذي يمكن تحويله بعد ذلك إلى فينيل بروبانون عن طريق الفينيل أسيتو أسيتونيتريل أو حمض فينيل الخل. وقد أفادت ميانمار في الاستمارة D عن عام 2020 بضغط كميات قياسية من سيانيد الصوديوم، بلغت حوالي 108 أطنان، مقارنة بـ 4,6 أطنان كانت قد أفادت بضبطها في عام 2019. وأفادت المكسيك بمضبوطات يزيد مجموعها قليلاً على 5 أطنان في عام 2020.

المواد الكيميائية الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية التي ضُبطت في حالات متعلقة بأنشطة سرية لصنع الأمفيتامين أو الميثامفيتامين⁽¹⁷⁾

134- تُبلغ المكسيك بانتظام منذ عام 2009 عن مضبوطات من حمض الطرطريك، وهو عامل فصل يستخدم لزيادة مفعول الميثامفيتامين المصنوع بأساليب قائمة على الفينيل بروبانون، وذلك بالتزامن مع الحظر الذي فرضته على واردات الإيفيدرين والتحول اللاحق لذلك إلى اتباع أساليب معتمدة على الفينيل بروبانون في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع فيها. ونتيجة للزيادة في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع في أوروبا والتحول الجزئي إلى الأساليب القائمة على الفينيل بروبانون في شرق آسيا وجنوب شرقها، بدأت بعض البلدان في هاتين المنطقتين أيضاً في الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة من حمض الطرطريك (انظر الشكل السادس). كما أبلغت نيجيريا في عام 2016 عن ضبط كميات صغيرة من حمض الطرطريك عند ضبط أول مختبر غير مشروع للميثامفيتامين يعمل على نطاق صناعي في ذلك البلد.⁽¹⁸⁾

(17) انظر أيضاً الفقرتين 144 و145 بشأن الميثيلامين أدناه.

(18) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2016 (E/INCB/2016/4)، الفقرة 101.

عن جميع تلك المضبوطات بلدان في أوروبا. وتعلقت أكبر المضبوطات في عام 2020 بمشتقات المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، ضبط منها 695 لتراً في بلجيكا، ونحو 540 كيلوغراماً في هولندا. وأبلغت ألمانيا وهولندا أيضاً عن مضبوطات من الإيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (EAPA)، وهو نظير من إسترات الإيثيل للميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA). وفي حين أن المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك غير خاضعة للمراقبة الدولية، فقد أخضعت للمراقبة الإقليمية في الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

127- وقد أُبلغ في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 عن 7 حوادث تتعلق بمشتقات المادة 1-فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك عبر نظام "بيكس"، وكان حجم مضبوطاتها حوالي 195 كيلوغراماً. وقد أبلغت هولندا عن جميع هذه الحوادث؛ ولم يتضمن أي منها ضبوطات على الحدود.

128- كما أن تحليل الشوائب في المختبرات الجنائية وفر المزيد من الأدلة العلمية على استخدام الفينيل بروبانون ميثيل غليسيدات كسليفة بديلة في عمليات الصنع غير المشروع للأمفيتامين المستخدم في أقراص "الكابتاغون" المضبوطة في لبنان. وهكذا، فقد تبين الآن أن كلا من الفينيل أسيتو أسيتونيتريل والفينيل بروبانون ميثيل غليسيدات مرتبط بـ "الكابتاغون" المضبوط في الأردن والإمارات العربية المتحدة ولبنان. وتشجع الهيئة البلدان القادرة على إجراء تحليلات تصنيف جنائية على الاستثمار في هذا النوع المتعمق من التحليلات بهدف تحديد السلائف المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

البنزالديهيد والنترويثان و1-فينيل-2-نتروبروبين

129- يشير كل من البنزالديهيد والنترويثان إلى استخدام الطريقة المعروفة باسم "النتروستيرين" (nitrostyrene) لصنع الفينيل بروبانون وبعد ذلك الميثامفيتامين أو الأمفيتامين. وقد أبلغت سبعة بلدان عن مضبوطات من إحدى هاتين المادتين أو منهما معا في الاستمارة D عن عام 2020. وبعد سنتين خلقتا من أي مضبوطات من هذا القبيل، أبلغ عن ضبط كميات كبيرة من البنزالديهيد، يبلغ مجموعها 1 150 لتراً، في المكسيك. وهذه هي أكبر كمية تُضبط من هذه المادة في عام 2020 في جميع أنحاء العالم. أما ثاني أكبر كمية مضبوطة من البنزالديهيد (ما مجموعه 385 كيلوغراماً) فقد أبلغت عنها إستونيا، تلتها الأرجنتين (100 لتر)؛ وأبلغ عدد من البلدان في أوروبا عن كميات صغيرة تدل على أنها مصنوعة على نطاق صغير على يد المستعمل.

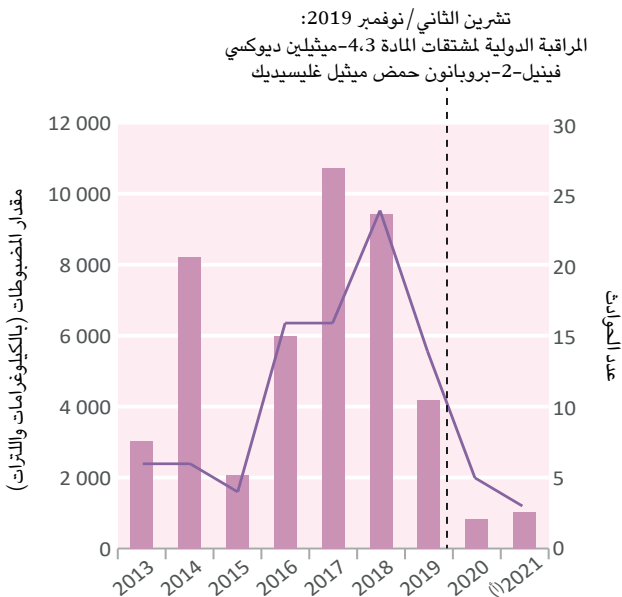
130- والمادة 1-فينيل-2-نيتروبروبين هي الوسيط الكيميائي المستمد من التفاعل بين البنزالديهيد والنترويثان وقد تصادف أيضاً كمادة أولية في المختبرات غير المشروعة. وفيما يتعلق بالاستمارة D عن عام 2020، أبلغ عن ضبط كميات صغيرة في بضعة بلدان في أوروبا.

137- وعلى النقيض من ذلك، فإن الطريقة المعروفة باسم "ناغاي" (Nagai) هي الطريقة السائدة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة باستخدام الإيفيدرينات في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك أوروبا وأوقيانوسيا وغرب آسيا. ومن المواد الكيميائية المرتبطة بطريقة الصنع هذه اليود وحمض الهيدريوديك والفسفور الأحمر وحمض الهيوفسفوروز وحمض الفوسفوروز. وفي الاستثمار D عن عام 2020، أبلغ كل من إندونيسيا وكندا وماليزيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وكذلك عدد من البلدان في أوروبا، عن ضبط واحدة أو أكثر من هذه المواد الكيميائية، وكانت المضبوطات تشير في العادة إلى وجود عمليات صنع محدودة النطاق.

2- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ونظائره

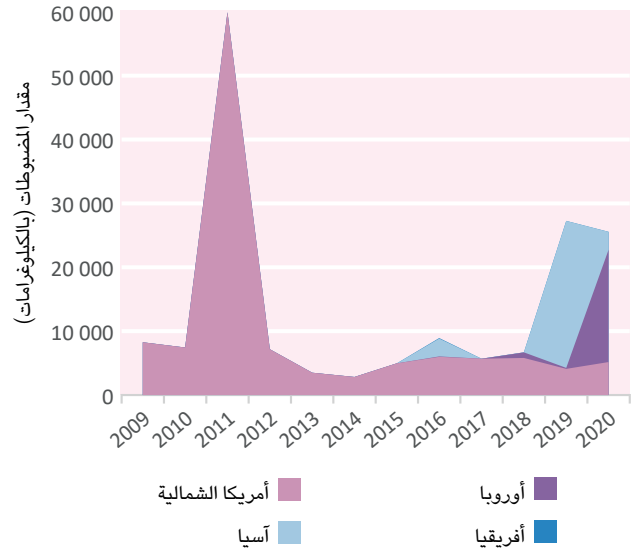
138- فيما يتعلق بنطاق استخدام مختلف سلائف الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) للأغراض غير المشروعة، ما زالت الأدلة قليلة على استخدام الميثيلين ديوكسي فينيل بروبانون أو البيبيرونال أو السافرول أو الإيسوسافرول كمواد أولية في عمليات الصنع غير المشروع. وفي حين أن مستوى المضبوطات من المادتين 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون ميثيل غليسيدات، و4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون حمض ميثيل غليسيدك، اللتين جدولتا مؤخرًا قد استقر (انظر الشكل السابع)، فإن نطاق البدائل غير المجدولة قد تطور أكثر. أما من حيث التجارة المشروعة، فلا يزال البيبيرونال السليفة الأكثر تداولًا من الناحية التجارية بين السلائف الست للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين الخاضعة للمراقبة الدولية.

الشكل السابع- الحوادث المتعلقة بمشتقات المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون حمض ميثيل غليسيدك المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2013-2021



(أ) لا تغطي البيانات إلا الأشهر العشرة الأولى من عام 2021.

الشكل السادس- مضبوطات حمض الطرطريك، التي أبلغت عنها الحكومات في مناطق مختارة في الاستثمار D، 2009-2020



135- وأشارت الهيئة، في تقريرها لعام 2020، إلى استخدام طريقة معدلة ذات كفاءة أكبر بكثير في المختبرات غير المشروعة في هولندا لصنع الميثامفيتامين، وهي تستخدم، بالإضافة إلى حمض الطرطريك، مادتين كيميائيتين تعرفان باسم الأزوبيسيسو بوترونيتريل (AIBN) والميثيل ثيوغليكولات. وتستخدم كلتا هاتين المادتين الكيميائيتين مع المواد الكيميائية الأخرى المرتبطة عادة بأساليب الصنع القائمة على استخدام الفينيل بروبانون. واستخدام هاتين المادتين في أساليب الصنع من هذا القبيل يزيد من إنتاج الميثامفيتامين ويقوي مفعوله.⁽¹⁹⁾ وقد أفادت هولندا بضبط 325 كيلوغراما من الأزوبيسيسو بوترونيتريل و525 كيلوغراما من الميثيل ثيوغليكولات في الاستثمار D عن عام 2020.

136- وعلى الرغم من وجود دلائل على حدوث تحول جزئي إلى الأساليب القائمة على الفينيل بروبانون في شرق آسيا وجنوب شرقها، فإن الأساليب القائمة على الإيفيدرينات لا تزال هي السائدة في أنشطة الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في تلك المنطقة. غير أن المنطقة تشهد أيضا اتجاها إلى التنوع ينحو إلى استخدام السلائف البديلة لأغراض مختلفة، منها الصنع غير المشروع للإيفيدرين. وقد أفادت الصين في الاستثمار D عن عام 2020 بضبط كميات كبيرة من المواد الكيميائية تدل على وجود هذا النوع من الصنع غير المشروع للإيفيدرين والسودوإيفيدرين. ومن بين المواد الكيميائية المبلغ عنها ما يقرب من 110 أطنان من البروبيوفينون و1,4 طن من البرومين و6,4 أطنان من المادة 2-برومو بروبيوفينون. وبالإضافة إلى ذلك، ضبطت الصين أكثر من 700 كيلوغرام من الكلوروايفيدرين، وهو منتج وسيط ينشأ أثناء صنع الميثامفيتامين من الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين باستخدام ما يسمى بطريقة "إمدي" (Emde)، التي كانت سائدة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في شرق آسيا وجنوب شرقها.

(19) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2020 (E/INC/2020/4)، الشكل التاسع.

أبلغ من آلال نفس ذلك النظام عن آواآاف آآعلق باسآآاف آوالف 900 لآر من المفآفلفن دفوكسف ففنفل بروبانون فف مأآآراف فر مشروعة. وآمصع تلك الآواآاف وآعت فف هولندا.

(ب) السافرول والزفول الغنفة به والإفسوسافرول

الآآارة المشروعة

142- ففما بفن 1 آآرفن الآانف/نوفمبر 2020 و1 آآرفن الآانف/نوفمبر 2021، أرسلا آمصة بلدان مصدرة 31 إشعارا سابآا لآصفر كمفاه من السافرول إلى السلأاف فف 12 بلدا وإقلفما مسآوردا عبر نظام ”بن أونلاfn“. وكانلا تلك الإشعارا آآصل بكمفاه مأآوعها آوالف 1 000 لآر، أف أقل بنآو الآلا عن العام السابق. ولم فكن هناك سوى عدد قلفل من الإشعارا السابقة للآصفر بشأن الزفول الغنفة بالسافرول، وكانلا آآعلق بكمفاه ضئفلة، ولم آرسل أف إشعارا من هذا القفل بشأن الإفسوسافرول آلال تلك الفآرة.

الأآاف

143- على فرار السنواا السابقة، أبلغ عدد قلفل آدا من الآكوماا عن مضبوطاا من زفول السافرول والزفول الغنفة به فف الاسآمارة D عن عام 2020. وأبلغلا أفغانسآان عن أكبر كمفة (400 لآر، فف سآا ضبطفاه). بفد أنه لم آقدم آفاصفل أآرى، ورغم الآشابهاا القائمة مع عملفاا صنع المفآامففامفن فر المشروعة، من آفاه أسالفب الصنع المسآآمة، فآن اسآآاف السافرول فف الصنع فر المشروع للمفآفلفن دفوكسف مفآامففامفن فف أفغانسآان لا فزال ضربا من الآص. أما آانف أكبر كمفة إآمالفة من السافرول ضبطلا فف عام 2020 – وكان آآمها آوالف 14 لآرا فقط – فقد أبلغلا عنها هولندا. وأبلغلا آركفا عن ضبطلا كمفاه ضئفلة من الإفسوسافرول، وهف أول مضبوطاا فبلغ عنها من هذه الماآة فف آمصع أنحاء العالم منذ عام 2016.

(آ) اسآآاف المواآ فر المآآولة والآآافاهاف الأآرى فف صنع المفآفلفن دفوكسف مفآامففامفن ونظائرهم على نحو فر مشروع

144- رغم أن آآار الآآولة الدولية لكل من 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا و4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا فف آآرفن الآانف/نوفمبر 2019 لم آآضح آماما بعآ فف إآصاهاف المضبوطاا، فآن المآآرفن، ففما فآراءى، بدأوا فظهرون اآماما بسلففة بففلة آآرفف اآآصارا باسم ”MAMDPa“ (مفآفلفن 3-أوكسو-2-4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل) (بواآواا)، وهف نظفر من نوع ”الإكسآاسف“ للمفآفلفن ألفا-ففنفل-أسفآو أسفآاا (MAPA)، فقد ضبطلا منها 340 كفلوگراماً فف هولندا، زعم أن منشأها هونآ كونآ، الصفن. وفوفر ظهور الماآة ”MAMDPa“ دلفلا إضاففا بعآم ءعوة الهفآة إلى معالآة مأآوعاا المواآ الوآففة الصلة كفمفآفا.

(أ) المفآفلفن دفوكسف ففنفل بروبانون، و4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا، و4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا، والببفرنال

الآآارة المشروعة

139- ففما بفن 1 آآرفن الآانف/نوفمبر 2020 و1 آآرفن الآانف/نوفمبر 2021، أآآر 17 بلداً وإقلفماً مصدراً السلأافا فف 51 بلداً وإقلفماً مسآورداً بآوالف 860 عملفة آصفر مقآرآة من الببفرنال. وظل عدد كل من البلدان المصدرة والمسآوردة فف تلك الفآرة على ما كان علفه آقرففا فف السنواا السابقة. ولم آكن هناك سوى شآنة واهة مقآرآة من المفآفلفن دفوكسف ففنفل بروبانون آآعلق بكمفة بالغة الضاللة. ولم فبلغ عن أف معاملاا آآارفة بشأن السلففآفن المآورآفن للمفآفلفن دفوكسف مفآامففامفن الآلفآفن: 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا، و4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا.

الأآاف

140- أبلغلا آكوماا 12 بلدا وإقلفما عن مضبوطاا من المفآفلفن دفوكسف ففنفل بروبانون و/أو 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا و/أو 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا و/أو الببفرنال فف الاسآمارة D عن عام 2020. وكان البلدان الوآفآان اللذان أفاآا بضبطلا كمفاه كبفر من المفآفلفن دفوكسف ففنفل بروبانون هما بلآفكا (310 لآرا) وهولندا (آوالف 330 لآرا). ومن المفآرض أن الكمفاه المضبولة صنعلا بوجه عام على نحو فر مشروع كما كان الآال فف الماآى. وعلى فرار السنواا السابقة، أبلغلا هولندا عن أكبر مضبوطاا من مشآآاف الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا، وبلغ مأآوعها أكثر من 950 كفلوگراما من الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا وآوالف 480 لآرا من الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا. ولأول مرة أبلغلا هونآ كونآ، الصفن، عن ضبطلا كمفة من الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون مفآفلفن غلفسففاا مقدارها 40 كفلوگراما، وهف فف طرلفها من الصفن إلى أسآراليا. وضبطلا 5 كفلوگراماا أآرى من تلك الماآة فف أسآراليا، وآوالف 7 كفلوگراماا فف أوكرانفا. وباسآآفاء أفرفقفا، باآا آرآ الآن بلاغات من آمص المناطق عن ضبطلا مشآآافا من الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا، فر أن آآم المضبوطاا فآذبذب بشة من سآة إلى أآرى، مما فشفر فف كآفر من الأآفان إلى وقوق عدد مأآوآ من الضبطفاهاف الهامة. وكما كان الآال فف السنواا السابقة، ظلا مضبوطاا الببفرنال فف عام 2020 ضئفلة.

141- واسآآر الإبلاغ فف عام 2021 عن آواآاف آآعلق بالمواآ الكفمفآاففة المآورة أعلاه، باسآآفاء الببفرنال. وآعلم الهفآة من آلال نظام ”بفكس“ بضبطلا كمفاه من مشآآافا الماآة 4،3-مفآفلفن دفوكسف ففنفل-2-بروبانون آمص مفآفلفن غلفسففاا فبلغ مأآوعها أكثر من طن واهآ فف الأشهر العشرة الأولى من عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك،

3- الاتجاهات الأخرى في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع

الميثيلامين

كبيرة من هذه المواد الكيميائية في مختبرات ومستودعات غير مشروعة في أوروبا، ولا سيما في هولندا (حوالي 29 000 لتر من الفورماميد و19 000 لتر من حمض الفورميك)، وبلجيكا (300 8 لتر من الفورماميد و8 000 لتر من حمض الفورميك)، وألمانيا (أكثر من 1 650 لتر من الفورماميد وحوالي 1 000 لتر من حمض الفورميك). وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت أفغانستان عن ضبطيتين لكميات من حمض الفورميك يزيد مجموعها على 5 800 لتر، مما قد يشي بتطور عمليات صنع غير المشروع للميثامفيتامين في ذلك البلد. وزعم أن منشأ المضبوطات كان جمهورية إيران الإسلامية.

باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين

1- برمنغنات البوتاسيوم

149- إن برمنغنات البوتاسيوم هي العامل المؤكسد الرئيسي المستخدم في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع، ولا تزال معظم كميات الكوكايين التي تضبط بالغة الأكسدة.⁽²⁰⁾

التجارة المشروعة

150- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أرسلت سلطات 33 بلدا وإقليما مصدرا حوالي 1 900 إشعار سابق للتصدير إلى 119 بلدا وإقليما مستوردا بشأن ما مجموعه يزيد عن 36 000 طن من برمنغنات البوتاسيوم. وكانت الصين هي المصدر الرئيسي، حيث استأثرت بـ 69 في المائة من الكم الإجمالي للصادرات المخطر بها مسبقا، تليها الهند بأكثر من 18 في المائة والولايات المتحدة بـ 9 في المائة.

151- ولا تزال واردات البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا في أمريكا الجنوبية - وهي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا - من تلك المادة تشكل نسبة محدودة للغاية (أقل من 1 في المائة فقط) من مجموع الواردات العالمية. وبلغت واردات البلدان الأخرى من هذه المادة في أمريكا الجنوبية 5 في المائة (1 907 أطنان). بما يمثل زيادة سنوية أخرى في حجم هذه الواردات. ولم يرق أي من هذه البلدان بعمليات لتصدير أو إعادة تصدير برمنغنات البوتاسيوم بأي كميات كبيرة.

152- وفي الاستمارة D عن عام 2020، أفادت الصين بأنها أوقفت 25 عملية تصدير يزيد إجمالي حجمها على 1 685 طنا من برمنغنات البوتاسيوم وكان مقصدها 15 بلدا. وأوقفت الهند تصدير 5,1 أطنان من هذه المادة كان مقصدهما بلدين. وقد أوقفت الشحنات بناء على اعتراض سلطات البلدان المستوردة عليها من خلال نظام "بن أونلاين". وكان مرجع معظم الاعتراضات أسبابا إدارية مثل عدم وجود إذن استيراد صحيح أو التأخر في تقديمه.

⁽²⁰⁾ توضح نتائج فحوص مضبوطات الولايات المتحدة من الكوكايين في عام 2020، التي قام بها برنامج بصمة الكوكايين في مختبر البحوث والتجارب الخاص التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، أن حوالي 1 في المائة فقط من عينات الكوكايين المفحوصة كانت متوسطة الأكسدة أو غير مؤكسدة.

145- الميثيلامين مادة كيميائية متعددة الاستخدامات مطلوبة في الصنع غير المشروع لعدد من المنشطات الأمفيتامينية (مثل الميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين) والمؤثرات النفسانية الجديدة، أي الكاثينونات وكذلك الإيفيدرين.

146- وقد أبلغت المكسيك، في الاستمارة D عن عام 2020، عن أكبر كمية تضبط من الميثيلامين (أكثر من 11 000 لتر من الميثيلامين ونحو 70 000 كيلوغرام من هيدروكلوريد الميثيلامين)، وتلتها هولندا (أكثر من 17 000 لتر) وبلجيكا (أكثر من 4,1 أطنان). وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، أبلغ عن مضبوطات يزيد مجموعها على 11 500 لتر عبر نظام "بيكس". وحدثت جميع تلك الضبطيات في هولندا. وكثيرا ما عثر على هذه المادة في خلائط كحولية عند ضبطها في المختبرات غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، فككت النمسا في عام 2021 مختبرا غير مشروع وضبطت 125 كيلوغراما من الميثيلامين.

غاز الهيدروجين

147- يمكن استخدام غاز الهيدروجين كعامل اختزال في الصنع غير المشروع لعدة مخدرات اصطناعية. وقد أبلغت ألمانيا عن 14 واقعة سرقة لكميات منه يزيد مجموعها على 15 500 لتر في الاستمارة D عن عام 2020. وتؤكد هذه الأحداث اتجاها بدأ في عام 2015، مع ملاحظة تذبذب كم المسروقات من عام إلى آخر واستهداف عدة شركات مرارا على الرغم من تشديد تدابيرها الأمنية. وقدرت السلطات في ألمانيا أن الكمية المسروقة في عام 2020 يمكن أن تكون قد استخدمت في الصنع غير المشروع لأكثر من 23 طنا من الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وعثر فيما بعد على العديد من أسطوانات الغاز المسروقة، ولا سيما في هولندا، وكذلك أيضا في بلجيكا. وفي عام 2020، أبلغ هذان البلدان عن ضبط حوالي 5 500 لتر و70 لترا من غاز الهيدروجين على التوالي. كما استمر الإبلاغ عن سرقات (في ألمانيا) ومضبوطات (في هولندا) من غاز الهيدروجين عبر نظام "بيكس" في عام 2021. وتجاوزت الكميات المبلغ عنها في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 الكميات المبلغ عنها في الاستمارة D عن عام 2020.

المواد الكيميائية الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية

148- على غرار السنوات السابقة، شملت المواد الكيميائية التي تواتر ذكرها في الاستمارة D عن عام 2020 مواد كيميائية مرتبطة بما يسمى طريقة "الويكارت" للصنع غير المشروع، التي يمكن استخدامها لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين من الفينيل بروبانون، أو لصنع الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والمواد المتصلة به من الميثيلين ديوكسي فينيل بروبانون. وكما حدث في السنوات السابقة، ضبطت كميات

الاتجار

154- وتستأثر كولومبيا سنويا بالإبلاغ عن الشطر الأعظم من مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي تبلغ عنها بلدان أمريكا الجنوبية. ففي عام 2020، أبلغت عن ضبط كميات مجموعها حوالي 65 طنا. غير أن مضبوطات سلائف برمنغنات البوتاسيوم في ذلك البلد تشير إلى أن أنشطة الصنع الداخلي غير المشروعة مصدر بارز لبرمنغنات البوتاسيوم المضبوطة.

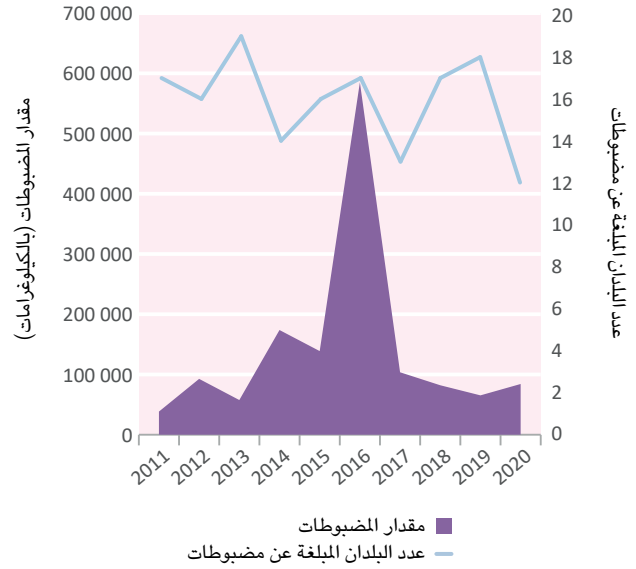
155- وكانت مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها كل من شيلي وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وبوليفيا (دولة-متعددة القوميات) (وفق الترتيب التنازلي لحجم المضبوطات) في الاستمارة D عن عام 2020، هي الأكبر بعد المضبوطات التي أبلغت عنها كولومبيا، وهي تمثل مجتمعة نحو 25 في المائة من مجموع الكميات المضبوطة في كولومبيا.

2- استخدام المواد غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع

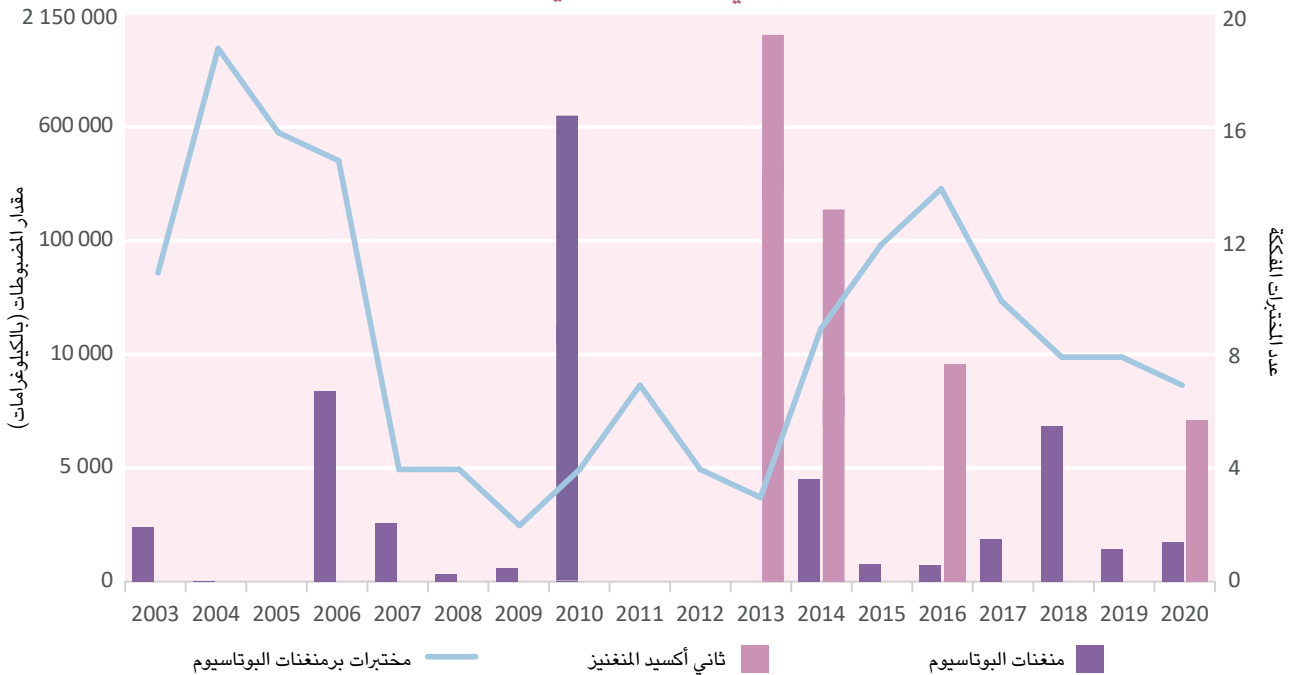
156- عُثر على مواد كيميائية متنوعة في مختبرات الكوكايين السرية على مدار السنين. وكان من بينها (أ) سلائف وبدائل لبرمنغنات البوتاسيوم؛ (ب) مواد كيميائية تساعد على تحسين كفاءة عملية الصنع، مثل ميتابيسلفيت الصوديوم وكلوريد الكالسيوم؛ (ج) مجموعة متنوعة من الأحماض والقواعد والمذيبات الشائعة الاستخدام في استخراج قاعدة الكوكايين من أوراق الكوكا وتحويل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد؛ (د) مواد كيميائية مستخدمة في الصنع غير المشروع للسلائف الخاضعة

153- لسنوات عديدة، ظل مستوى المضبوطات العالية من برمنغنات البوتاسيوم يتأرجح حول 95 طنا (مع ارتفاع استثنائي في عام 2016) (انظر الشكل الثامن)، وكانت تبلغ عنها في أكثر الأحيان بلدان في أمريكا الجنوبية والصين.

الشكل الثامن- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2011-2020



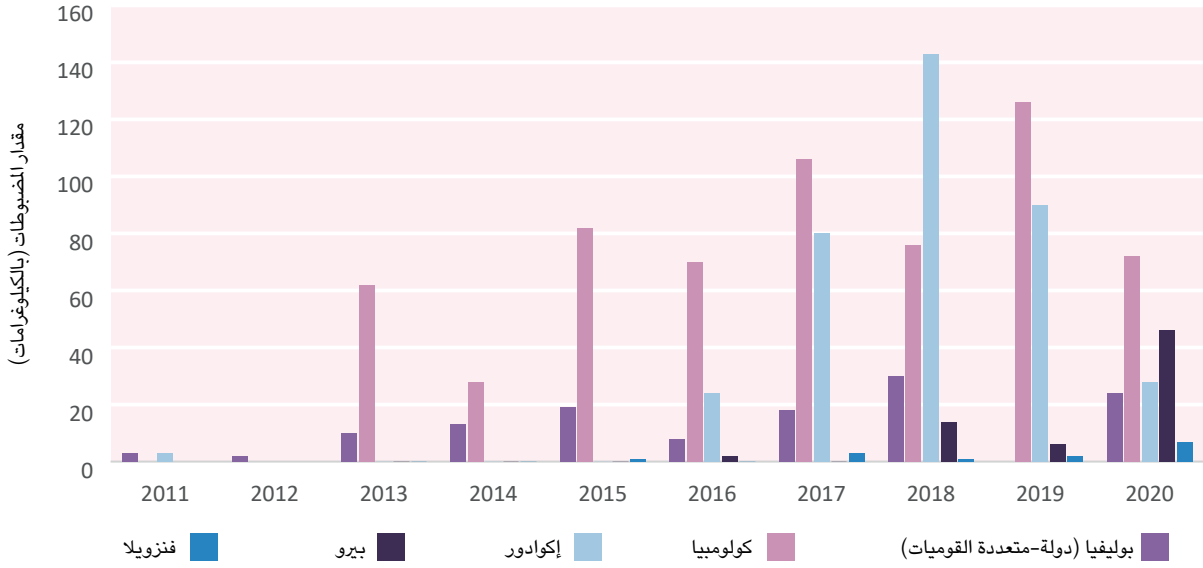
الشكل التاسع- مضبوطات منغنات البوتاسيوم وثاني أكسيد المنغنيز التي أبلغت عنها كولومبيا في الاستمارة D، ومختبرات برمنغنات البوتاسيوم التي جرى تفكيكها في كولومبيا، 2003-2020⁽¹⁾



المصدر: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومرصد المخدرات الكولومبي.

(1) للمساعدة على تصوير ضخامة المضبوطات من المواد الكيميائية في الأعوام 2010 و2013 و2014، عرض المحور الرأسي اليساري بزيادات غير خطية.

الشكل العاشر - مضبوطات كلوريد الكالسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الجنوبية في الاستمارة D، 2011-2020



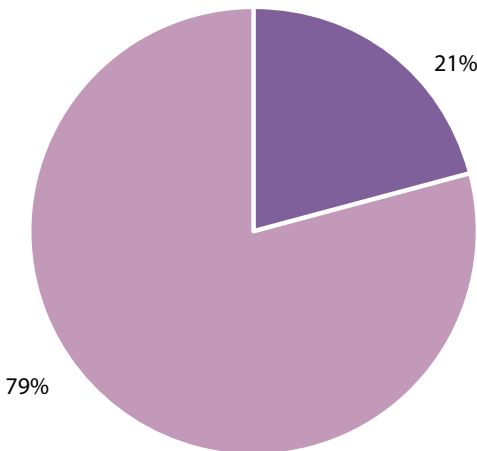
(دولة-متعددة القوميات) وبيرو وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكولومبيا عن أكبر الكميات المضبوطة. وعلى غرار السنوات السابقة، وردت بالمثل بلاغات عن ضبط كميات صغيرة من ميتابيسلفيت الصوديوم أفادت بها أيضا بعض البلدان الواقعة على طول دروب تهريب الكوكايين، مثل إكوادور، وبلدان المقصد، مثل هولندا، التي يُستخرج فيها الكوكايين من المواد التي أدمج فيها بغرض تهريبه.

160- ومنذ عام 2018، والهيئة تبلغ عن مضبوطات متزايدة من **كلوريد الكالسيوم**، وهو عامل تجفيف للمذيبات، في بلدان أمريكا

للمراقبة المستخدمة في تجهيز الكوكايين. ومعظم هذه المواد الكيميائية مستمدة من مصادر محلية.

157- وتبلغ كولومبيا بانتظام عن مضبوطات من **ثاني أكسيد المنغنيز** (بيروكسيد) و**منغنات البوتاسيوم**، وهما من السلائف الأولية لبرمنغنات البوتاسيوم. وقد أبلغت كولومبيا، في الاستمارة D عن عام 2020، عن ضبط ما مجموعه 7,1 أطنان من ثاني أكسيد المنغنيز (ثلاث ضببقيات) و1,7 طن من منغنات البوتاسيوم (خمس ضببقيات). وقد تكون الكميات المضبوطة من منغنات البوتاسيوم مصنوعة على نحو غير مشروع لأنها مادة وسيطة تستخدم لصنع برمنغنات البوتاسيوم من ثاني أكسيد المنغنيز. وأبلغت هولندا أيضا عن مضبوطات من منغنات البوتاسيوم (والصوديوم) في عامي 2018 و2019، ولكن بكميات أقل بكثير. كما أن كولومبيا تبلغ بانتظام عن تفكيك مختبرات مستخدمة لصنع برمنغنات البوتاسيوم بصورة غير مشروعة. وقد دُمرت ستة مختبرات من هذا القبيل في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021.⁽²¹⁾

الشكل الحادي عشر - نسب مضبوطات المذيبات المستخدمة في التجهيز غير المشروع للكوكايين، التي أبلغت عنها الحكومات في أمريكا الجنوبية، 2016-2020



158- وتواظب عدة بلدان، ولا سيما في أمريكا الجنوبية، على الإبلاغ في الاستمارة D عن مضبوطات كبيرة من **هيبوكلوريت الصوديوم**، المعروف محليا باسم "ليخيا" ("المبيّض")، وهو مكمل محتمل يستخدم في صنع برمنغنات البوتاسيوم. وخلال الفترة 2011-2020، استأثرت كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو، على التوالي، بـ 55 في المائة و41 في المائة من إجمالي مضبوطات هيبوكلوريت الصوديوم المبلغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الأرجنتين في عام 2020 عن ضبط أكبر كميات من هذه المادة.

159- وأكد تحليل مضبوطات **ميتابيسلفيت الصوديوم** المبلغ عنها في الاستمارة D عن عام 2020 وجود ممارسة ترمي إلى توحيد مستوى أكسدة قاعدة الكوكايين المستمدة من مختبرات استخراج متعددة قبل المضي قدما في تجهيزها. وعلى غرار السنوات السابقة، أبلغت بوليفيا

مذيبات مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988
مذيبات غير مجدولة

⁽²¹⁾ مرصد المخدرات الكولومبي (www.odc.gov.co/sidco/oferta/) (quimicas-sustancias-infraestructura).

جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيريون

1- أنهيدريد الخل

164- إن مادة أنهيدريد الخل - التي تستخدم أساسا في صنع الهيريون، وكذلك في الصنع غير المشروع للفينيل بروبانون، وبالتالي الأمفيتامين والميثامفيتامين، إلى جانب الصنع غير المشروع للمادة N-حمض أسيتيل الأترانيل، الذي هو من سلانف الميثاكوالون - هي واحدة من أشيع المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 تداولاً في مجال التجارة. ولا يزال نطاق تسريب أنهيدريد الخل من قنوات التجارة الدولية محدوداً، لكن تسريبه من قنوات التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي يكتسب أهمية. ومنشأ جزء كبير من كميات أنهيدريد الخل المضبوطة مؤخراً على الصعيد العالمي، بما يشمل مضبوطات أفغانستان والبلدان المجاورة لها، ما زال هو الصين والاتحاد الأوروبي (انظر أيضاً الفقرة 19 أعلاه).

التجارة المشروعة

165- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أرسل 22 بلدا مصدرا إشعارات مسبقة بشأن 1 974 شحنة من أنهيدريد الخل إلى 84 بلدا مستوردا. وكان مقصد حوالي 65 في المائة من شحنات أنهيدريد الخل، التي أرسلت إشعارات بها قبل تصديرها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدداً محدوداً من الشركات في بلجيكا،⁽²³⁾ ويعتقد أنها استوردت لإعادة توزيعها داخل الاتحاد الأوروبي.

166- واعرترض البلدان المستوردة المعنية على حوالي 4 في المائة من شحنات أنهيدريد الخل التي تم الإخطار بها مسبقاً في جميع أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى وجه الخصوص، اعترضت السلطات في الولايات المتحدة على 50 في المائة من شحنات أنهيدريد الخل، التي أخطرتها بها السلطات في المكسيك مسبقاً، لأسباب إدارية. وخلال فترات الإبلاغ الأربع السابقة، اعترضت السلطات في الولايات المتحدة على ما متوسطه 80 في المائة من شحنات أنهيدريد الخل، التي أخطرتها السلطات في المكسيك مسبقاً. وتشجع الهيئة حكومتي المكسيك والولايات المتحدة وسائر الحكومات، التي لديها معدلات اعتراض عالية، على تحليل ومعالجة الأسباب الجذرية لاعتراضاتها، وعلى اتخاذ ما قد تراه مناسباً من تدابير علاجية مقبولة من الطرفين لزيادة كفاءة الرقابة الإدارية على التجارة في أنهيدريد الخل، دون المساس بقدرة البلدان المعنية على اكتشاف عمليات التسريب الفعلية لهذه المادة، سواء من قنوات التجارة الداخلية أو الدولية، والتصدي لها.

الجنوبية.⁽²²⁾ وأشارت الهيئة أيضاً إلى الصعوبات المرتبطة بالتحريات الاقتفائية التي تجرى بين بلدان المصدر والعبور والمقصد المزعومة. وقد ارتفعت مضبوطات بيرو من كلوريد الكالسيوم في عام 2020، بعد إخضاعها فيها للمراقبة في كانون الثاني/يناير من ذلك العام، حتى وصلت إلى ما يقرب من 46 طناً، وهو مستوى لم تتجاوزه سوى المضبوطات التي أبلغت عنها كولومبيا (أكثر من 71 طناً). وانخفضت المضبوطات في إكوادور للسنة الثانية على التوالي، إلى حوالي 28 طناً (انظر الشكل العاشر). وبالإضافة إلى ذلك، تناولت بعض التحقيقات الصحفية موضوع المضبوطات في إكوادور في عامي 2020 و2021، وأشار فيها إلى أن إحدى الشركات المعنية توقفت عن بيع كلوريد الكالسيوم في أمريكا الجنوبية.

161- وتستخدم مجموعة متنوعة من المذيبات الشائعة في استخراج قاعدة الكوكايين من أوراق الكوكا وتحويل قاعدة الكوكايين إلى ملح الهيدروكلوريد؛ ويمكن الاستعاضة عن معظم المذيبات بمواد أخرى ذات خصائص مماثلة، وكثيراً ما يكون العامل في تفضيل مذيب على آخر هو يسر الوصول إليه وتمرس مشغلي الأنشطة غير المشروعة عليه.

162- وفيما يتعلق بالمضبوطات من المذيبات اللازمة للتحويل النهائي لقاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد كوكايين، فإن الحالة العامة في عام 2020 كانت مماثلة للسنوات السابقة. وواصلت بلدان أمريكا الجنوبية الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة من المذيبات، سواء كانت خاضعة للمراقبة الدولية أم لا، حيث بلغ مجموعها أكثر من 81 في المائة من حجم مضبوطات المذيبات المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم. وفي تلك المنطقة، كان نحو 21 في المائة من الحجم الإجمالي للمذيبات المضبوطة في الفترة 2016-2020 يتألف من الأستيون والميثيل إيثيل كيتون، وهما مذيبان مدرجان في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، و79 في المائة من مذيبات لا تخضع للمراقبة الدولية (انظر الشكل الحادي عشر)، بل تخضع للمراقبة الوطنية في عدة بلدان في المنطقة، وهي المذيبات الأستياتية والميثيل إيسوبوتيل كيتون.

163- واستمر أيضاً الإبلاغ في أوروبا عن حوادث متصلة بالكوكايين كانت تشمل عادة ما يسمى بمختبرات "الاستخراج الثانوي أو "الغسيل". وفي الفترة 2020-2021، علمت الهيئة بـ 11 حادثة من هذا القبيل في هولندا. وشملت المواد الكيميائية المضبوطة أحماضاً ومذيبات مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، وبدائل غير مجدولة، مثل المذيبات الأستياتية، والقواعد. وضبطت عدة آلاف من اللترات من المذيبات، مما يوضح الأساليب التي تستخدمها هذه المختبرات، حيث يستعاد الكوكايين من مواد أخرى يخلط بها أو يدمج فيها بغرض تهريبه. ومعظم المواد الكيميائية مستمدة من مصادر من داخل السوق الأوروبية المشتركة. وشملت المضبوطات أيضاً مرشقات تستخدم لتخفيف هيدروكلوريد الكوكايين الناتج. وعثر أيضاً على مختبرات لاستخراج الكوكايين في إسبانيا.

⁽²³⁾ تضمنت عمليات استيراد أنهيدريد الخل إلى بلجيكا أيضاً شحنات بإشعارات سابقة للتصدير بشأن كميات من نفس المادة منشؤها المملكة المتحدة. ولكن الإشعارات السابقة للتصدير بشأن تلك الشحنات لم تكن ترسل عندما كانت المملكة المتحدة دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

⁽²²⁾ تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلانف لعام 2018 (E/INCB/4/2018)، الفقرة 170.

الاتجار

المادة في عام 2021 لم تكن قد أبلغت بها بعد عبر نظام "بيكس" وقت كتابة هذا التقرير.

170- وفي عام 2020، لم تتجاوز مضبوطات أنهيدريد الخل في أفغانستان 656 لترا، أي أقل بـ 130 لترا مما كانت عليه في عام 2019، وهي أصغر كمية تضبط من هذه المادة منذ أن بدأت الحكومة الأفغانية في الإبلاغ عن ضبوطات السلائف في الاستثمار D في عام 2008. ولم تبلغ أفغانستان في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 إلا عن ضبوطية واحدة لكمية تبلغ 18 لترا عبر نظام "بيكس". بيد أن الكمية الصغيرة من أنهيدريد الخل التي ضبطت في أفغانستان في عام 2020 لا تشير إلى تساؤل الحاجة إلى هذه المادة لصنع الهيروين بصورة غير مشروعة، وهو ما يؤكد ضبط كميات كبيرة من أنهيدريد الخل في أماكن أخرى، منها غرب آسيا، يعتقد أن مقصدها كان أفغانستان. لكن صغر مضبوطات أنهيدريد الخل يمكن أن يعزى جزئياً إلى زيادة الاتجار بكلوريد الأسيتيل، وهو عامل أستلة بديل يمكن أن يحل محل جزء من أنهيدريد الخل المستخدم في مختبرات الهيروين غير المشروعة (انظر الفقرات 184-182 أدناه).

171- وفيما يتعلق ببلدان آسيا الوسطى المتاخمة لأفغانستان، لم تتغير الحالة فيما يتعلق بالاتجار وأنهيدريد الخل تغيراً كبيراً خلال العقدين الماضيين. فمنذ عام 2000، لم يبلغ أي منها عن مضبوطات من تلك المادة في الاستثمار D سوى أوزبكستان وطاجيكستان، وقد بلغ إجمالي مضبوطاتهما المبلغ عنها 335 لترا في الفترة 2017-2019. ولم يبلغ عن ضبط هذه المادة في أوزبكستان أو تركمانستان أو طاجيكستان في عام 2020.

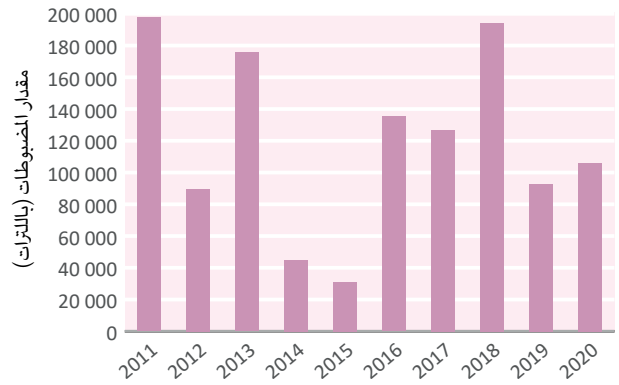
172- ولم تقدم باكستان الاستثمار D عن عام 2020. ومع هذا، جرى الإبلاغ عبر نظام "بيكس" عن ثلاث ضبوطات لكميات من أنهيدريد الخل مجموعها 5 130 لترا. ووقعت أكبر ضبوطية من تلك الضبوطات الثلاث في ميناء كراتشي، باكستان، في حزيران/يونيه 2020، حيث ضبط 2 972 لترا من هذه المادة، يزعم أن منشأها الصين. ولم تبلغ باكستان عن أي ضبوطات من أنهيدريد الخل في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021. غير أن الهيئة تعلم من أحد التحقيقات الصحفية أن السلطات الباكستانية قبضت في عام 2021 على شخص كان متورطاً في تهريب كميات كبيرة من أنهيدريد الخل إلى باكستان عبر جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2016.⁽²⁴⁾ وتورد تقارير الهيئة عن السنوات السابقة⁽²⁵⁾ تفاصيل أخرى عن هذه القضية، التي دعمت عدة بلدان والهيئة التحقيقات فيها. وما زالت الهيئة في انتظار تأكيد نبأ القبض على هذا الشخص والمعلومات المتعلقة بالجهات المشتبه في اتصالها بواقعة الاتجار التي حدثت في عام 2016.

⁽²⁴⁾ Faraz Khan, "CTD arrests two TTP suspects for 'terror-financing'", *The News (e-paper)*, 28 September 2021.

⁽²⁵⁾ تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2016 (E/INCB/2016/4)، الفقرتان 141 و142؛ وتقاريرها عن السلائف لعام 2018 (E/INCB/2018/4)، الفقرة 58.

167- تراوح مجموع مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستثمار D في الفترة 2011-2020، بين 31 000 لتر و198 000 لتر سنوياً، وبلغ مجموعها 1 195 000 لتر خلال تلك الفترة كلها (انظر الشكل الثاني عشر). وكانت البلدان التي أبلغت عن ضبط 100 000 لتر أو أكثر من هذه المادة خلال تلك الفترة هي الصين (354 000 لتر) وأفغانستان (182 000 لتر) والمكسيك (148 000 لتر) وجمهورية إيران الإسلامية (113 000 لتر) وباكستان (107 000 لتر) وتركيا (100 000 لتر). ووفقاً للمعلومات المبلغة عبر نظام "بيكس"، كان من أكثر البلدان المتواتر ذكرها كبلدان منشأ أو مغادرة لشحنات أنهيدريد الخل المضبوطة في جميع أنحاء العالم خلال العقدين الأخيرين بلدان في غرب أوروبا ووسطها (27 ضبوطية) والصين (11 ضبوطية)، وكذلك مقاطعة تايوان الصينية (4 ضبوطيات) والإمارات العربية المتحدة (4 ضبوطيات).

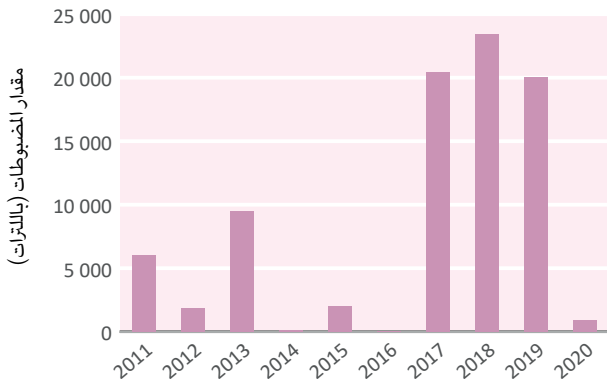
الشكل الثاني عشر - مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستثمار D، 2011-2020



168- وأبلغ 17 بلداً وإقليماً عن مضبوطات من أنهيدريد الخل في الاستثمار D عن عام 2020. وأبلغت الصين عن أكبر مضبوطات (48 900 لتر)، تليها جمهورية إيران الإسلامية (15 000 لتر)، والإمارات العربية المتحدة (13 300 لتر)، وميانمار (12 200 لتر)، وتركيا (12 100 لتر).

169- ولم يشر الحجم الإجمالي (106 000 لتر) لمضبوطات أنهيدريد الخل المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم في عام 2020 إلى أي تأثير كبير على توافر تلك المادة للاستخدام في الأغراض غير المشروعة نتيجة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع بسبب جائحة كوفيد-19. ففي الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، تم الإبلاغ عن ثماني ضبوطات فقط لكميات من أنهيدريد الخل يصل مقدارها إلى 24 900 لتر عبر نظام "بيكس". وتعلم الهيئة، من مصادر أخرى للمعلومات، بحدوث ضبوطات أخرى مزعومة لهذه

الشكل الثالث عشر - مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الاستمارة D، 2011-2020



178- وفي نيسان/أبريل 2021، ضبطت الشرطة في غواتيمالا نحو 4 000 لتر من أنهيدريد الخل. وربما كان القصد منها إما الاستخدام في تجهيز خشخاش الأفيون غير المشروع المزروع محليا أو التهريب إلى المكسيك. وقبل عام 2021، أبلغت الحكومة في عام 2011 عن آخر مضبوطات من أنهيدريد الخل في غواتيمالا (512 لترا).

179- وفي الفترة 2011-2020، أبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن أكبر مضبوطات من أنهيدريد الخل في أوروبا. وعلى وجه التحديد، شكلت مضبوطات هولندا (25 800 لتر) وبلغاريا (19 500 لتر) وإسبانيا (9 600 لتر) معا 63 في المائة من مجموع المضبوطات في أوروبا البالغة 87 600 لتر في تلك الفترة. وفي عام 2020، كانت كميات أنهيدريد الخل المضبوطة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل بكثير مما كانت عليه في الفترة 2017-2019 (انظر الشكل الثالث عشر). ومع هذا، تواصل الإبلاغ عن معلومات تفيد بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت مصدر كميات مضبوطة في أماكن أخرى، ولا سيما في تركيا. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت هولندا الدولة الوحيدة من بين أعضاء الاتحاد الأوروبي التي أبلغت عن مضبوطات من أنهيدريد الخل (5 600 لتر) خلال العام.

180- وأبلغت تركيا في الاستمارة D عن عام 2020 عن تسع ضبوطات لكميات من أنهيدريد الخل بلغت 12 136 لترا. وقد ضبطت في أكبرها شحنة من 6 000 لتر من تلك المادة مهربة من ألمانيا. وعلمت الهيئة أيضاً بحادثة ضبط مزعومة في تركيا لكمية من أنهيدريد الخل تبلغ 9 000 لتر في آذار/مارس 2021. ويشتهر بأن تكون بولندا هي منشأ تلك الكمية. وفي أوائل حزيران/يونيه 2021، ضبطت سلطات الجمارك في تركيا كمية 14 955 لترا (16,2 طنا) من أنهيدريد الخل نقلت عبر كرواتيا وصربيا وبلغاريا. وحتى لا ينكشف أمر تلك الشحنة، استخدم المهربون شاحنتين متطابقتين مجهزتين بجهاز مدمج يمكنه تغيير أرقام الشاحنتين فوراً ويستعمل في حالة التفتيش الجمركي.

173- وفي نيسان/أبريل 2020، ضبطت جمهورية إيران الإسلامية شحنة قدرها 13 900 لتر (15 000 كيلوغرام) من أنهيدريد الخل، أسىء الإعلان عنها على أنها طلاء في ميناء بندر عباس، جمهورية إيران الإسلامية. وكان مقصد الشحنة أفغانستان وأفيد بأنها شحنت من الإمارات العربية المتحدة.

174- وفي حزيران/يونيه 2020، ضبطت سلطات الإمارات العربية المتحدة شحنة من 13 300 لتر من أنهيدريد الخل في ميناء جبل علي في دبي. وقد هُزبت الشحنة في حاوية بحرية منشؤها مقاطعة تايوان الصينية وعبرت ميناء بندر عباس في جمهورية إيران الإسلامية. وأخفيت في "جراكن" عبثت في صناديق من الورق المقوى وصفت بأنها زيت محركات. وكانت البطاقات الملصقة عليها مماثلة لبطاقات أخرى سبق العثور عليها في أماكن أخرى في غرب آسيا ملصقة على مضبوطات أخرى من أنهيدريد الخل يزعم أن منشأها مقاطعة تايوان الصينية. وعلى الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة كثيراً ما تستخدم كبلد عبور لتهريب أنهيدريد الخل، فإن هذه هي ثاني ضبوطية لتلك المادة تبلغ عنها الإمارات منذ عام 2000.

175- وشكلت مضبوطات أنهيدريد الخل في الصين المبلغ عنها في الاستمارة D عن السنوات من 2011 إلى 2020 مجتمعة 30 في المائة من المضبوطات العالمية من هذه المادة في تلك الفترة. وفي عام 2020، أبلغت الصين عن مضبوطات يصل حجمها إلى 48 900 لتر. ولم تقدم تفاصيل أخرى للأسف.

176- ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، بلغت مضبوطات أنهيدريد الخل في ميانمار - وهي من بلدان ما يسمى بمنطقة المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا - حوالي 8 000 لتر سنويا في المتوسط. وفي بداية العقد الثاني من القرن الحالي، توقفت ضبوطات تلك المادة تقريبا في البلد أو لم يبلغ عنها، ثم عادت إلى الظهور في نهاية ذلك العقد. وفي عام 2019، بلغت المضبوطات من تلك المادة 4 100 لتر. وفي عام 2020، بلغ مجموع الكميات المضبوطة من هذه المادة في ثلاث ضبوطات في ولاية شان، ميانمار، 12 200 لتر، وهي ثاني أكبر كمية يبلغ بضبوطها من هذه المادة في ميانمار منذ عام 1999. وتعلم الهيئة أيضا بمزاعم حول ضبط حوالي 7 000 لتر (7,5 أطنان) من أنهيدريد الخل في مقاطعة لانغ سون في فييت نام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وجاءت هذه الضبوطية نتيجة للتعاون بين سلطات الصين وفييت نام وقد أفضت إلى ضبط كمية أخرى تبلغ 22 000 لتر (23,5 طنا) من هذه المادة في الصين. ووفقا للبيانات المقدمة في الاستمارة D، كانت هذه العملية أول ضبوطية في فييت نام لأنهيديريد الخل منذ عام 1990.

177- وعلى الرغم من استمرار الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في المكسيك، فإن كميات أنهيدريد الخل التي ضبطت فيها في السنوات الأخيرة كانت صغيرة. وبلغت المضبوطات من هذه المادة 15 لترا و735 لترا في عامي 2019 و2020 على التوالي.

2- استخدام المواد غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع الهيروين على نحو غير مشروع

والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) (انظر الشكل الرابع عشر). ويقارن ذلك بضبط ما مجموعه 137 800 لتر من أنهيدريد الخل في البلدان الثلاثة في الفترة نفسها. وكانت بلدان المقصد للشحنات المضبوطة من كلوريد الأسيتيل هي أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والعراق. وقد حددت الصين كبلد مصدر في الحالات التي توفرت فيها معلومات من هذا القبيل.

184- وفي عام 2021، ضبطت السلطات التركية 21,8 طناً من مادة قيل إنها خليط يحتوي على كلوريد الأسيتيل داخل حاوية زعم أنها سُحنت من الصين. وكانت هذه أول مرة يبلغ فيها عبر نظام "بيكس" عن كلوريد الأسيتيل في هذا الشكل. ولم يبلغ عن كمية كلوريد الأسيتيل الموجودة داخل ذلك الخليط.

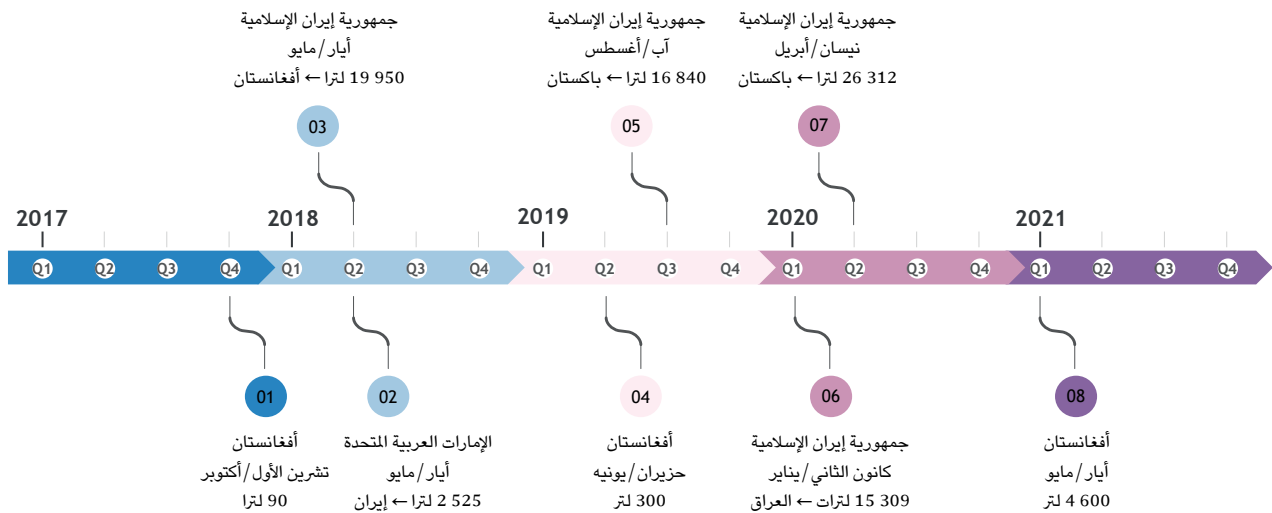
185- وفي عام 2018، أجرى المكتب القطري التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان تجربة علمية في المختبر الجنائي أظهرت أن طريقة صنع الهيروين من خلال أستلة المورفين باستخدام كلوريد الأسيتيل تنتج سكاكر مؤسّلة فريدة من نوعها يمكن استخدامها كعلامات مميزة. وتشجع الهيئة جميع الحكومات، التي لديها القدرات اللازمة في مجال التحليل العلمي الجنائي، على تحليل عينات من الهيروين المضبوط للتثبت مما إذا كان أنهيدريد الخل أو كلوريد الأسيتيل قد استخدم في عمليات صنع الهيروين غير المشروعة كعامل أستلة. كما تحث جميع البلدان المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لإجراء تحقيقات كاملة حول مضبوطات كلوريد الأسيتيل وتحديد الأشخاص الضالعين في الاتجار بها. وتشجع حكومات البلدان التي تتاجر في كلوريد الأسيتيل على تحليل أنماط تجارته المشروعة واستعراض تدابير المراقبة الداخلية للتحقق، قدر الإمكان، من مشروعية العمليات التجارية السابقة فيه واستخداماته النهائي. كما تشجع التعاون الطوعي مع القطاع الخاص في هذا الصدد.

181- يتطلب الصنع غير المشروع للهيروين، علاوة على أنهيدريد الخل، مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية الشائعة الأخرى لا تخضع للمراقبة الدولية. وعلاوة على ذلك، نبهت الهيئة الحكومات إلى المواد الكيميائية المعروفة أنها تستخدم كغطاء لشحنات أنهيدريد الخل المهربة أو لإخفائها بطريقة أخرى. وهناك أيضاً مواد كيميائية يمكن أن تحل محل أنهيدريد الخل كعوامل أستلة في عملية تحويل المورفين إلى هيروين.

182- ومن هذه المواد الكيميائية **كلوريد الأسيتيل**، المدرج في القائمة المحدودة التي أعدتها الهيئة بالمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وهو خاضع للمراقبة الوطنية في عدة بلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان وباكستان. ولما كان كلوريد أسيتيل غير خاضع للمراقبة الدولية، فإن تجارته الدولية لا تخضع للرصد من خلال نظام الإشعارات السابقة للتصدير، كما أن المعلومات المتعلقة بأنماط التجارة الدولية فيه والاحتياجات المشروعة منه ليست متاحة حالياً بانتظام للهيئة. ومع ذلك، فهو مادة كيميائية صناعية هامة بسبب استخدامه كعنصر للأستلة، ومن ثم، يجري تداوله تجارياً على نطاق واسع.

183- والتعامل مع كلوريد الأسيتيل هو أكثر صعوبة من التعامل مع أنهيدريد الخل بسبب خواصه الخطيرة. ولعل هذا من الأسباب التي جعلت من الضبوطات المتعلقة بالاتجار به والبلاغات المتعلقة باستخدامه في مختبرات الهيروين غير المشروعة نادرة إلى حد ما في الماضي. وفي غرب آسيا، بدأ الوضع فيما يتعلق بالاتجار بكلوريد الأسيتيل يتغير في الفترة 2017-2018. فمنذ ذلك الحين، تم ضبط ما مجموعه 86 000 لتر من كلوريد الأسيتيل في أفغانستان

الشكل الرابع عشر - مضبوطات كلوريد الأسيتيل في أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية)، التي أُفيد بها في الاستمارة D وأبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2017-2021



لم تقدم تفاصيل أخرى. وأبلغت الصين عن ثاني أكبر مضبوطات من هذا الحمض (156 كيلوغراما). وأبلغت كل من كندا وألمانيا (مرتبتان تنازليا وفق حجم المضبوطات) عن ضبط كميات صغيرة من سلائف الميثاكوالون، يقل مجموعها عن كيلوغرامين.

190- وفي أيلول/سبتمبر 2020، فككت السلطات في جنوب أفريقيا مستودعا كانت به كميات كبيرة من المواد الكيميائية، بما في ذلك حمض الأنترانيل، ومعدات مخبرية مخزنة. ومع ذلك، لم يكن هناك أي مؤشر على أن الميثاكوالون صنع في هذا المكان. وعلى حد ما تدرك الهيئة، فإن التحقيقات جارية لتحديد مصدر هذه المواد الكيميائية والمعدات المخبرية.

191- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت جنوب أفريقيا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 عن ضببية أخرى عبر نظام "بيكس" لكمية تبلغ 1 700 كيلوغرام من الأسيتانترانيل، وصلت من كينيا جوا. والأسيتانترانيل هو من السلائف الوسيطة والمباشرة المستقرة للميثاكوالون، ويمكن تحويله في عملية تخليق من خطوة واحدة، وليست له أي استخدامات مشروعة معروفة غير صنع المواد المتصلة بالميثاكوالون، ولا يخضع للمراقبة الدولية. ووقعت أربع ضببقيات للأسيتانترانيل في جنوب أفريقيا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2018، بلغ مجموع الكميات المضبوطة فيها أكثر من 8,2 أطنان. وجرت ثلاث ضببقيات منها في مطار واحدة في مختبر غير مشروع. وهي تقدم دليلا على أن القارة الأفريقية لم تسلم من ظهور مواد كيميائية غير مجدولة وسلائف محورة.

3- سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى والمواد الكيميائية البديلة

التجارة المشروعة

192- تقتصر التجارة الدولية في الفينيتيل بيبيريديون وأنيلينو الفينيتيل بيبيريدين، وهما سليفتان للفنتانيل تخضعان للمراقبة الدولية، على عدد قليل من البلدان المصدرة والمستوردة. ففيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أرسلت سلطات بلدين مصدرين إشعارات مسبقة بشأن 10 شحنات مقترحة من الفينيتيل بيبيريدين إلى ستة بلدان وأقاليم مستوردة من المعروف أنها تصنع الفنتانيل على نحو مشروع. وكان مجموع الشحنات المعنية أكثر قليلا من 1,5 طن ومن ثم فإنه لم يبلغ إلا نصف إجمالي الكميات المذكورة في فترتي الإبلاغ السابقتين. وكانت فرنسا أكبر مصدر للفينيتيل بيبيريديون.

193- وفيما يتعلق بأنيلينو الفينيتيل بيبيريدين، أرسلت السلطات في أربعة بلدان مصدرة 10 إشعارات سابقة للتصدير إلى تسعة بلدان وأقاليم مستوردة بشأن كميات منه لا يزيد مجموعها على بضع غرامات مطلوبة لأغراض بحثية ولاستخدامها في التحاليل المخبرية. وأفادت الهند في الاستمارة D عن عام 2020 بأنها أوقفت تصدير كيلوغرامين من أنيلينو الفينيتيل بيبيريدين إلى البرازيل بسبب اعتراض السلطات في البلد المستورد. ولو كانت قد سمحت بتصديرها، لكانت

186- وحمض الخليك الجليدي هو مادة كيميائية أبلغ عن استخدامها مرارا كغطاء لشحنات أنهيدريد الخل أو لإخفائها بطريقة أخرى. وهي مدرجة أيضا في قائمة الهيئة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة وقد بلغ مجموع مضبوطات حمض الخليك الجليدي المبلغ عنها في الاستمارة D لعام 2020 في جميع أنحاء العالم 1 700 لتر، منها 250 لترا ضبطت في أفغانستان.

187- وكلوريد الأمونيوم هو مادة كيميائية أخرى غير مجدولة ترتبط في كثير من الأحيان بالصنع غير المشروع للهروين، حيث تستخدم في عملية استخلاص المورفين من الأفيون. وفي عام 2020، أفادت الصين بأنها أوقفت شحنات إلى ميانمار من كميات كلوريد الأمونيوم يزيد مجموعها على 18 000 طن؛ ولم تقدم تفاصيل أخرى للأسف. وبلغت كميات كلوريد الأمونيوم المضبوطة في أفغانستان في عام 2020 ما مجموعه 11 300 كيلوغرام، أي تقريبا ضعف إجمالي الكمية التي ضبطت فيها في الفترة 2017-2019 (6 200 كيلوغرام). وأبلغت المكسيك أيضا عن ضبط كمية كبيرة من كلوريد الأمونيوم (5 300 كيلوغرام) في الاستمارة D عن عام 2020. غير أن الكمية المبلغ عنها، التي ضبطت في واقعة واحدة، ربما كانت موجهة إلى الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ولم تقدم أفغانستان ولا المكسيك معلومات عن منشأ هذه المادة.

دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى

1- قلويدات الإبرغوت وحمض الليسرجيك

188- عادة ما تكون المضبوطات من قلويدات الإبرغوت (الإبرغومترين والإبرغوتامين) وحمض الليسرجيك صغيرة جدا - بكميات تقل دائما عن كيلوغرام واحد - بسبب شدة مفعول المنتج النهائي، وهو ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD). وعلى هذه الخلفية، لم تبلغ سوى أستراليا وتركيا وجورجيا وكندا والولايات المتحدة عن ضبط كميات كبيرة بشكل ملحوظ من حمض الليسرجيك في الاستمارة D عن عام 2020. وأبلغت أستراليا أيضا عن ضبط كميات من الإبرغوتامين. ولم تقدم أي معلومات أخرى عن أي من الضببقيات. وقد حددت بعض البلدان كمنشأ أو مكان مغادرة لشحنات حمض الليسرجيك والإبرغوتامين المضبوطة في أستراليا، ومنها بالأخص ألمانيا وهولندا (في حالة حمض الليسرجيك) وسنغافورة (في حالة الإبرغوتامين).

2- N-حمض أسيتيل الأنترانيل وحمض الأنترانيل وسلائف الميثاكوالون البديلة

189- أبلغت موزامبيق في الاستمارة D عن عام 2020 عن مضبوطات من N-حمض أسيتيل الأنترانيل يبلغ مجموعها 1 320 كيلوغراما، لكنها

أو هونغ كونغ، الصين، الى المكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، عثر على مادة بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين في كندا للمرة الأولى في عام 2020. وتعلم الهيئة أيضا، من مصادر أخرى، بضبط كميات صغيرة من المادة 4-أنيلينو بيبيريدين في كندا.

196- وأبلغ أيضا عن مضبوطات أصغر من مادة بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021. وبالإضافة إلى ذلك، تشير البيانات المستقاة من نظم "بيكس" إلى تطور آخر في سلائف الفنتانيل ممثل في التحول عن المادة أنيلينو بيبيريدين مع ارتفاع مواز في عدد الضبطيات وكم المضبوطات المتعلقة بالمادة 4-بييريديون وملحها من نوع الهيدروكلوريد مونوهيدرات وكذلك المشتق المقنع منها، وهو المادة 1-بوك-4-بييريديون. وقد ضبطت هذه المواد في ميناء بحري في كندا وفي مطارات في المكسيك والولايات المتحدة. وكان المنشأ المزعوم في معظم الضبطيات هو الصين، بما فيها هونغ كونغ. وقد أعلن عن شحنتين من أصل سبع شحنات إعلانا صحيفا في الجمارك، في حين أسىء الإعلان عن الشحنات الأخرى. ولا تخضع أي من هذه المواد الكيميائية للمراقبة الدولية، رغم أن الهيئة قد نهت الحكومات من قبل إلى دورها كسلائف بديلة.

197- وأبلغت المكسيك والولايات المتحدة أيضا عن ضبطيات لنظائر سلائف الفنتانيل ومشتقاتها المقنعة، أي سلائف البارافلوروفنتانيل، في الاستمارة D عن عام 2020.

198- وخارج أمريكا الشمالية، أبلغت هولندا عن ضبطية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 شملت عدة مئات من اللترات من الأنيلين وبنزين (2-برومو إيثيل) وكلوريد البروبونيل في مستودع غير مشروع. ويشير الجمع بين هذه المواد الكيميائية المضبوطة إلى أنها ربما كانت معدة لصنع الفنتانيل أو نظائره بصورة غير مشروعة باستخدام أي من الطرائق الرئيسية الثلاث لصنع هذه المواد. غير أن عملية التخليق كانت تقتضي، بغض النظر عن الطريقة المستخدمة، الاستعانة ببدائل كيميائية إضافية لسليفتي الفنتانيل الخاضعتين للمراقبة الدولية.

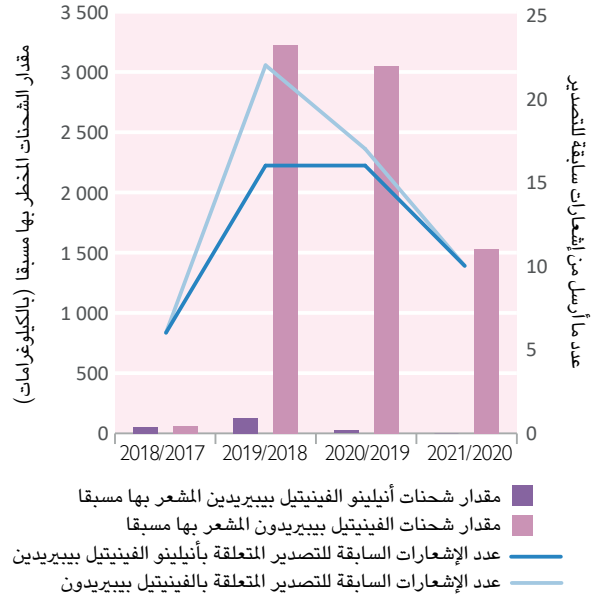
هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية

1- سلائف حمض غاما-هيدروكسي الزبد

199- الغاما-بوتيرولاكتون (GBL) هو من السلائف الكيميائية لحمض غاما-هيدروكسي الزبد (GHB) ولكن من الممكن ابتلاعه مباشرة لأنه يُستقلب في الجسم ليتحول إلى حمض غاما-هيدروكسي الزبد. وبسبب هذا "الاستخدام المزدوج"، يمكن إخضاع الغاما-بوتيرولاكتون للمراقبة الوطنية كسليفة أو كمؤثر عقلي. ومن ثم،

ثالث أكبر شحنة من أنيلينو الفينيتيل بيبيريدين يتم الإخطار بها مسبقا عبر نظام "بن أونلاين" على الإطلاق.

الشكل الخامس عشر- الصادرات المقترحة من سليفتي الفنتانيل، اللتين قَدّمت الحكومات المصدرة إشعارات مسبقة بشأنهما عبر نظام "بن أونلاين"، 2018-2020⁽¹⁾



(1) تمتد فترة الإبلاغ من 1 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الأولى حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة التالية لها.

الاتجار

194- كانت الولايات المتحدة والمكسيك وإستونيا، بالترتيب التنازلي للكميات المضبوطة، البلدان الوحيدة التي أبلغت في الاستمارة D عن عام 2020 عن مضبوطات كبيرة بشكل ملحوظ من سليفتي الفنتانيل الخاضعتين للمراقبة الدولية. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من المحودية البالغة لحجم التجارة الدولية في الأنيلينو الفينيتيل بيبيريدين، فإن معظم المضبوطات المبلغ عنها من سلائف الفنتانيل في عام 2020 كانت منه وبلغ مجموعها أكثر من 340 كيلوغراما في الولايات المتحدة وأكثر من 100 كيلوغرام في المكسيك. وكان منشأ المضبوطات في الولايات المتحدة داخليا حسبما ورد، في حين أن المكسيك حددت الصين كبلد المنشأ لمضبوطاتها. وتشير الفوارق الملاحظة بين حجم التجارة المشروعة في أنيلينو الفينيتيل بيبيريدين ومضبوطاته إلى أن مصدر هذه المضبوطات قنوات غير مشروعة.

195- وكانت المكسيك والولايات المتحدة أيضا البلدين الوحيدين اللذين أبلغوا عن ضبط سلائف فنتانيل بديلة غير مجدولة دوليا. وعلى وجه التحديد، أبلغت المكسيك عن ضبط ما يقرب من 300 كيلوغرام من 4-أنيلينو بيبيريدين. وضبطت الولايات المتحدة نحو 10 كيلوغرامات من تلك المادة، فضلا عما يقرب من 75 كيلوغراما من المشتق المقنع منها، وهو مادة بوتوكسيكاربونيل 4-أنيلينو بيبيريدين. وقد ضبطت كلتا المادتين أثناء عبورهما الولايات المتحدة من الصين

من 1,8 طن، وقد أبلغت أستراليا عن حوالي 72 في المائة من المضبوطات. وفي عام 2020، كانت المضبوطات ضئيلة من المادة 4،1-بوتانديول، وهي سليفة أخرى للغاما-بوتيرولاكتون، وسليفة أولية لحمض غاما-هيدروكسي الزبد، الذي تتحول إليه بسهولة أيضا لدى ابتلاعها.

2- سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المواد التي أدرجت مؤخرا في جداول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة 1972، أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

201- لم ترد بلاغات منتظمة عن مضبوطات من سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة والمواد التي وضعت مؤخرا تحت المراقبة الدولية. وكما كان الحال في السنوات الماضية، وردت عموما البلاغات عن المضبوطات من هذا القبيل في عام 2020 من عدد من البلدان الأوروبية، وشملت سلائف كاثينونات اصطناعية. وعلى وجه التحديد، تعلقت أكبر المضبوطات، المبلغ عنها في الاستمارة D عن عام 2020، بالمادة 2-برومو-4-كلوروبروبيوفينون (سليفة لمشتقات شتى من الكاثينونات المستبدلة من المجموعة 4-كلورو، من قبيل المادة 4-كلوروميثكاثينون (الكليفيدرون))، والمادة 2-برومو-4-ميثيل بروبيوفينون (سليفة للميفيدرون)، وبلغ مجموع مضبوطاتها على التوالي 400 كيلوغرام و405 كيلوغرامات. وإضافة إلى ذلك، أبلغ أيضاً عن ضبطيتين من مادة 2-برومو-4-ميثيل بروبيوفينون (سليفة للميثدرون) بلغ حجمهما معاً 50 كيلوغراماً.

202- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2021، أبلغت النمسا عبر نظام "بيكس" عن ضبط 139 كيلوغراماً من 2-برومو-4-ميثيل بروبيوفينون. وبالإضافة إلى ذلك، استمر في عامي 2020 و2021 الإبلاغ عن كشف مختبرات للصنع غير المشروع مادة الميفيدرون ومادة ألفا-بيروليدينوننتيوفينون (*alpha*-PVP) والمضبوطات المقابلة من السلائف في الاتحاد الروسي.

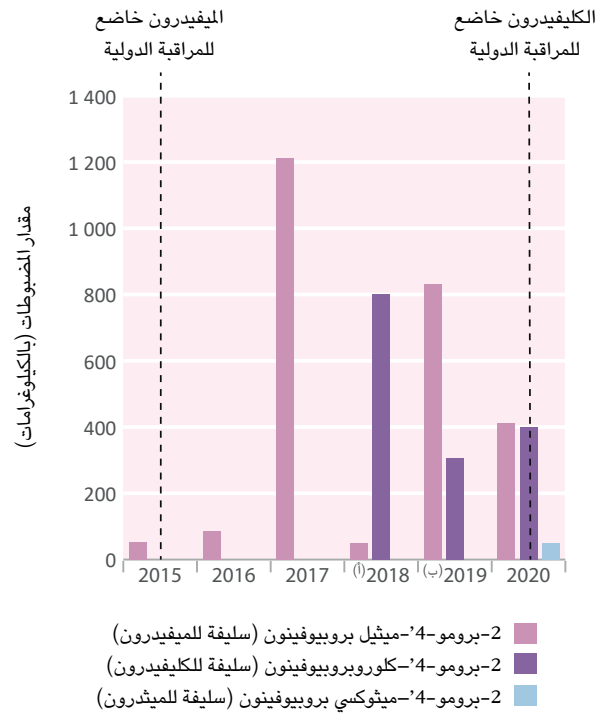
رابعا- الضوابط الداخلية: مدى استخدام أحكام الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988

203- أظهرت السنوات الخمس عشرة الماضية من المراقبة الدولية للسلائف أن تسريب السلائف لاستخدامها في الأنشطة غير المشروعة قد تحول الآن، بفضل زيادة فعالية المراقبة والرصد، من فعل يرتكب من خلال قنوات التجارة الدولية إلى فعل ذي طابع داخلي أساساً.

ليست كل البلدان، التي تخضعه للمراقبة على الصعيد الوطني، تبلغ الهيئة عن مضبوطاتها منه. وقد أبلغ 13 بلداً عن مضبوطات من الغاما-بوتيرولاكتون في الاستمارة D لعام 2020، وكان أكبرها ما أبلغت عنه هولندا (21 000 لتر) وسلوفينيا (12 700 لتر). وقد ضبطت كل تلك الكميات في كلا البلدين في ضبطيتين منفردتين، إحداهما كانت في مستودع في هولندا بينما كانت الثانية لشحنة عابرة ضبطت في سلوفينيا وهي في طريقها إلى النمسا. وكما كان الحال في السنوات الماضية، وباستثناء المضبوطات التي أبلغت عنها الولايات المتحدة، فإن جميع المضبوطات من الغاما-بوتيرولاكتون المذكورة في الاستمارة D عن عام 2020 أفادت بها بلدان أوروبية. ولم تبلغ بعض البلدان الأوروبية وأستراليا عن مضبوطات من الغاما-بوتيرولاكتون في الاستمارة D لكنها أبلغت عن حوادث متعلقة بهذه المادة عبر نظام "بيكس". وبلغ مجموع المضبوطات في أستراليا ما يقرب من طن واحد في عام 2020، وجرت جميع الضبطيات حصراً في مطارات. وعلى غرار الماضي، كانت غالباً الصين، بما فيها هونغ كونغ، منشأ شحنات الغاما-بوتيرولاكتون المضبوطة في أستراليا، بينما حددت هولندا، عند توفر المعلومات في هذا الشأن، كبلد منشأ للكميات التي ضبطت في أوروبا.

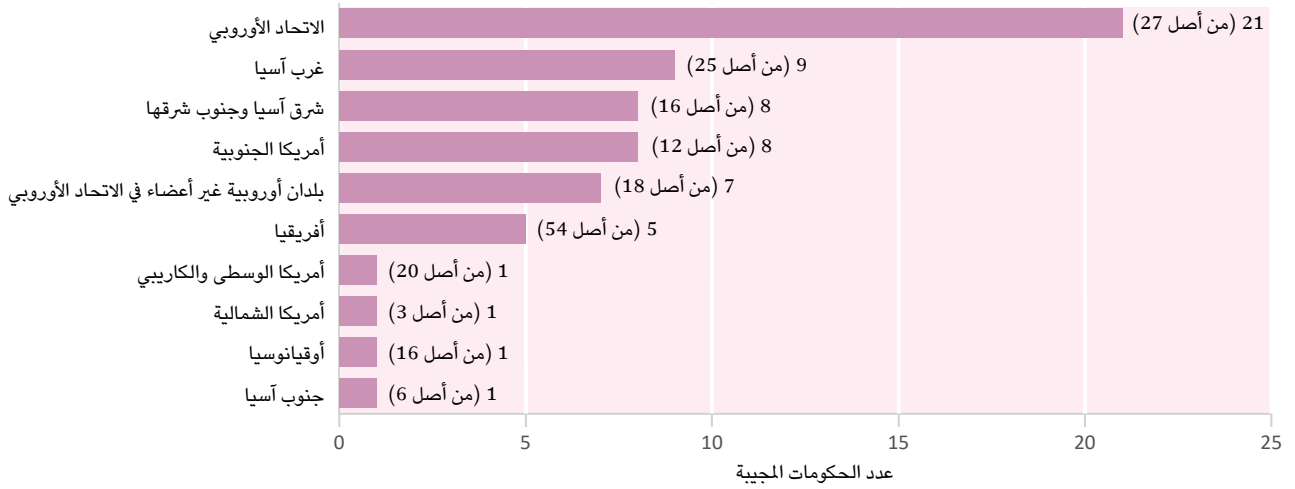
200- وبلغ مجموع المضبوطات من الغاما-بوتيرولاكتون المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021 أكثر

الشكل السادس عشر- المضبوطات من ثلاث سلائف لثلاث مواد من الكاثينونات الاصطناعية، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2015-2020



^(أ) أبلغ عن المضبوطات من مادة 2-برومو-4-كلوروبروبيوفينون عبر نظام "بيكس" وليس في الاستمارة D.
^(ب) من أصل هذه الكمية من مادة 2-برومو-4-ميثيل بروبيوفينون، أبلغ عن ما مجموعه 800 كيلوغرام عبر نظام "بيكس" وليس في الاستمارة D.

الشكل السابع عشر - الحكومات التي ردت على الدراسة الاستقصائية للتشريعات الوطنية المتعلقة بسلائف المخدرات والضوابط الداخلية، حسب المنطقة



هامة لمنع تسريب السلائف من القنوات المشروعة إلى القنوات غير المشروعة على الصعيد الداخلي. وتشمل هذه المجالات رصد الجوانب التالية المتعلقة بالسلائف الكيميائية وفرض ضوابط عليها: (أ) الصنع، (ب) التوزيع (أشير إلى كلا التدبيرين في الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988) والرصد، (ج) الاستخدامات النهائية، (د) التجارة الميسرة بالإنترنت. وقد استقصت الهيئة آراء الحكومات في هذه المجالات فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وكذلك المواد الكيميائية الإضافية غير المدرجة في الجدول الأول أو الثاني التي تخضع للمراقبة الوطنية. وحتى توضع الردود في سياقها الصحيح، استفسرت الدراسة الاستقصائية أيضا عن حالة الضوابط الوطنية على المواد الـ 30 الخاضعة حاليا للمراقبة الدولية.

ضوابط أنشطة الصنع والتجارة والتوزيع الداخلية

206- أفاد أكثر من 60 في المائة من المجيبين - 31 من أصل 53 - بعدم وجود ضوابط لديهم على الصنع الداخلي لمادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الثاني من اتفاقية سنة 1988. وفيما يتعلق تحديدا بالمواد المدرجة في الجدول الأول، أفاد 12 من المجيبين، أو حوالي 25 في المائة، بأنه لا توجد لديهم ضوابط من هذا القبيل. وأفادت إحدى الحكومات بعدم وجود ضوابط لديها على الصنع الداخلي لأي من المواد الـ 30 المدرجة في الجدولين الأول والثاني، بينما أفادت حكومة أخرى بعدم وجود ضوابط على أكثر من 23 مادة منها.

207- وينعكس نمط ضوابط الصنع الداخلي على نمط مماثل من ضوابط التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي، حيث أفاد ربع المجيبين بعدم وجود ضوابط على التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي بشأن مادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وأفادت ثلاث حكومات بعدم وجود ضوابط على التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي لأي من المواد الـ 22 المدرجة في الجدول

وقد وجهت الهيئة الانتباه مؤخرا إلى هذه المسألة في تقريرها عن السلائف لعام 2020.⁽²⁶⁾

204- ولتقييم حالة تنفيذ النظام الدولي الحالي لمراقبة السلائف، ونطاق وحجم الضوابط الداخلية المتخذة عملا بالفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، ومدى تنفيذ الحكومات لقرارات لجنة المخدرات المتعلقة بالجدولة، أجرت الهيئة دراسة استقصائية شملت جميع الحكومات في حزيران/يونيه 2021. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كانت 62 حكومة⁽²⁷⁾ والمفوضية الأوروبية قد ردت على استفسارات الدراسة الاستقصائية (انظر الشكل السابع عشر).⁽²⁸⁾ ومن أصل تلك الحكومات، قدمت 53 حكومة رداً تفصيلياً بشأن تدابير ضبط محددة.

205- وفي هذا السياق بالأخص، حددت الهيئة من قبل أربعة مجالات، بالإضافة إلى رصد التجارة الدولية في السلائف، اعتبرت

⁽²⁶⁾ تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2020 (E/INCB/2020/4)، الفقرتان 210 و211.

⁽²⁷⁾ الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، رومانيا، السلوفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كرواتيا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا.

⁽²⁸⁾ لما كانت القاعدة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي هي أن التشريعات والتدابير التي تقرها المفوضية الأوروبية تصبح واجبة التطبيق مباشرة في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال لوائح الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، فيما يتعلق بأحكام الرصد والجدولة والأحكام الجامعة وغيرها)، فإن رد المفوضية الأوروبية يعكس، إلى حد كبير، الحالة السائدة في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن 21 دولة فقط منها هي التي ردت مباشرة.

مراقبة التجارة الميسرة بالإنترنت

212- نهبت الهيئة منذ ما يقرب من عقد من الزمن إلى استخدام المتجرين للإنترنت، وتحديد الشبكة السطحية، للحصول على السلائف الكيميائية أو بيعها لاستخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.⁽³⁰⁾ وبناء على ذلك، استفسرت الدراسة الاستقصائية عما إذا كانت الحكومات تطبق أي ضوابط على التجارة الميسرة بالإنترنت.⁽³¹⁾ وأكدت نسبة كبيرة من الحكومات المجيبة، 70 في المائة، أن التجارة الميسرة بالإنترنت تخضع للمراقبة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بمادة واحدة على الأقل من السلائف. غير أنه يبدو أن هناك اختلافات في الطريقة التي فسرت بها بعض الحكومات هذه المسألة. فليس من الواضح، على وجه التحديد، ما إذا كانت قد فسرت مصطلح "التجارة الميسرة بالإنترنت" على أنه يشير فقط إلى قيام مشغلي الخدمات الخاصة بالسلائف المسجلين حسب الأصول بتيسير عمليات التوريد أو التجارة أو الاستيراد أو التصدير المتعلقة بسلائف المخدرات، بالمعنى المجرى للتيسير، أو ما إذا كانت قد طبقت هذا المصطلح أيضا على طرح السلائف على منصات الإنترنت الخاصة بالمعاملات التجارية بين دوائر الأعمال، بغض النظر عما إذا كان طرحها مرتبطا أم غير مرتبط على وجه التحديد بأنشطة عرض المواد الكيميائية أو التجارة فيها.

الضوابط المطبقة على المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية

213- نظرا إلى أن العديد من الحكومات لديها ضوابط وطنية على عدة مواد كيميائية غير مجدولة دوليا، فقد وسعت الدراسة الاستقصائية نطاق الأسئلة نفسها الموجهة بشأن الضوابط الداخلية لتشمل المواد الكيميائية الأخرى التي تبين أنها تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة.

214- وأفادت نسبة تربو على 80 في المائة من الحكومات المجيبة بأنها وضعت مواد كيميائية غير مجدولة دوليا تحت المراقبة الوطنية، وتراوح عدد المواد الكيميائية المدرجة في فرائد تشريعاتها الوطنية بين مادة واحدة وأكثر من 70 مادة. وتعلم الهيئة أيضا بأن بعض البلدان توسع بصورة عامة تعاريف المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، وذلك مثلا بإدراج مشتقات المواد الكيميائية المجدولة وغيرها من المواد الوثيقة الصلة بها في التعاريف.

215- وفيما يتعلق بتدابير المراقبة الداخلية المطبقة، فإن حوالي 85 في المائة من الحكومات المجيبة، التي لديها ضوابط على مواد كيميائية إضافية غير خاضعة للمراقبة الدولية، ترصد أنشطة الصنع والتجارة والتوزيع الداخلية لهذه المواد الكيميائية الإضافية، تماشيا مع التوصية

الأول، وأفادت حكومتان بعدم وجود ضوابط من هذا القبيل على ثلثي المواد المدرجة في الجدول الأول.

208- واستفسرت الدراسة الاستقصائية أيضا عن وجود ضوابط على الاستخدام النهائي. وفي هذا الصدد، أفادت 17 حكومة بعدم وجود ضوابط على الاستخدام النهائي لمادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول. وأشار في هذا الشأن إلى أن لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالسلائف تشترط أن يحصل "مستعملو" المواد الكيميائية المجدولة على ترخيص من السلطة المختصة في البلد المعني.⁽²⁹⁾

209- وطلب إلى الحكومات أيضا أن توضح ما إذا كانت لوائحها تتضمن تدابير محددة، مثل تسجيل الشركات التجارية والمستعملين النهائيين، والإبلاغ عن أنشطة التجارة الداخلية، وبيان الاستخدام النهائي، والإبلاغ عن الطلبات المشبوهة. وتبين أن بعض هذه التدابير منصوص عليه في التشريع، لكن بعضها الآخر له طابع طوعي محض. وكما يبين الجدول 4، فإن نسبة كبيرة من الحكومات المجيبة أبلغت عن عدم استخدامها لتلك التدابير المحددة الإضافية.

الجدول 4- تدابير محددة معمول بها لمراقبة أنشطة التجارة والتوزيع والاستخدام الداخلية

التدابير المطلوبة بشأن مادة واحدة أو أكثر في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988	النسبة المئوية للحكومات التي أبلغت عن عدم استخدامها للتدابير المطلوبة
تسجيل الشركات التجارية	21
تسجيل المستعمل النهائي	68
الإبلاغ عن أنشطة التجارة الداخلية	23
بيان الاستخدام النهائي	32

210- وفيما يتعلق بالإبلاغ عن الطلبات المشبوهة، أشارت نسبة 57 في المائة من الحكومات إلى إلزامية الإبلاغ عن الطلبات المشبوهة المرتبطة بمواد مدرجة في الجدول الأول، في حين أشارت نسبة 21 في المائة منها إلى طوعية ذلك الإبلاغ.

211- وفيما يتعلق بشرط الإبلاغ عن الطلبات المشبوهة، ذكر 80 في المائة من المجيبيين تقريبا أن هناك شرطا من هذا القبيل فيما يتعلق برصد التجارة الدولية، على النحو المتوخى في الفقرة 9 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. وأكد ما مجموعه 31 حكومة أن الإبلاغ عن الطلبات المشبوهة إلزامي بالنسبة للشركات فيما يتعلق بمادة واحدة على الأقل من السلائف، في حين أكدت 11 حكومة أن هذا الإبلاغ طوعي بالنسبة للشركات فيما يتعلق بمادة واحدة على الأقل من السلائف.

⁽³⁰⁾ أشمل عرض لهذه المسألة موجود في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2017 (E/INCB/2017/4)، الفقرات 224-239.

⁽³¹⁾ لأغراض الدراسة الاستقصائية، عرّف مصطلح "التجارة الميسرة بالإنترنت" بأنه يشمل أي نشاط ينطوي على عرض سلائف للبيع أو توزيعها، أو التوسط في بيعها أو شرائها من خلال موقع شبكي أو وسائل التواصل الاجتماعي أو بأي طريقة أخرى.

⁽²⁹⁾ يُعرّف مصطلح "المستعمل" في لوائح الاتحاد الأوروبي بأنه شخص طبيعي أو اعتباري غير المشغل يحوز مادة مجدولة ويقوم بتجهيزها أو تحضيرها أو استهلاكها أو تخزينها أو حفظها أو معالجتها أو تعبئتها في حاوية أو نقلها من حاوية إلى أخرى أو مزجها أو تحويلها أو استخدامها بأي شكل آخر. أما "المشغل"، فيعرّف بأنه شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بطرح المواد المجدولة في السوق.

لم تخضع بعد للمراقبة خمس مواد أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول. وكان أنهيدريد الخل وبرمنغنات البوتاسيوم المادتين الوحيدتين من مواد الجدول الأول اللتين أفاد جميع المحيين بأنهما تخضعان للمراقبة الوطنية.

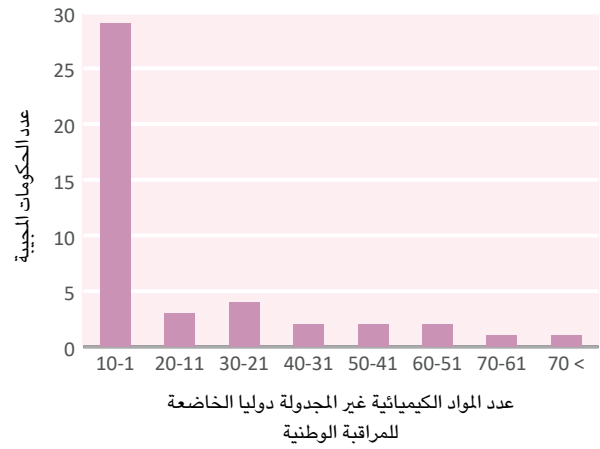
218- وكان الميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA) على رأس المواد المدرجة في الجدول الأول التي تواترت الإشارة من جانب الحكومات (13 حكومة) إلى عدم إخضاعها للمراقبة الوطنية. ولعل حداثة عهد تلك المادة بالجدولة الدولية، التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، هي مرجع غياب الضوابط الوطنية بشأنها. وبالمثل، أفادت بعض الحكومات بأنها لم تخضع للمراقبة الوطنية بعد المواد، التي أضيفت إلى الجدول الأول في عام 2019، وهي المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول ميثيل غليسيرات (12 حكومة) والمادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيريك (11 حكومة) والفينيل أسيتو أسيتاميد (10 حكومات). ولكن حتى فيما يتعلق بالمواد التي وضعت تحت المراقبة الدولية قبل ذلك، مثل سليفتي الفنتانيل، الفينيتيل بيبيريديون وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين، اللتين وضعتا تحت المراقبة الدولية في عام 2017، أفادت 9 من الحكومات المجيبة بعدم وجود ضوابط. وبالمثل، أفادت ثماني حكومات بعدم وجود ضوابط على الفينيل أسيتو أسيتونيتريل، رغم أنه وضع تحت المراقبة الدولية في عام 2014. وتشير هذه الردود إلى وجود فجوات زمنية كبيرة في تنفيذ قرارات لجنة المخدرات المتعلقة بالجدولة.⁽³²⁾

استنتاج

219- أثبتت الدراسة الاستقصائية صحة التقييم السابق الذي أجرته الهيئة للضوابط الداخلية على المواد الكيميائية المدرجة في الجدول الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وخلصت منه إلى أن الحاجة تدعو إلى المضي قدما في تعزيز تلك الضوابط فيما يتعلق بعدد من المجالات. إذ تشير الدراسة إلى أن 60 في المائة من الحكومات المجيبة لا تطبق ضوابط على جميع المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني. وعلى نحو مشابه، فإن 62 في المائة من الحكومات المجيبة لا تطبق ضوابط على التجارة الداخلية والتوزيع الداخلي لتلك المواد، بل وإن الاستخدام النهائي لتلك المواد لا يخضع في أغلب الأحيان للمراقبة (68 في المائة من الحكومات المجيبة). وهكذا، فإن درجة المراقبة على المواد تنخفض تدريجيا وهي تتحرك عبر سلسلة الإمداد من مرحلة الصنع إلى التوزيع إلى الاستخدام النهائي، وهو ما يتجلى في تزايد عدد البلدان التي تبلغ عن عدم وجود ضوابط. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الضوابط الداخلية تطبق على نحو أكثر اتساقا على المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية لكنها غير مدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988.

220- وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضا أن حوالي ثلث الحكومات المجيبة لم تخضع بعد للمراقبة جميع المواد المدرجة في الجدول الأول

الشكل الثامن عشر - عدد المواد الكيميائية غير المدرجة دوليا الخاضعة للمراقبة الوطنية، حسبما أفادت به الحكومات المجيبة في ردودها



الواردة في الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بشأن المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية. ومن ثم، يبدو أنه، عندما يكون لدى الحكومات ضوابط على مواد إضافية تتجاوز المواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988، تكون احتمالات اتباع التوصيات الواردة في الفقرة 8 من المادة 12 بشأن مراقبة أنشطة الصنع والتوزيع الداخلية لديها أرجح بالنسبة لتلك المواد الإضافية منها بالنسبة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية. بيد أن نفس المستوى من المراقبة لا يُرى فيما يتعلق بالاستخدام النهائي للمواد الكيميائية غير المدرجة دوليا وبالتجارة المسيرة بالإنترنت فيها. وفيما يتعلق بعدد من البلدان، التي تطبق ضوابط وطنية على مواد كيميائية إضافية، لاحظت الهيئة أن تلك الضوابط لا تطبق إلا على استيراد و/أو تصدير تلك المواد الكيميائية.

حالة الضوابط الوطنية على المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988

216- في ضوء إخضاع سبع مواد كيميائية للمراقبة الدولية في غضون السنوات السبع الماضية، استقصت الهيئة أيضا آراء الحكومات عن حالة الضوابط المفروضة على المواد الـ 30 المدرجة حاليا في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وأشارت 40 حكومة إجمالا إلى أن جميع سلائف المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية تخضع أيضا للمراقبة بموجب تشريعاتها الوطنية. غير أن 22 حكومة أفادت بأن المواد الـ 30 ليست كلها خاضعة للمراقبة الوطنية. وفي معظم هذه الحالات، سنت البلدان تشريعات لكي تراقب فقط السلائف الكيميائية الـ 23، التي كانت خاضعة للمراقبة الدولية وقت دخول اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ في عام 1990.

217- وأفاد نحو 25 في المائة من الحكومات التي قدمت ردوداً تفصيلية بشأن تدابير مراقبة محددة بأن مادة واحدة أو أكثر من المواد الـ 22 المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 لم توضع بعد تحت المراقبة الوطنية. وقد أفادت ثماني من تلك الحكومات بأنها

(32) وفقا للفقرة 6 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، فإن أي قرار تتخذه لجنة المخدرات بشأن إدراج مواد في الجدول الأول أو الثاني من الاتفاقية يصبح نافذا تماما بالنسبة لكل طرف بعد 180 يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار.

الدولي لمراقبة السلائف. وقد وجهت الهيئة الانتباه مرارا إلى ما تمثله المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية والبيئة السريعة التطور لأنشطة الصنع غير المشروع للمخدرات من مخاطر على جهود السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية على الصعيد العالمي.

226- ويواصل المتجرون بالمخدرات تجنب استخدام السلائف التقليدية الخاضعة للمراقبة في الصنع غير المشروع للهيروين والكوكايين والأمفيتامينات والميثامفيتامينات والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والفنتانيل والميثاكوالون. وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، تبين أن هناك مواد كيميائية غير مجدولة تستخدم في الصنع غير المشروع لجميع فئات المخدرات شبه الاصطناعية والاصطناعية الرئيسية، وهي موجودة الآن في جميع أنحاء العالم. ومما يؤيد ذلك أن ثلاثة أرباع جميع المواد المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت مواد كيميائية غير مجدولة (انظر القسم هاء-2 من الفصل الثاني).

227- وتتزايد الحاجة باطراد إلى التصدي لهذا التحدي باتباع نهج معزز أوسع نطاقا لمعالجة المشكلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، شرعت حكومة الولايات المتحدة رسميا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضافة ثلاث سلائف للفنتانيل إلى جدولي اتفاقية سنة 1988. وأخذت بعض البلدان تبدي اهتماما متزايدا بأسواقها الداخلية وتلجأ إلى تدابير للجدولة الوطنية للحد من إمكانية تسريب المواد والاتجار بها بعد ذلك على الصعيد الدولي. وقد أقر الاتحاد الأوروبي بأن انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة هو من التحديات الرئيسية لإطار مراقبة السلائف لديه، وعليه، أخذ يمهّد الطريق لتحرك إقليمي في هذا الشأن يسترشد برأي فريق عامل مخصص معني بالسلائف المحورة أنشأه مؤخرا (انظر القسم دال من الفصل الثاني).

228- وتعزيزا لجهود التصدي للانتشار السريع لهذه المواد الكيميائية على الصعيد العالمي، أجرت الهيئة عدة مناقشات دولية على صعيد السياسات العامة واضطلعت بجهود أخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، على النحو المبين في القسم دال من الفصل الثاني منه. وتهدف هذه الأنشطة إلى بناء حركة عالمية لوضع نهج عالمي متماسك في رسم السياسات وتعزيز توافق الآراء بين الدول الأعضاء. وتشجع الهيئة الحكومات على تسريع وتيرة العمل وتوثيق التعاون الدولي من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على تدابير ملزمة دوليا وتدابير أخرى طوعية، تشمل التدابير التي بينتها الهيئة في وثيقتها الإرشادية "انتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة: خيارات العمل على مستوى العالم"، بشأن المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الحكومات على مواصلة تحديد النهج والتدابير اللازمة، والتعريف بالممارسات الوطنية الناجحة، والتفاعل مع الشركاء في مجال الصناعة،

والثاني من اتفاقية سنة 1988. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص إذا وضع في الاعتبار أن هذه المواد مجدولة منذ فترة طويلة.

221- ووردت أيضا ردود قيمة فيما يتعلق بتفاصيل نظم المراقبة المطبقة على استيراد وتصدير المواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988، وحالة رصد التجارة الدولية في المواد الكيميائية الإضافية غير المدرجة في الجدولين المذكورين التي تخضع للمراقبة الوطنية في بلدان مختلفة، والعقوبات المفروضة على عدم الامتثال لتدابير المراقبة الوطنية. وتتدرج الجزاءات الإدارية المبلغ عنها من لفت نظر بسيط إلى توقيع غرامات مالية إدارية وقد تصل إلى إبطال تسجيل المشغل المخالف و/أو إلغائه بصفة دائمة. أما العقوبات الجنائية فتتراوح بين مصادرة الشحنة المضبوطة وتوقيع غرامات بأضعاف قيمتها وقد تصل إلى السجن لمدد تتفاوت بين بضعة أشهر وعدة سنوات. وتتوقف العقوبة نفسها على طريقة ارتكاب الفعل والقصد منه.

222- وفي نهاية المطاف، ناقش المخبون باستفاضة ماهية المعلومات المحددة ومستويات التفصيل التي يحتاجونها لكي يستطيعوا اتخاذ إجراءات أو بدء تحقيقات بناء على المعلومات أو الاستخبارات أو الأدلة المقدمة من نظرائهم، ولا سيما حيال المواد الكيميائية التي لا تخضع للمراقبة في بلدانهم، وقدّموا أمثلة عملية في هذا الشأن.

223- وستساعد المعلومات المقدمة الهيئة على تحديث مجموعة المعلومات المتعلقة بمراقبة السلائف، وتعزيز حوارها مع فرادى الحكومات، والمساهمة في مناقشة السياسات المتعلقة بالإطار الدولي لمراقبة السلائف. وتشيد الهيئة بجميع الحكومات التي قدمت هذه الرؤى القيمة بشأن نطاق ومدى تشريعاتها الوطنية، بما في ذلك الضوابط الداخلية على كل من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 والمواد الكيميائية الإضافية غير المدرجة في الجدولين المذكورين التي تخضع للمراقبة الوطنية.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

224- يلخص هذا الفصل الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير ويقدم توصيات إلى الحكومات بغية منع الاتجار بالسلائف وتعزيز سير عمل نظام مراقبة السلائف على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد أدرجت أيضا توصيات واستنتاجات محددة في الفصول السابقة من التقرير، وهي مكتوبة بخط سميك.

الحاجة الملحة إلى تسريع وتيرة الزخم العالمي في التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة

225- يدرك الكثيرون أن استمرار ظهور مواد كيميائية غير مجدولة وسلائف محورة في مجال صنع المخدرات يشكل تهديدا رئيسيا للنظام

232- وتتوجه الهيئة بالشكر إلى جميع الحكومات على ما تقدمه من معلومات سنوية في الاستمارة D وتدعوها إلى تقديم بيانات أكثر شمولاً. كما تشجعها على القيام بما يلي:

(أ) الإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالسلائف بصفة مستمرة عبر نظام "بيكس" حتى يتسنى للحكومات الاستفادة من التبادل الآني للمعلومات العملية عن محاولات تهريب السلائف ومضبوطاتها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمصادر التسريب وأساليبه؛

(ب) تبادل المزيد من المعلومات الهامة في الوقت المناسب عن الحوادث المتعلقة بالمواد المجدولة دولياً والحوادث المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة وسلائف المؤثرات النفسية الجديدة، وكذلك المواد المجدولة مؤخراً بمقتضى اتفاقيتي سنة 1961 وسنة 1971؛

(ج) تحسين دقة تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية، بحيث تجسد بيئة السوق الحالية.

لا يزال التركيز على قنوات الصنع والتوزيع الداخلي مقوماً حاسماً للتصدي لعمليات التسريب من قنوات التوزيع الداخلي

233- إن التصاعد في معدلات تسريب السلائف عبر القنوات الداخلية بدلاً من قنوات التجارة الدولية، الذي يرجع إلى حد كبير إلى تدابير المراقبة الدولية الفعالة، هو اتجاه طويل الأجل في مجال مراقبة السلائف. ورغم أن سير عمل نظم المراقبة الداخلية هو أمر من اختصاص الدول، فإن الأحكام الواردة في الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 المتعلقة بالضوابط الداخلية عناصر هامة مكتملة للجهود الدولية.

234- ومن خلال الدراسة الاستقصائية العالمية للتشريعات الوطنية المتعلقة بسلائف المخدرات والضوابط الداخلية التي أجرتها الهيئة في حزيران/يونيه 2021، أفاد ربع الحكومات المجيبة بعدم وجود نظم مراقبة التجارة الداخلية في مادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وفي غياب ضوابط على أنشطة الصنع والتجارة والتوزيع الداخلية، قد يحاول المتجرون الحصول على هذه المواد، من خلال وسائل قانونية ظاهرياً، عن طريق الاتصال بتجار المواد الكيميائية الغافلين عن حقيقتهم. لذلك، تكرر الهيئة دعوة الحكومات إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتوطيد نظم شاملة لرصد السلائف على الصعيد الوطني والرجوع إلى الإرشادات الواردة في الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

235- وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضاً أن حوالي ثلث الحكومات المجيبة لم تخضع بعد للمراقبة الوطنية لجميع المواد المدرجة في الجدول الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وتؤكد الهيئة على الأهمية

وتعزيز القدرات في مجال تحليلات التصنيف الجنائية وزيادة استخدامها، بهدف تحديد السلائف المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

توفير بيانات ومعلومات شاملة في الوقت المناسب من شأنه تعزيز القدرة على معالجة الاتجاهات المستجدة بخطوات فعالة استباقية

229- من الاتجاهات المثيرة للقلق التي ناقشها هذا التقرير، والتي تمثل تحديات أمام الإطار الدولي لمراقبة السلائف، التزايد المشهود لدرجات الحدق والتنوع في عمليات الصنع غير المشروع للمخدرات، وسرعة ظهور مواد كيميائية بديلة ومشتقات للسلائف المجدولة، والتعدد المتنامي في مشهد عمليات الاتجار. وتجدر الإشارة في هذا الشأن، بصورة أكثر تحديداً، إلى أنه، بفضل المعلومات التي قدمتها الحكومات عبر نظام "بيكس" و/أو في الاستمارة D، أمكن معرفة دروب التهريب الجديدة المستخدمة للاتجار بالميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات التي اكتشفت داخل أوروبا، وكذلك مؤخراً، ولأول مرة، خارجها، وتسنى العلم بظهور سلائف بديلة للميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات والمادة 4-أنيلينو بيبيريدين وسلائف أخرى (انظر الفصل الثالث).

230- ومن ثم، فإن توفير معلومات كاملة في الوقت المناسب تتضمن قرائن بشأن الحوادث المتصلة بالسلائف ومصادر تسريبها وأساليبه هو مقوم أساسي للتصدي بخطوات استباقية للاتجاهات الجديدة في مرحلة مبكرة وضمان فعالية الأداء في سير عمل نظام المراقبة. ويمكن أن يساعد هذا أيضاً في تحديد الثغرات المحتملة في مراقبة السلائف التي يمكن أن تستغلها منظمات الاتجار، وجمع معلومات استخباراتية ورؤى متعمقة مناسبة بشأن أساليب العمل، ومنع التسريب من قنوات التجارة المشروعة.

231- وتعرب الهيئة عن قلقها إزاء غياب التفاصيل في المعلومات المقدمة من بعض البلدان في الاستمارة D وانخفاض عدد البلدان التي تقدم بيانات عن التجارة المشروعة في المواد المجدولة دولياً وعن الاستخدامات المشروعة لهذه المواد و/أو الاحتياجات المشروعة منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن التباين المستمر بين كميات المخدرات المصنوعة بصورة غير مشروعة وكميات المضبوطات المبلغ عنها من المواد الكيميائية المستخدمة في صنعها ما زال مشكلة محيرة أيضاً، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في شرق آسيا وجنوب شرقها، حيث تتناقض المضبوطات الكبيرة والمطرودة من المنتجات النهائية مع انخفاض مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين. ومن التفسيرات المحتملة لهذا التناقض زيادة اللجوء إلى مواد كيميائية بديلة غير مجدولة. غير أنه لا يمكن تقييم السياق تقييماً كاملاً بسبب نقص البيانات الجيدة المقدمة في الوقت المناسب.

بالشحنات، ولاسيما عندما تكون مشروعية تلك الشحنات موضوعا للشك. وفي هذه الحالات، توصي الهيئة بأن تشير الحكومات بوضوح إلى أن الشحنة لن ترسل دون موافقة صريحة من سلطات البلد أو الإقليم المستورد.⁽³³⁾

240- وتحت الهيئة أيضا الحكومات على أن تولي التحقيق في المحاولات المحبطة لتسريب أي مادة نفس الاهتمام الذي توليه للتحقيق في ضبطيات تلك المادة، لأن هذه الحالات توفر معلومات استخبارية قيمة يمكن أن تمنع محاولات تسريب المواد من مصادر أخرى إذا عممت على الصعيد الدولي.

الحاجة إلى تعميم التعاون مع الدوائر الصناعية كعنصر رئيسي في استراتيجية منع تسريب السلائف

241- لقد أشارت الهيئة مرارا إلى أن التعاون مع الدوائر الصناعية هو أحد الركائز الأساسية للنظام العالمي لمراقبة السلائف. وتماشيا مع ولايتها، واصلت دعم الحكومات في جهودها الرامية إلى إرساء وإعمال هذا المفهوم، بهدف ضمان منع تسريب السلائف منعا فعلا ومستداما، وذلك من خلال التعاون في الوقت المناسب بين السلطات الوطنية والقطاعات الصناعية ذات الصلة. ومن شأن وجود إطار قوي للتعاون بين الحكومات والدوائر الصناعية أن يكمل الجهود الرقابية التنظيمية المتعلقة بالمواد غير الخاضعة للمراقبة. ولا يقتصر التعاون في مجال الصناعة على الصناعات الكيميائية والصيدلانية فحسب، بل يمتد أيضا إلى الدوائر الصناعية المعنية بأي شكل من الأشكال بتوريد المواد، أي الجهات المنخرطة في تجارتها وتوزيعها. وقد سبق للهيئة أيضا أن قدمت معلومات عن النجاحات التي يمكن أن يحققها التعاون مع منصات الإنترنت المعنية بالمعاملات التجارية بين دوائر الأعمال في الجهود الرامية إلى منع تسريب السلائف.

242- وهناك قطاع صناعي لم يحظ بالاهتمام الكافي في الماضي هو قطاع المنشآت الصناعية المعنية بتخليق المواد والتعاقد على صنعها حسب الطلب. وعلى غرار التقرير السابق عن السلائف، ينبغي في إطار هذا التقرير تنبيه الحكومات، التي قد تنحو إلى بدء أو إعادة تشغيل مصانع المستحضرات الصيدلانية لديها لتحاكي انقطاع سلاسل الإمداد بسبب جائحة كوفيد-19، إلى أن المواد الكيميائية الوسيطة ذات الصلة المطلوبة لصنع المكونات الفعالة اللازمة في المستحضرات الصيدلانية يمكن أن تستخدم أيضا، في حال تسريبها، كسلائف وسيطة لعقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية.

243- وقد استحدثت الهيئة عدة أدوات لهذا الغرض، منها القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، التي يجري تحديثها بانتظام لتشمل الاتجاهات الحالية. وهي تشمل،

الحاسمة للتنفيذ الكامل لقرارات لجنة المخدرات المتعلقة بالجدولة من أجل مراقبة السلائف على الصعيد العالمي بفعالية، وتحت الأطراف في اتفاقية سنة 1988 على ضمان أن تصبح قرارات الجدولة هذه، في جميع الحالات، نافذة تماما على الصعيد الوطني في غضون 180 يوما من تاريخ إبلاغها بها من جانب الأمين العام وفقا لنص الفقرة 6 من المادة 12 من الاتفاقية.

236- وثمة حلقة مفقودة منذ أمد بعيد في التحقيقات المتعلقة بمضبوطات الميثامفيتامين، وهي المعلومات المتعلقة بمنشأ سلائفه والإيفيدرين والفينيل بروبانون، وما إذا كانت تلك السلائف قد سربت عبر قنوات التوزيع الداخلي أو صنعت بصورة غير مشروع (انظر القسم ألف-1 (ج) من الفصل الثالث). وتشجع الهيئة الحكومات على أن تحدد ما إذا كانت السلائف المضبوطة، مثل الإيفيدرين والفينيل بروبانون، قد سربت من مصدر مشروع، أو ما إذا كانت قد صنعت بطريقة غير مشروع من سلائف أخرى خاضعة للمراقبة أو من سلائف بديلة غير مجدولة، وأن تقدم تقارير في هذا الشأن. وسيسهل ذلك وضع التدابير المناسبة ومعالجة مواطن الضعف الكامنة في نظم المراقبة.

من الضروري مواصلة اليقظة بعد محاولات التسريب من قنوات التجارة الدولية المشروعة واستخدام نظام "بن أونلاين" على نحو أكثر منهجية

237- رغم انخفاض وتيرة التسريب من خلال قنوات التجارة الدولية، فإن الهيئة لا تزال تحذر من احتمال حدوث محاولات لتسريب السلائف من خلال قنوات التجارة الدولية المشروعة بعد وقف شحنتين كبيرتين من الإيفيدرين كانتا مرسلتين إلى شركتين تمارسان الاستيراد لأول مرة. ويصف هذا التقرير كيف أن هاتين الشحنتين، البالغ حجمهما معا ما مجموعه طن واحد من تلك المادة، لم يسمح بتوريدهما من الهند بعد أن رفضت السلطات في موزامبيق وغانا تأكيد مشروعية الشركتين المستوردتين (انظر القسم ألف-1 من الفصل الثالث).

238- وتدل هذه الأمثلة على أهمية توخي الحكومات العناية الواجبة وفعالية نظام "بن أونلاين" في تمكين البلدان والأقاليم المستوردة من الاعتراض على الواردات المقترحة وتيسير الاتصال بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة. وتذكر الهيئة الحكومات بأن الأطراف في اتفاقية سنة 1988 مطالبة بإخطار السلطات الوطنية المختصة المعنية بأي شحنة مشبوهة تتضمن مواد مدرجة في الجدول الأول أو الثاني من الاتفاقية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 9 (ج) من المادة 12 من الاتفاقية.

239- وتذكر الهيئة الحكومات بضرورة مواصلة التيقظ لأي محاولة مماثلة لتسريب الإيفيدرينات أو غيرها من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وتشجع البلدان المصدرة على الاستفادة بصورة منهجية من نظام "بن أونلاين" للإخطار

⁽³³⁾ يرد ملخص للإجراءات الدنيا اللازمة لرصد التجارة الدولية عبر نظام "بن أونلاين" في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف لعام 2015 (E/INCB/2015/4)، الإطار 1.

القيام بذلك، أن تستخدم أدوات الهيئة، مثل قائمة المراقبة الدولية الخاصة وغيرها من الأدوات المتاحة للسلطات الوطنية المختصة على الموقع الشبكي الآمن للهيئة. وتشجع الهيئة الحكومات التي أقامت نماذج ناجحة للتعاون في مجال الصناعة على أن تزودها بمعلومات عنها لتسليط الضوء عليها كممارسات جيدة عالمية.

بالإضافة إلى 56 مادة كيميائية، تعاريف موسعة لتغطية المواد ذات الصلة الوثيقة بالمواد المدرجة. وتسلط القائمة الضوء أيضا على المواد الكيميائية التي ليس لها استخدامات مشروعة معروفة.

244- وترحب الهيئة بأي مبادرات ذات صلة بالصناعة تهدف إلى منع تسريب السلائف، وتشجع الحكومات على مواصلة جهودها لإنشاء وإعمال آليات من هذا القبيل. ويمكنها، عند

مسرد

استخدمت في هذا التقرير المصطلحات والتعاريف التالية:

<p>تحليلات مختبرية متعمقة لتتبع أي نواتج عرضية عن الصنع غير المشروع، لأغراض منها تحديد السلالات المستخدمة في ذلك الصنع</p>	<p>تحليلات التصنيف الجنائية</p>
<p>تحويل مواد من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة</p>	<p>تسريب</p>
<p>هي بوجه عام مادة أولية تستخدم في صنع العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية أو سلانف أخرى؛ وأحيانا تستخدم هذه الكلمة في صيغة الجمع للإشارة على سبيل الحصر للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨</p>	<p>سليفة</p>
<p>سليفة السليفة</p>	<p>سليفة أولية</p>
<p>سليفة لا تحتاج عموما إلا إلى خطوة تفاعلية واحدة فقط لإنتاج المادة النهائية</p>	<p>سليفة مباشرة</p>
<p>مادة كيميائية وثيقة الصلة بسليفة خاضعة للمراقبة تصنع خصيصا بهدف التحايل على الضوابط، وعادة ما لا يكون لها أي استخدام مشروع معترف به</p>	<p>سليفة محوَّرة</p>
<p>شحنة محتجزة بشكل دائم لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تشكل محاولة للتسريب، أو نتيجة لمشكلات إدارية، أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياح</p>	<p>شحنة موقوفة</p>
<p>احتجاز شيء أو حظر نقل ملكيته أو تغييره أو التصرف فيه أو نقله، أو تولي عهده أو السيطرة عليه بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة؛ وقد يكون احتجازه مؤقتا أو دائما (أي مصادرة)؛ وقد تختلف المصطلحات المستخدمة باختلاف النظم القانونية الوطنية، والضبطية هي عملية الضبط نفسها، أما المضبوطات فهي الأشياء التي تضبط فيها</p>	<p>ضبط</p>
<p>طلبية (أو معاملة) ذات طابع أو وضع مريب أو مضلل أو غير مألوف يوجد بشأنها سبب للاعتقاد بأن الغرض من طلب المادة الكيميائية المعنية أو استيرادها أو تصديرها أو عبورها بلدا أو إقليما هو الصنع غير المشروع لعقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية</p>	<p>طلبية (أو معاملة) مريبة</p>
<p>قائمة أعدت عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1996، وتعمل الهيئة على تحديثها بانتظام. وهي تشمل مواد كيميائية تعويضية وبديلة، إضافة إلى مجموعات من المشتقات المشتركة والمواد الأخرى ذات الصلة التي يمكن تحويلها إلى إحدى السلانف المجدولة بوسائل قابلة للتطبيق بسهولة، والتي توجد معلومات وفيرة بشأن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع</p>	<p>القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة</p>
<p>مادة كيميائية تتولد خلال عملية تخليق متعددة الخطوات تكون عادة غير معزولة، ولكنها تُستهلك فوراً خلال الخطوة التالية من عملية التخليق. ويمكن عزل المواد الكيميائية الوسيطة المستقرة، وقد عثر عليها في شكل مواد كيميائية بديلة مصممة لأغراض خاصة من أجل صنع سلانف خاضعة للمراقبة</p>	<p>مادة كيميائية وسيطة</p>
<p>مختبر لصنع المخدرات الاصطناعية تستعمل فيه معدات و/أو أوعية زجاجية ضخمة مصممة حسب الطلب أو مشتارة من مصادر التجهيز الصناعي و/أو تستعمل تفاعلات متسلسلة، وتنتج فيه كميات كبيرة من العقاقير في أوقات قصيرة جدا، ولا يحُدُّ الكمية المنتجة فيه إلا مقدار الحاجة للحصول على السلانف والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى بالكميات الكافية والحاجة إلى الخدمات اللوجستية والقوى العاملة اللازمة للتعامل مع كميات كبيرة من العقاقير والمواد الكيميائية</p>	<p>مختبر صناعي النطاق</p>
<p>مستحضر يستعمل للعلاج (في الطب البشري أو البيطري) في شكل جرعات جاهزة للاستعمال، تحتوي على سلانف موجودة بطريقة تتيح إمكانية استعمالها أو استخلاصها بوسائل سهلة الاستخدام؛ ويمكن عرض هذه المستحضرات في شكل عبوات للبيع بالتجزئة أو في أشكال سائبة</p>	<p>مستحضر صيدلاني</p>

المرفق الأول

الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

ملحوظة: تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام مدرج بين قوسين.

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
آسيا	أذربيجان (22 أيلول/سبتمبر 1993)	تيمور-ليشتي (3 حزيران/يونيه 2014)
	الأردن (16 نيسان/أبريل 1990)	الجمهورية العربية السورية (3 أيلول/سبتمبر 1991)
	أرمينيا (13 أيلول/سبتمبر 1993)	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (19 آذار/مارس 2007)
	إسرائيل (20 آذار/مارس 2002)	جمهورية كوريا (28 كانون الأول/ديسمبر 1998)
	أفغانستان (14 شباط/فبراير 1992)	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (1 تشرين الأول/أكتوبر 2004)
	الإمارات العربية المتحدة (12 نيسان/أبريل 1990)	جورجيا (8 كانون الثاني/يناير 1998)
	إندونيسيا (23 شباط/فبراير 1999)	دولة فلسطين (29 كانون الأول/ديسمبر 2017)
	أوزبكستان (24 آب/أغسطس 1995)	سري لانكا (6 حزيران/يونيه 1991)
	إيران (جمهورية-الإسلامية) (7 كانون الأول/ديسمبر 1992)	سنغافورة (23 تشرين الأول/أكتوبر 1997)
	باكستان (25 تشرين الأول/أكتوبر 1991)	الصين (25 تشرين الأول/أكتوبر 1989)
	البحرين (7 شباط/فبراير 1990)	طاجيكستان (6 أيار/مايو 1996)
	بروني دار السلام (12 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)	العراق (22 تموز/يوليه 1998)
	بنغلاديش (11 تشرين الأول/أكتوبر 1990)	عمان (15 آذار/مارس 1991)
	بوتان (27 آب/أغسطس 1990)	الفلبين (7 حزيران/يونيه 1996)
	تايلند (3 أيار/مايو 2002)	فييت نام (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1997)
	تركمانستان (21 شباط/فبراير 1996)	قطر (4 أيار/مايو 1990)
	تركيا (2 نيسان/أبريل 1996)	قيرغيزستان (7 تشرين الأول/أكتوبر 1994)

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	كازاخستان (29 نيسان/أبريل 1997)	منغوليا (25 حزيران/يونيه 2003)
	كمبوديا (2 نيسان/أبريل 2005)	ميانمار (11 حزيران/يونيه 1991)
	الكويت (3 تشرين الثاني/نوفمبر 2000)	نيبال (24 تموز/يوليه 1991)
	لبنان (11 آذار/مارس 1996)	الهند (27 آذار/مارس 1990)
	ماليزيا (11 أيار/مايو 1993)	اليابان (12 حزيران/يونيه 1992)
	ملديف (7 أيلول/سبتمبر 2000)	اليمن (25 آذار/مارس 1996)
	المملكة العربية السعودية (9 كانون الثاني/يناير 1992)	
المجموع الإقليمي 47	47	صفر
أفريقيا	إثيوبيا (11 تشرين الأول/أكتوبر 1994)	جمهورية أفريقيا الوسطى (15 تشرين الأول/أكتوبر 2001)
	إريتريا (30 كانون الثاني/يناير 2002)	جمهورية الكونغو الديمقراطية (28 تشرين الأول/أكتوبر 2005)
	إسواتيني (8 تشرين الأول/أكتوبر 1995)	جمهورية تنزانيا المتحدة (17 نيسان/أبريل 1996)
	أنغولا (26 تشرين الأول/أكتوبر 2005)	جنوب أفريقيا (14 كانون الأول/ديسمبر 1998)
	أوغندا (20 آب/أغسطس 1990)	حبيوتي (22 شباط/فبراير 2001)
	بنن (23 أيار/مايو 1997)	رواندا (13 أيار/مايو 2002)
	بوتسوانا (13 آب/أغسطس 1996)	زامبيا (28 أيار/مايو 1993)
	بوركينافاسو (2 حزيران/يونيه 1992)	زمبابوي (30 تموز/يوليه 1993)
	بوروندي (18 شباط/فبراير 1993)	سان تومي وبرينسيبي (20 حزيران/يونيه 1996)
	تشاد (9 حزيران/يونيه 1995)	السنغال (27 تشرين الثاني/نوفمبر 1989)
	توغو (1 آب/أغسطس 1990)	السودان (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)
	تونس (20 أيلول/سبتمبر 1990)	سيراليون (6 حزيران/يونيه 1994)
	الجزائر (9 أيار/مايو 1995)	سيشيل (27 شباط/فبراير 1992)
	جزر القمر (1 آذار/مارس 2000)	غابون (10 تموز/يوليه 2006)

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	غامبيا (23 نيسان/أبريل 1996)	مالي (31 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	غانا (10 نيسان/أبريل 1990)	مدغشقر (12 آذار/مارس 1991)
	غينيا (27 كانون الأول/ديسمبر 1990)	مصر (15 آذار/مارس 1991)
	غينيا-بيساو (27 تشرين الأول/أكتوبر 1995)	المغرب (28 تشرين الأول/أكتوبر 1992)
	كابو فيردي (8 أيار/مايو 1995)	ملاوي (12 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	الكاميرون (28 تشرين الأول/أكتوبر 1991)	موريتانيا (1 تموز/يوليه 1993)
	كوت ديفوار (25 تشرين الثاني/نوفمبر 1991)	موريشيوس (6 آذار/مارس 2001)
	الكونغو (3 آذار/مارس 2004)	موزامبيق (8 حزيران/يونيه 1998)
	كينيا (19 تشرين الأول/أكتوبر 1992)	ناميبيا (6 آذار/مارس 2009)
	ليبيريا (16 أيلول/سبتمبر 2005)	النيجر (10 تشرين الثاني/نوفمبر 1992)
	ليبيا (22 تموز/يوليه 1996)	نيجيريا (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1989)
	ليسوتو (28 آذار/مارس 1995)	
المجموع الإقليمي 54	51	3
أوروبا	الاتحاد الأوروبي ^(ج) (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)	آيسلندا (2 أيلول/سبتمبر 1997)
	الاتحاد الروسي (17 كانون الأول/ديسمبر 1990)	إيطاليا ⁽¹⁾ (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)
	إسبانيا ⁽¹⁾ (13 آب/أغسطس 1990)	البرتغال ⁽¹⁾ (3 كانون الأول/ديسمبر 1991)
	إستونيا ⁽¹⁾ (12 تموز/يوليه 2000)	بلجيكا ⁽¹⁾ (25 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	ألبانيا (27 تموز/يوليه 2001)	بلغاريا ⁽¹⁾ (24 أيلول/سبتمبر 1992)
	ألمانيا ⁽¹⁾ (30 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)	البوسنة والهرسك (1 أيلول/سبتمبر 1993)
	أندورا (23 تموز/يوليه 1999)	بولندا ⁽¹⁾ (26 أيار/مايو 1994)
	أوكرانيا (28 آب/أغسطس 1991)	بيلاروس (15 تشرين الأول/أكتوبر 1990)
	أيرلندا ⁽¹⁾ (3 أيلول/سبتمبر 1996)	تشيكيا ⁽¹⁾ (30 كانون الأول/ديسمبر 1993)

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	الجبل الأسود (3 حزيران/يونيه 2006)	كرواتيا ⁽¹⁾ (26 تموز/يوليه 1993)
	جمهورية مولدوفا (15 شباط/فبراير 1995)	لاتفيا ⁽¹⁾ (25 شباط/فبراير 1994)
	الدانمرك ⁽¹⁾ (19 كانون الأول/ديسمبر 1991)	لكسمبرغ ⁽¹⁾ (29 نيسان/أبريل 1992)
	رومانيا ⁽¹⁾ (21 كانون الثاني/يناير 1993)	ليتوانيا ⁽¹⁾ (8 حزيران/يونيه 1998)
	سان مارينو (10 تشرين الأول/أكتوبر 2000)	ليختنشتاين (9 آذار/مارس 2007)
	سلوفاكيا ⁽¹⁾ (28 أيار/مايو 1993)	مالطة ⁽¹⁾ (28 شباط/فبراير 1996)
	سلوفينيا ⁽¹⁾ (6 تموز/يوليه 1992)	مقدونيا الشمالية (13 تشرين الأول/أكتوبر 1993)
	السويد ⁽¹⁾ (22 تموز/يوليه 1991)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ⁽²⁾ (28 حزيران/يونيه 1991)
	سويسرا (14 أيلول/سبتمبر 2005)	موناكو (23 نيسان/أبريل 1991)
	صربيا (3 كانون الثاني/يناير 1991)	النرويج (14 تشرين الثاني/نوفمبر 1994)
	فرنسا ⁽¹⁾ (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)	النمسا ⁽¹⁾ (11 تموز/يوليه 1997)
	فنلندا ⁽¹⁾ (15 شباط/فبراير 1994)	هنغاريا ⁽¹⁾ (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1996)
	قبرص ⁽¹⁾ (25 أيار/مايو 1990)	هولندا ⁽¹⁾ (8 أيلول/سبتمبر 1993)
	الكرسي الرسولي (25 كانون الثاني/يناير 2012)	اليونان ⁽¹⁾ (28 كانون الثاني/يناير 1992)
المجموع الإقليمي 46	46	صفر
أوقيانوسيا	أستراليا (16 تشرين الثاني/نوفمبر 1992)	بابوا غينيا الجديدة (26 كانون الثاني/يناير 2006)
	بالاو (14 آب/أغسطس 2019)	توفالو (25 آذار/مارس 1993)
	تونغا (29 نيسان/أبريل 1996)	جزر سليمان (6 تموز/يوليه 2004)
	جزر كوك (22 شباط/فبراير 2005)	كيريباس (12 تموز/يوليه 2012)
	جزر مارشال (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2010)	نيوزيلندا (16 كانون الأول/ديسمبر 1998)
	ساموا (19 آب/أغسطس 2005)	نيوي (16 تموز/يوليه 2012)
المجموع الإقليمي 16	12	4

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988	
القارة الأمريكية	الأرجنتين (10 حزيران/يونيه 1993)	سانت لوسيا (21 آب/أغسطس 1995)	
	إكوادور (23 آذار/مارس 1990)	السلفادور (21 أيار/مايو 1993)	
	أنتيغوا وبربودا (5 نيسان/أبريل 1993)	سورينام (28 تشرين الأول/أكتوبر 1992)	
	أوروغواي (10 آذار/مارس 1995)	شيلي (13 آذار/مارس 1990)	
	باراغواي (23 آب/أغسطس 1990)	غرينادا (10 كانون الأول/ديسمبر 1990)	
	البرازيل (17 تموز/يوليه 1991)	غواتيمالا (28 شباط/فبراير 1991)	
	بربادوس (15 تشرين الأول/أكتوبر 1992)	غيانا (19 آذار/مارس 1993)	
	بليز (24 تموز/يوليه 1996)	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) (16 تموز/يوليه 1991)	
	بنما (13 كانون الثاني/يناير 1994)	كندا (5 تموز/يوليه 1990)	
	بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) (20 آب/أغسطس 1990)	كوبا (12 حزيران/يونيه 1996)	
	بيرو (16 كانون الثاني/يناير 1992)	كوستاريكا (8 شباط/فبراير 1991)	
	ترينيداد وتوباغو (17 شباط/فبراير 1995)	كولومبيا (10 حزيران/يونيه 1994)	
	جامايكا (29 كانون الأول/ديسمبر 1995)	المكسيك (11 نيسان/أبريل 1990)	
	جزر البهاما (30 كانون الثاني/يناير 1989)	نيكاراغوا (4 أيار/مايو 1990)	
	الجمهورية الدومينيكية (21 أيلول/سبتمبر 1993)	هايتي (18 أيلول/سبتمبر 1995)	
	دومينيكا (30 حزيران/يونيه 1993)	هندوراس (11 كانون الأول/ديسمبر 1991)	
	سانت فنسنت وجزر غرينادين (17 أيار/مايو 1994)	الولايات المتحدة الأمريكية (20 شباط/فبراير 1990)	
	سانت كيتس ونيفس (19 نيسان/أبريل 1995)		
	المجموع الإقليمي 35	35	صفر
	المجموع العالمي 198	191	7

(أ) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ب) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

(ج) نطاق الاختصاص: المادة 12.

المرفق الثاني

تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (الاستمارة D) عن الفترة 2016-2020

ملحوظات: ترد أسماء الأقاليم التابعة والمناطق الإدارية الخاصة بحروف مائلة.

الخانة الفارغة تعني أن الاستمارة D لم ترد.

العلامة "X" تعني أنه تم تقديم استمارة D مملوءة (أو قُدِّم تقرير معادل لها) (بما في ذلك الاستمارات المقدمة التي جاء في جميع خاناتها إما تعبير "لا شيء" أو "صفر" أو "لا يوجد" أو ما شابه).

البيانات المدخلة عن الأطراف في اتفاقية سنة 1988 (وعن السنوات التي كانت فيها أطرافاً) مظللة.

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
X	X	X	X	X	الاتحاد الروسي
					إثيوبيا
X	X	X	X	X	أذربيجان
X	X	X	X	X	الأرجنتين
X	X	X	X	X	الأردن
X	X	X	X	X	أرمينيا
					أروبا ⁽¹⁾
					إريتريا
X	X	X	X	X	إسبانيا ^(ب)
X	X		X	X	أستراليا
X	X	X	X	X	إستونيا ^(ب)
X	X	X	X	X	إسرائيل
					إسواتيني ^(أ)
X	X	X	X	X	أفغانستان
X	X	X	X	X	إكوادور
	X	X	X	X	ألبانيا
X	X	X	X	X	ألمانيا ^(ب)
X	X	X	X	X	الإمارات العربية المتحدة
					أنتيغوا وبربودا
X	X		X	X	أندورا
X	X	X	X	X	إندونيسيا
	X	X	X	X	أنغولا
					أنغويلا ⁽¹⁾
X	X	X	X	X	أوروغواي
X	X	X	X	X	أوزبكستان
X	X	X			أوغندا
X	X	X	X	X	أوكرانيا
X	X	X	X	X	إيران (جمهورية-الإسلامية)

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
X	X	X	X	X	أيرلندا ^(ب)
X	X		X	X	آيسلندا
	X	X	X	X	إيطاليا ^(ب)
					بابوا غينيا الجديدة
X	X		X	X	باراغواي
	X	X	X	X	باكستان
					بالاو
X	X	X	X	X	البحرين
X	X	X	X	X	البرازيل
					بربادوس
X	X	X	X	X	البرتغال ^(ب)
					برمودا ⁽¹⁾
X	X	X	X	X	بروني دار السلام
X	X	X	X	X	بلجيكا ^(ب)
X	X	X	X	X	بلغاريا ^(ب)
			X		بليز
			X		بنغلاديش
X	X	X	X	X	بنما
		X	X	X	بنن
X	X	X	X	X	بوتان
X	X		X		بوتسوانا
					بوركينافاسو
	X				بوروندي
X	X	X	X	X	البوسنة والهرسك
X	X	X	X	X	بولندا ^(ب)
X	X	X	X	X	بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)
					بولينيزيا الفرنسية ⁽¹⁾
X	X	X		X	بيرو
	X	X	X	X	بيلاروس
X	X	X	X	X	تايلند
				X	تركمانيستان
X	X	X	X	X	تركيا
					ترستان دا كونا
X	X	X	X	X	ترينيداد وتوباغو
	X				تشاد
X	X	X	X	X	تشيكيا ^{(ب)-(د)}
					توغو
					توفالو
X	X	X	X	X	تونس
					تونغا
	X				تيمور-ليشتي
	X	X	X	X	جامايكا
X	X	X	X	X	الجبل الأسود

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
					جبل طارق
	X	X	X	X	الجزائر
					جزر البهاما
					جزر القمر
					جزر تركس وكايكوس ⁽¹⁾
					جزر سليمان
					جزر فرجن البريطانية ⁽¹⁾
				X	جزر فوكلاند (مالفيناس)
					جزر كايمان ⁽¹⁾
					جزر كوك
					جزر كوكس (كيلنغ) ^{(1)،(ع)}
					جزر مارشال
					جزر واليس وفوتونا ⁽¹⁾
					جزيرة أسنسيون
					جزيرة كريسماس ^{(1)،(ع)}
					جزيرة نورفولك ^{(1)،(ع)}
					جمهورية أفريقيا الوسطى
X	X	X	X		الجمهورية الدومينيكية
X	X	X	X	X	الجمهورية العربية السورية
X	X	X	X	X	جمهورية الكونغو الديمقراطية
X	X	X	X	X	جمهورية تنزانيا المتحدة
	X	X	X	X	جمهورية كوريا
X		X	X	X	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
X	X	X	X	X	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
X		X	X	X	جمهورية مولدوفا
X	X	X	X	X	جنوب أفريقيا
X	X	X	X	X	جنوب السودان
X	X	X	X	X	جورجيا
					جيبوتي
X	X	X	X	X	الدانمرك ^(ب)
X	X	X		X	دومينيكا
X	X				رواندا
X	X	X	X	X	رومانيا ^(ب)
					زامبيا
X	X	X	X	X	زمبابوي
					ساموا
					سان تومي وبرينسيبي
		X			سان مارينو ^(د)
X	X	X		X	سانت فنسنت وجزر غرينادين
					سانت كيتس ونيفيس
X	X	X	X	X	سانت لوسيا
					سانت مارتن
					سانت هيلانة

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
		X	X	X	سري لانكا
X	X	X	X	X	السلفادور
X	X	X	X	X	سلوفاكيا ^(ب)
X	X	X	X	X	سلوفينيا ^(ب)
X	X	X	X	X	سنغافورة
		X		X	السنغال
X	X	X	X	X	السودان
X		X			سورينام
X	X	X	X	X	السويد ^(ب)
X	X	X	X	X	سويسرا
X	X	X			سيراليون
				X	سيشيل
X	X	X	X	X	شيلي
X	X	X	X	X	صربيا
					الصومال
X	X	X		X	الصين
		X			الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
X	X	X		X	الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
X	X	X	X	X	طاجيكستان
X	X			X	العراق
			X	X	عُمان
X	X	X			غابون
				X	غامبيا
X	X		X	X	غانا
					غرينادا
X	X	X	X	X	غواتيمالا
	X	X		X	غيانا
					غينيا
					غينيا الاستوائية
					غينيا-بيساو
					فانواتو
X	X	X	X	X	فرنسا ^(ب)
X	X	X	X	X	الفلبين
X	X	X	X	X	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)
X	X	X	X	X	فنلندا ^(ب)
				X	فيجي
	X	X	X		فييت نام
X	X	X	X	X	قبرص ^(ب)
X	X	X	X		قطر
X	X	X		X	قيرغيزستان
		X	X	X	كابو فيردي
X	X	X	X	X	كازاخستان
				X	كاليدونيا الجديدة ⁽¹⁾

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
	X				الكاميرون
					الكرسي الرسولي ^(د)
X	X	X	X	X	كرواتيا ^(ب)
					كمبوديا
X	X	X	X	X	كندا
					كوبا
				X	كوت ديفوار
X	X		X	X	كوراساو
X	X	X	X	X	كوستاريكا
X	X	X	X	X	كولومبيا
					الكونغو
					الكويت
					كيريباس
			X	X	كينيا
X	X	X	X	X	لاتفيا ^(ب)
X	X	X	X	X	لبنان
X	X		X	X	لكسمبرغ ^(ب)
					ليبيريا
					ليبيا
X	X	X	X	X	ليتوانيا ^(ب)
					ليختنشتاين ^(د)
					ليسوتو
X	X	X	X	X	مالطة ^(ب)
				X	مالي
X	X	X	X	X	ماليزيا
X	X	X		X	مدغشقر
X	X	X	X	X	مصر
X	X	X	X	X	المغرب
X		X			مقدونيا الشمالية ^(د)
X	X	X	X	X	المكسيك
					ملاوي
X	X			X	ملديف
X	X	X	X	X	المملكة العربية السعودية
X	X	X	X	X	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ^(ط)
			X	X	منغوليا
		X			موريتانيا
X	X	X			موريشيوس
X	X	X		X	موزامبيق
X	X	X	X	X	موناكو
		X	X	X	مونتسيرات ^(أ)
X	X	X	X	X	ميانمار
X					ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)
				X	ناميبيا

2020	2019	2018	2017	2016	البلد أو الإقليم
					ناورو
X	X	X	X		النرويج
X	X	X	X	X	النمسا ^(ب)
X			X		نيبال
X					النيجر
X	X	X	X	X	نيجيريا
X	X	X	X	X	نيكاراغوا
X	X	X	X	X	نيوزيلندا
					نيوي
X		X			هايتي
X	X	X	X	X	الهند
X	X	X	X	X	هندوراس
X	X	X	X	X	هنغاريا ^(ب)
X	X	X	X	X	هولندا ^(ب)
X	X	X	X	X	الولايات المتحدة الأمريكية
X	X	X	X	X	اليابان
X	X	X			اليمن
	X	X	X	X	اليونان ^(ب)
123	133	129	122	134	إجمالي عدد الحكومات التي قَدِّمت الاستمارة D
213	213	213	213	213	إجمالي عدد الحكومات المطلوب منها تقديم معلومات

(أ) أكدت السلطات المعنية أن أحكام اتفاقية سنة 1988 واجبة التطبيق في إقليمها.

(ب) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ج) المعلومات مقدمة من أستراليا.

(د) اعتباراً من 17 أيار/مايو 2016، استعُض عن اسم "الجمهورية التشيكية" باسم "تشيكيا" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(هـ) اعتباراً من 19 نيسان/أبريل 2018، استعُض عن اسم "سوازيلند" باسم "إسواتيني" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(و) لم يقدم الكرسي الرسولي وسان مارينو الاستمارة D منفصلةً، لأن بياناتهما مشمولة في تقرير إيطاليا.

(ز) لم تقدم ليختنشتاين الاستمارة D منفصلةً، لأن بياناتها مشمولة في تقرير سويسرا.

(ح) اعتباراً من 14 شباط/فبراير 2019، استعُض عن اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً" باسم "مقدونيا الشمالية" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ط) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق الثالث

مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسبما أُبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2016-2020

1- ترد في الجدولين ألف وباء المعلومات المقدمة من الحكومات إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة)، وفقا للفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية. وتيسيرا لاستعمال الجدولين ألف وباء، لم يدرجا في هذا التقرير، بل أتيحا في شكل جدولين إلكترونيين بصيغة spreadsheet في الموقع الشبكي للهيئة، في القسم المتعلق بالتقارير السنوية عن السلائف.

المرفق الرابع

تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستثمارات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2016-2020

ملحوظات: ترد أسماء الأقاليم التابعة والمناطق الإدارية الخاصة بحروف مائلة.

الخانة الفارغة تعني عدم تقديم معلومات.

العلامة "X" تعني أنه تم تقديم الاستمارة D مملوءة (أو قَدِّم تقرير معادل لها) (بما في ذلك الاستثمارات المقدمة التي جاء في جميع خاناتها إما تعبير "لا شيء" أو "صفر" أو "لا يوجد" أو ما شابه).

البيانات المدخلة عن الأطراف في اتفاقية سنة 1988 (وعن السنوات التي كانت فيها أطرافاً) مظللة.

2020		2019		2018		2017		2016		البلد أو الإقليم
الاستثمارات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستثمارات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستثمارات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستثمارات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستثمارات و/أو الاحتياجات	التجارة	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الاتحاد الروسي
										إثيوبيا
		X	X	X	X	X	X	X	X	أذربيجان
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الأرجنتين
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الأردن
X	X		X		X	X	X	X	X	أرمينيا
										أروبا
										إريتريا
X	X		X	X	X	X	X	X	X	إسبانيا ⁽¹⁾
X	X	X	X			X	X	X	X	أستراليا
	X	X	X			X	X	X	X	إستونيا ⁽¹⁾
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	إسرائيل
										إسواتيني ^(ج)
X	X		X	X	X	X	X	X	X	أفغانستان
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	إكوادور
		X	X	X	X	X	X	X	X	ألبانيا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	ألمانيا ⁽¹⁾
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الإمارات العربية المتحدة
										أنتيغوا وبربودا
X	X	X	X				X			أندورا
X	X		X		X	X	X	X	X	إندونيسيا
			X		X	X	X		X	أنغولا

2020		2019		2018		2017		2016		البلد أو الإقليم
الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	ترينيداد وتوباغو
										تشاد
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	تشيكيا ^(أ) (ب)
										توغو
										توفالو
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	تونس
										تونغا
		X	X							تيمور-ليشتي
		X	X	X	X	X	X	X	X	جامايكا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الجبل الأسود
										جبل طارق
		X	X		X	X	X	X	X	الجزائر
										جزر البهاما
										جزر القمر
										جزر تركس وكايكوس
										جزر سليمان
										جزر فرجن البريطانية
								X	X	جزر فوكلاند (مالفيناس)
										جزر كايمان
										جزر كوك
										جزر كوكس (كيلنغ)
										جزر مارشال
										جزر واليس وفوتونا
										جزيرة أسنسيون
										جزيرة كريسماس
										جزيرة نورفولك ^(د)
										جمهورية أفريقيا الوسطى
X	X	X	X	X	X	X	X			الجمهورية الدومينيكية
			X	X	X	X	X		X	الجمهورية العربية السورية
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	جمهورية تنزانيا المتحدة
	X	X	X	X	X		X	X	X	جمهورية الكونغو الديمقراطية
		X	X	X	X	X	X	X	X	جمهورية كوريا
X				X		X	X	X		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
X	X	X	X	X	X	X	X		X	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

2020		2019		2018		2017		2016		البلد أو الإقليم
الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	
X	X							X	X	العراق
						X	X	X	X	عُمان
X	X		X		X					غابون
									X	غامبيا
X	X	X	X			X	X	X	X	غانا
										غرينادا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	غواتيمالا
		X		X				X		غيانا
										غينيا
										غينيا الاستوائية
										غينيا-بيساو
										فانواتو
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	فرنسا ⁽¹⁾
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الفلبين
	X	X	X	X	X	X	X	X	X	فنزويلا (جمهورية- البوليفارية)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	فنلندا ⁽¹⁾
								X	X	فيجي
		X	X	X	X					فييت نام
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	قبرص
X	X	X	X	X	X	X	X			قطر
X	X	X	X	X	X			X	X	قيرغيزستان
				X	X	X	X	X	X	كابو فيردي
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	كازاخستان
										كاليدونيا الجديدة
			X							الكاميرون
										الكرسي الرسولي ⁽²⁾
	X	X	X	X	X	X	X	X	X	كرواتيا ⁽¹⁾
										كمبوديا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	كندا
										كوبا
								X	X	كوت ديفوار
X	X	X	X			X	X	X	X	كوراساو
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	كوستاريكا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	كولومبيا
										الكونغو
										الكويت
										كيريباس
						X	X	X	X	كينيا
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	لاتفيا ⁽¹⁾

2020		2019		2018		2017		2016		البلد أو الإقليم
الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	
X	X				X					هايتي
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الهند
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	هندوراس
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	هنغاريا ^(أ)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	هولندا ^(أ)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الولايات المتحدة الأمريكية
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	اليابان
X	X		X	X	X					اليمن
			X	X	X	X	X	X	X	اليونان ^(أ)
103	112	106	118	111	117	113	117	120	124	إجمالي عدد الحكومات التي قدّمت معلومات باستخدام الاستمارة D
213	213	213	213	213	213	213	213	213	213	إجمالي عدد الحكومات المطلوب منها تقديم معلومات

(أ) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ب) اعتباراً من 17 أيار/مايو 2016، استعويض عن اسم "الجمهورية التشيكية" باسم "تشيكيا" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ج) اعتباراً من 19 نيسان/أبريل 2018، استعويض عن اسم "سوازيلند" باسم "إسواتيني" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(د) تُدرج حكومة إيطاليا في الاستمارة D بيانات التجارة المشروعة الخاصة بالكرسي الرسولي وسان مارينو.

(هـ) تُدرج حكومة سويسرا في الاستمارة D بيانات التجارة المشروعة الخاصة بليختنشتاين.

(و) المعلومات مقدمة من أستراليا.

(ز) اعتباراً من 14 شباط/فبراير 2019، استعويض عن اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً" باسم "مقدونيا الشمالية" باعتباره الاسم المختصر

المستخدم في الأمم المتحدة.

(ح) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق الخامس

الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول والمادة 1-فينيل-2- بروبانول؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية

1- عمدت لجنة المخدرات، في قرارها رقم 3/49 المعنون "تعزيز نظم مراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية" إلى ما يلي:

(أ) طلبت إلى الدول الأعضاء أن تقدّم إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) تقديرات سنوية لاحتياجاتها المشروعة من المواد 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول (الميثيلين ديوكسي فينيل بروبانول)، والسودوإيفيدرين، والإيفيدرين، و1-فينيل-2-بروبانول (الفينيل بروبانول)، وأن تقدّم إليها كذلك، قدر الإمكان، احتياجاتها المقدّرة من واردات المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام؛

(ب) طلبت إلى الهيئة أن تتيح تلك التقديرات إلى الدول الأعضاء على نحو يكفل عدم استخدام هذه المعلومات إلا في أغراض مراقبة المخدرات؛

(ج) دعت الدول الأعضاء إلى إبلاغ الهيئة عن إمكانية وجدوى إعداد تقديرات لاحتياجاتها المشروعة من السلائف الكيميائية والمستحضرات المشار إليها أعلاه والإبلاغ عن تلك التقديرات واستخدامها للحيلولة دون حدوث التسريب.

2- وعملاً بذلك القرار، دعت الهيئة رسمياً الحكومات إلى إعداد تقديرات لاحتياجاتها المشروعة من تلك المواد. وقد نُشرت هذه التقديرات، التي أبلغت عنها الحكومات، لأول مرة في آذار/مارس 2007.

3- وقد أعدت الهيئة جدولاً يبين آخر البيانات التي أبلغت عنها الحكومات بشأن تلك السلائف الكيميائية الأربع (ومستحضراتها، حسب الاقتضاء). ويتوقع أن تُوفّر تلك البيانات للسلطات المختصة في البلدان المصدّرة مؤشراً على الأقل يبين الاحتياجات المشروعة للبلدان المستوردة، مما يحول دون حدوث محاولات التسريب.

4- وتيسيراً لاستعمال ذلك الجدول، لم يُدرج في هذا التقرير، بل أُتيح في شكل جدول إلكتروني بصيغة spreadsheet في الموقع الشبكي للهيئة في القسم المتعلق بالتقارير السنوية عن السلائف. ويعود تاريخ البيانات المتضمنة فيه إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

5- والحكومات مدعوّة إلى مراجعة احتياجاتها المنشورة، وتعديلها حسب الاقتضاء، وإبلاغ الهيئة بأيّ تغيير مطلوب. وستحدث بيانات الجدول بانتظام وتتاح طوال العام على الموقع الشبكي للهيئة، في القسم المتعلق بالسلائف (انظر القسم المتعلق بالاحتياجات السنوية المشروعة تحت عنوان "Tools and Kits").

المرفق السادس

الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملاً بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

1- تذكّر حكومات جميع البلدان والأقاليم المصدرة بأنها ملزمة بتقديم إشعارات سابقة للتصدير إلى الحكومات التي تطلبها عملاً بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، التي تنص على ما يلي:

”بناء على طلب يقدم إلى الأمين العام من الطرف الذي يهمله الأمر، يتعين على كل طرف ستصدر من إقليمه مادة مدرجة في الجدول الأول أن يكفل قيام سلطاته المختصة، قبل التصدير، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية:

”1” اسم وعنوان المصدر والمستورد، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما؛

”2” تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الأول؛

”3” كمية المادة التي ستصدر؛

”4” نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للإرسال؛

”5” أية معلومات أخرى تتفق عليها الأطراف.“

2- وترد أسماء الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير في الجدول أدناه بالترتيب الأبجدي، وإلى جانبها المادة (أو المواد) التي طلبت بشأنها الإشعارات السابقة للتصدير، وتاريخ الإشعار بالطلب الذي أرسله الأمين العام إلى الحكومات.

3- ويعود تاريخ المعلومات إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام	المواد التي طلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	الحكومة صاحبة الإشعار
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	الاتحاد الأوروبي (باسم جميع دوله الأعضاء) ^(د)
21 شباط/فبراير 2000	أنهيدريد الخل، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، النورإيفيدرين، حمض فينيل الخل، 1-فينيل-2-بروبانول، برمنغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، وجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	الاتحاد الروسي ^(د)
17 كانون الأول/ديسمبر 1999	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	إثيوبيا ^(د)
21 كانون الثاني/يناير 2011	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	أذربيجان ^(د)
19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	الأرجنتين
15 كانون الأول/ديسمبر 1999	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	الأردن ^(د)
4 تموز/يوليه 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	أرمينيا ^(د)
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	إسبانيا
12 شباط/فبراير 2010	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	أستراليا ^(د)
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	إستونيا
13 تموز/يوليه 2010	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	أفغانستان ^(د)

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
إكوادور ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	1 آب/أغسطس 1996
ألمانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
الإمارات العربية المتحدة ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول (ب) والثاني	26 أيلول/سبتمبر 1995
أنتيغوا وبربودا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	5 أيار/مايو 2000
إندونيسيا ⁽¹⁾	أنهيدريد الخل، N-حمض أستيل الأنترانيل، حمض الأنترانيل، الإيفيدرين، الإيرغومتريين، الإيرغوتامين، الإيسوسافرول، 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، حمض فينيل الخل، 1-فينيل-2-بروبانول، البيبيرونال، السودوإيفيدرين، السافرول	18 شباط/فبراير 2000
أوروغواي ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	30 كانون الأول/ديسمبر 2015
أوغندا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني (ب)، (ج)	6 أيار/مايو 2014
أيرلندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
آيسلندا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	11 أيار/مايو 2021
إيطاليا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
باراغواي ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	3 شباط/فبراير 2000
باكستان ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و6 آذار/مارس 2013
البرازيل ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	15 تشرين الأول/أكتوبر 1999 و15 كانون الأول/ديسمبر 1999
بربادوس ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني (ب)، (ج)	24 تشرين الأول/أكتوبر 2013
البرتغال	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
بلجيكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
بلغاريا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
بنغلاديش ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	12 أيار/مايو 2015
بنما	الإيفيدرين، الإيرغومتريين، الإيرغوتامين، النورإيفيدرين، السودوإيفيدرين	14 آب/أغسطس 2013
بنن ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	4 شباط/فبراير 2000
بوتان ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 تموز/يوليه 2018
بولندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) ⁽¹⁾	أنهيدريد الخل، الأسيتون، إيترا الإيثيل، حمض الهيدروكلوريك، برمغنات البوتاسيوم، حمض الكبريت	12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001
بيرو ⁽¹⁾	أنهيدريد الخل، الأسيتون، الإيفيدرين، الإيرغومتريين، الإيرغوتامين، إيترا الإيثيل، حمض الهيدروكلوريك، حمض الليسرجيك، الميثيل إيثيل كيتون، النورإيفيدرين، برمغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، حمض الكبريت، التولوين	27 أيلول/سبتمبر 1999
بيلاروس ^(د)	أنهيدريد الخل، الإيفيدرين، برمغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين	12 تشرين الأول/أكتوبر 2000
تايلند ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول (باستثناء برمغنات البوتاسيوم)، بالإضافة إلى حمض الأنترانيل (ب)	18 تشرين الأول/أكتوبر 2010
تركيا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	2 تشرين الثاني/نوفمبر 1995
ترينيداد وتوباغو ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني (ب)، (ج)	15 آب/أغسطس 2013
تشيكيا ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
توغو ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 آب/أغسطس 2013
تونس ⁽¹⁾	أنهيدريد الخل، حمض <i>N</i> -أسيتيل الأنترانيل، 4-أنيلينو- <i>N</i> -فينيتيل بيبيريدين (ANPP)، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، الإيسوسافول، حمض اللبنيك، 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول (P-2-MDP-3،4)، النورإيفيدرين، <i>N</i> -فينيتيل-4-بيبيريدين (NPP)، حمض فينيل الخل، ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (1)، (P-2-P)- <i>APAAN</i> -فينيل-2-بروبانول، البيبيرونال، برمنغوات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، السافرول وجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	22 حزيران/يونيه 2020
توغوا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	4 تموز/يوليه 2013
جامايكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول ^{(ب)،(ج)}	4 تموز/يوليه 2013
الجزائر ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	10 تشرين الأول/أكتوبر 2013
جزر كايمان ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	7 أيلول/سبتمبر 1998
الجمهورية الدومينيكية ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	11 أيلول/سبتمبر 2002
الجمهورية العربية السورية ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	24 تشرين الأول/أكتوبر 2013
جمهورية تنزانيا المتحدة ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	10 كانون الأول/ديسمبر 2002
جمهورية كوريا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى الأسيتون	3 حزيران/يونيه 2008
جمهورية مولدوفا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	29 كانون الأول/ديسمبر 1998 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
جنوب أفريقيا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى حمض الأنترانيل	11 آب/أغسطس 1999
جورجيا ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	7 أيلول/سبتمبر 2016
الدانمرك	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
رومانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
زمبابوي ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	4 تموز/يوليه 2013
سانت فنسنت وجزر غرينادين ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	16 تموز/يوليه 2013
سري لانكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999
السلفادور ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	29 تموز/يوليه 2010
سلوفاكيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
سلوفينيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
سنغافورة	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	5 أيار/مايو 2000
السودان ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 أيار/مايو 2015
السويد	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
سويسرا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	25 آذار/مارس 2013
سيراليون ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)،(ج)}	5 تموز/يوليه 2013
شيلي ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	19 تشرين الأول/أكتوبر 2012
الصين	أنهيدريد الخل	20 تشرين الأول/أكتوبر 2000
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 كانون الأول/ديسمبر 2012
الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ⁽¹⁾	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 كانون الأول/ديسمبر 2012

تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	الحكومة صاحبة الإشعار
7 شباط/فبراير 2000	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	طاجيكستان ⁽¹⁾
31 تموز/يوليه 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	العراق ⁽¹⁾
16 نيسان/أبريل 2007	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	عُمان ⁽¹⁾
26 شباط/فبراير 2010	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	غانا ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	فرنسا
16 نيسان/أبريل 1999	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	الفلبين ⁽¹⁾
27 آذار/مارس 2000	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	فنزويلا (جمهورية-البوليفارية) ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	فنلندا
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	قبرص
16 تموز/يوليه 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	قطر ⁽¹⁾
21 تشرين الأول/أكتوبر 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	قيرغيزستان ⁽¹⁾
15 آب/أغسطس 2003	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	كازاخستان ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	كرواتيا
31 تشرين الأول/أكتوبر 2005	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	كندا ⁽¹⁾
26 حزيران/يونيه 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	كوت ديفوار ⁽¹⁾
27 أيلول/سبتمبر 1999	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	كوستاريكا ⁽¹⁾
14 تشرين الأول/أكتوبر 1998	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	كولومبيا ⁽¹⁾
10 تشرين الأول/أكتوبر 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	كينيا ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	لاتفيا
14 حزيران/يونيه 2002	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	لبنان ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	لكسمبرغ
21 آب/أغسطس 2013	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	ليبيا ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	ليتوانيا
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	مالطة
21 آب/أغسطس 1998 و22 أيلول/سبتمبر 2021	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول ^(ب) والثاني	ماليزيا ⁽¹⁾
31 آذار/مارس 2003	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	مدغشقر ⁽¹⁾
3 كانون الأول/ديسمبر 2004	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى الأستون	مصر ⁽¹⁾
6 نيسان/أبريل 2005	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	المكسيك ⁽¹⁾
6 نيسان/أبريل 2005	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	ملديف ⁽¹⁾
18 تشرين الأول/أكتوبر 1998	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	المملكة العربية السعودية ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ^(ج)
4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	ميانمار ⁽¹⁾
11 شباط/فبراير 2014	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب) و(ج)}	ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) ⁽¹⁾
17 كانون الأول/ديسمبر 2013	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول، ^(ج) بالإضافة إلى حمض الأنترانيل، وإيتر الإيثيل، والبيبيريدين	النرويج ⁽¹⁾
19 أيار/مايو 2000 ^(د)	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	النمسا
28 شباط/فبراير 2000	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	نيجيريا ⁽¹⁾

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
نيكاراغوا ^(أ)	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	8 كانون الثاني/يناير 2014
نيوزيلندا ^(ب)	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ^{(ب)(ج)}	3 نيسان/أبريل 2014
هايتي ^(ب)	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	20 حزيران/يونيه 2002
الهند ^(ب)	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	23 آذار/مارس 2000
هندوراس	أنهيدريد الخل، حمض <i>N</i> -أسيتيل الأنترانيل، 4-أنيلينو- <i>N</i> -فينيتيل بيبيريدين (ANPP)، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، الإيسوسافول، حمض الليسرجيك، 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول (3,4-MDP-2-P)، النورإيفيدرين، <i>N</i> -فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP)، حمض فينيل الخل، ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، 1-فينيل-2-بروبانول (P-2-P)، البيبيرونال، برمنغفات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، السافول	18 حزيران/يونيه 2020
هنغاريا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
هولندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)
الولايات المتحدة الأمريكية	أنهيدريد الخل، الإيفيدرين، السودوإيفيدرين	2 حزيران/يونيه 1995 و19 كانون الثاني/يناير 2001
اليابان	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	17 كانون الأول/ديسمبر 1999
اليمن ^(ب)	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 أيار/مايو 2014
اليونان	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000 ^(د)

ملحوظة: ترد أسماء الأقاليم بحروف مائلة.

- (أ) أبلغ الأمين العام جميع الحكومات بأن الحكومة صاحبة الإشعار تود أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة ببعض أو جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988.
- (ب) طلبت الحكومة أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.
- (ج) طلبت الحكومات أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالزيوت الغنية بالسافول.
- (د) في 19 أيار/مايو 2000، أبلغ الأمين العام الحكومات بطلب المفوضية الأوروبية المقدم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالمواد المشار إليها.
- (هـ) لم يقدم الأمين العام البلاغ بعد لأن حكومة بيلاروس طلبت منه في رسالة لاحقة تعليقه لحين الانتهاء من إنشاء آلية وطنية لاستلام ومعالجة الإشعارات السابقة للتصدير.
- (و) اعتبارا من 17 أيار/مايو 2016، استعاض عن اسم "الجمهورية التشيكية" باسم "تشيكيا" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.
- (ز) إسبانيا وإستونيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتشيكيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان.
- (ح) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق السابع

المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

الجدول 2	الجدول 1
الأسيتون	أنهيدريد الخل
إيتر الإيثيل	4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) ^(أ)
البيبيريدين	الإيرغوتامين
التولوين	الإيرغومتريين
حمض الأترانيل	الإيسوسافرول
حمض الكبريت ^(د)	الإيفيدرين
حمض الهيدروكلوريك ^(د)	برمنغنات البوتاسيوم
الميثيل إيثيل كيتون	البيبيرونال
	N-حمض أستيل الأترانيل
	حمض الليسرجيك
	حمض فينيل الخل
	السافرول
	السودوإيفيدرين
	N-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) ^(أ)
	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA) ^(ب)
	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)
	1-فينيل-2-بروبانول
	ميثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات (MAPA) ^(ج)
	4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول
	4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك ^(ب)
	4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول ميثيل غليسيديات ^(ب)
	النورإيفيدرين

وأملح المواد المدرجة في هذا الجدول كلما أمكن وجود هذه الأملاح. وأملح المواد المدرجة في هذا الجدول كلما أمكن وجود هذه الأملاح.

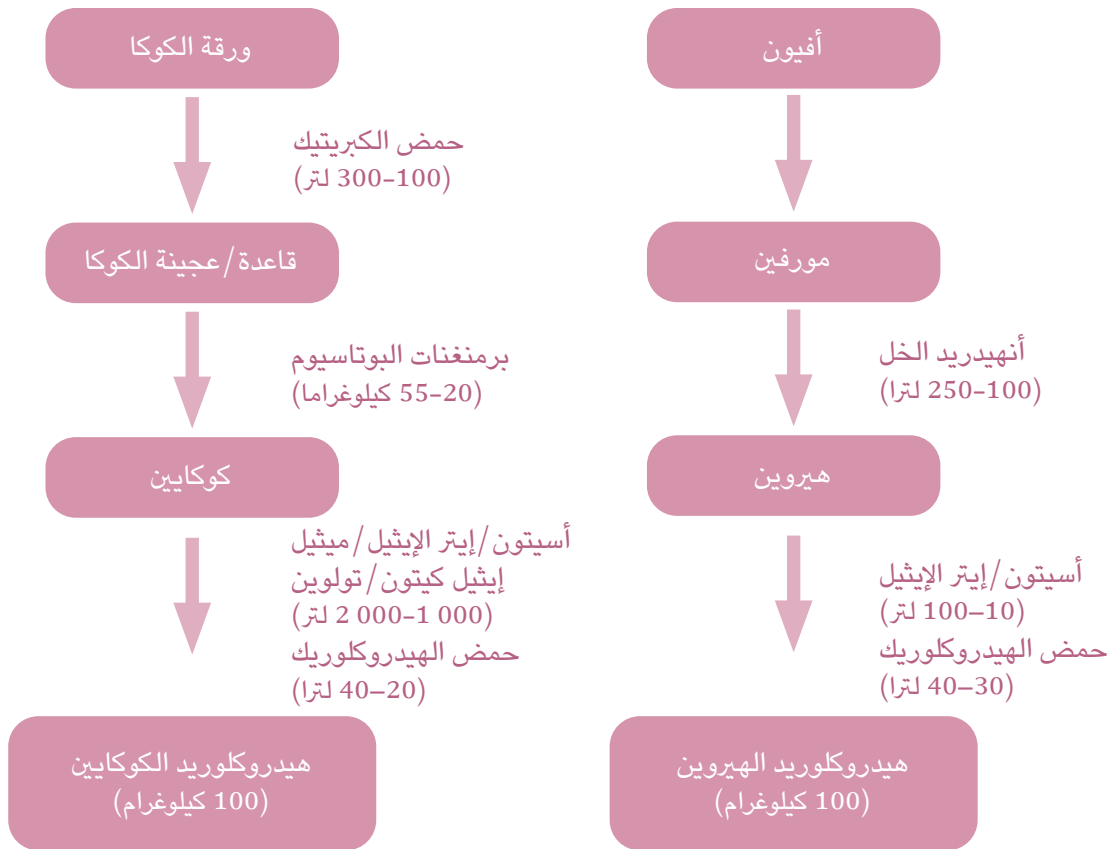
- (أ) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتباراً من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
(ب) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتباراً من 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
(ج) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتباراً من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
(د) استبعدت من الجدول الثاني أملاح حمض الهيدروكلوريك وحمض الكبريتيك تحديداً.

المرفق الثامن

استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

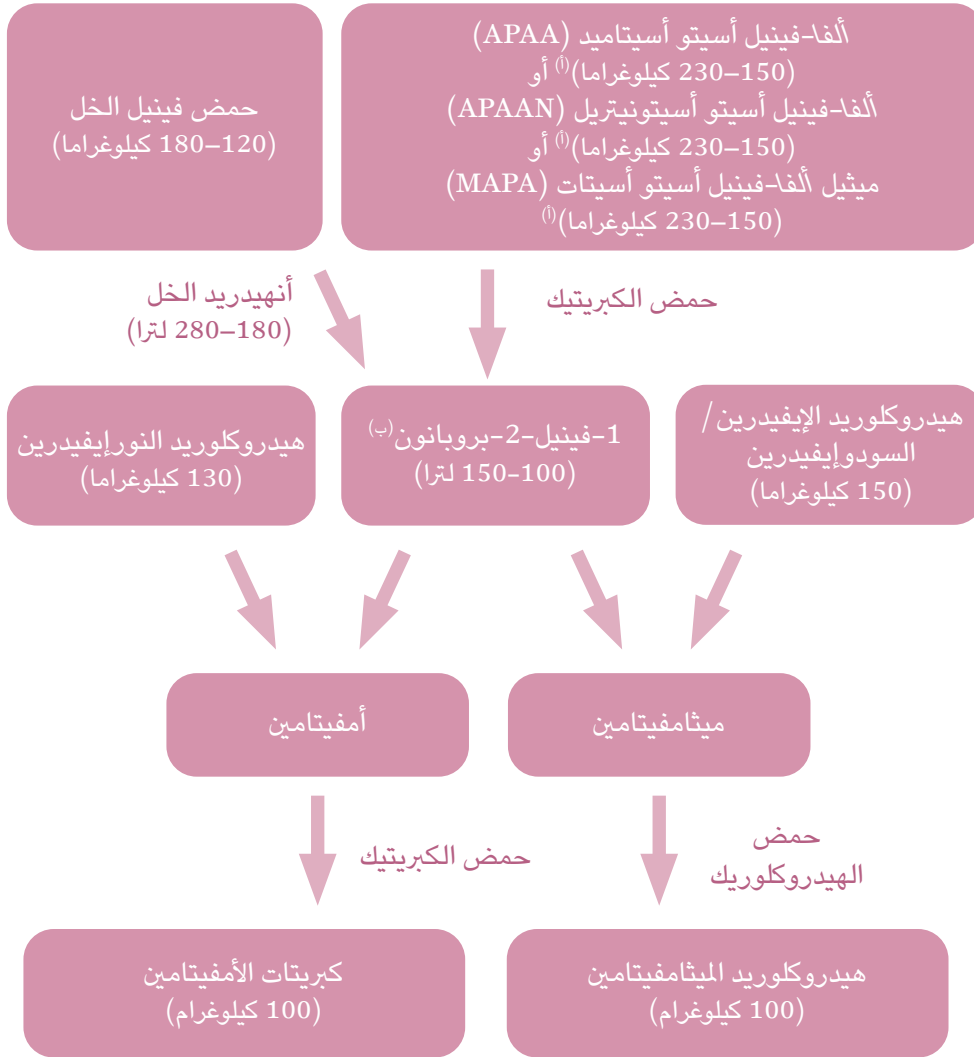
تبيّن الأشكال من الأول إلى الخامس أدناه استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وتستند الكميات التقريبية المدرجة إلى أساليب الصنع الشائعة. ويمكن العثور على أساليب صنع أخرى تستخدم مواد مجدولة - أو حتى مواد غير مجدولة عوضاً عن المواد المجدولة أو بالإضافة إليها - تبعاً للمنطقة الجغرافية.

الشكل الأول - صنع الكوكايين والهيروين بصفة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من هيدروكلوريد الكوكايين أو الهيروين



ملحوظة: يستلزم استخلاص الكوكايين من ورقة الكوكا وتنقية عجينة الكوكا ومنتجات الكوكايين والهيروين القاعدية الخام مذيبات وأحماضاً وقواعد. وتستخدم طائفة واسعة من تلك المواد الكيميائية في جميع مراحل صنع المخدرات.

الشكل الثاني - صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين بصفة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من كبريتات الأمفيتامين وهيدروكلوريد الميثامفيتامين

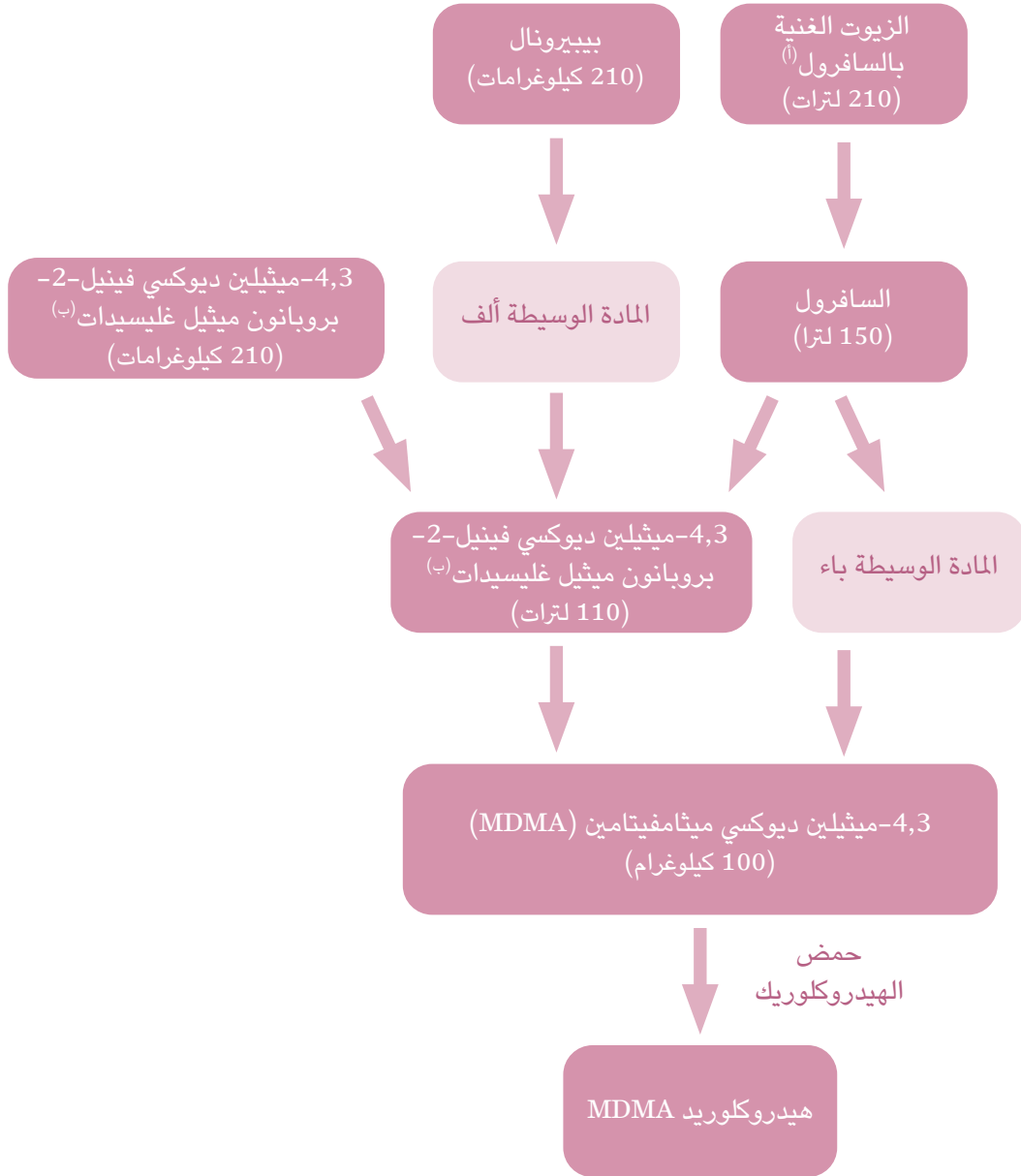


ملحوظة: الميثكاثيون منشط أمفيتاميني أقل شيوعاً يمكن صنعه من هيدروكلوريد الإيفيدرين/السودوإيفيدرين، ويتطلب ذلك نفس الكميات التقريبية المستعملة في حالة الميثامفيتامين للحصول على 100 كيلوغرام من ملح الهيدروكلوريد.

(أ) يبيّن تفاوت الوزن أن المواد ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد وألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل والميثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات هي من السلائف المحورة المصنوعة لهذا الغرض، وليس لها أي استخدام مشروع معروف، وبالتالي كثيراً ما تكون غير نقية (النوعية المتداولة في الشارع).

(ب) استخدام طرائق الصنع، التي تستند إلى 1-فينيل-2-بروبانول، ينتج خليطاً راسمياً من الدكسترو والليفو ميثامفيتامين/أمفيتامين (*d,l*-ميثامفيتامين/أمفيتامين)، أما استخدام طرائق الصنع، التي تستند إلى الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو النورإيفيدرين، فتنتج دكسترو ميثامفيتامين/أمفيتامين (*d*-ميثامفيتامين/أمفيتامين). ويمكن في خطوة لاحقة فصل الخليط الراسمي (*d,l*-ميثامفيتامين/أمفيتامين) للحصول على الدكسترو ميثامفيتامين/أمفيتامين، ويتم ذلك بالفعل في مختبرات غير مشروعة.

الشكل الثالث- صنع المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) والمخدرات ذات الصلة بصفة غير مشروعة: المواد المدرجة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من المادة MDMA



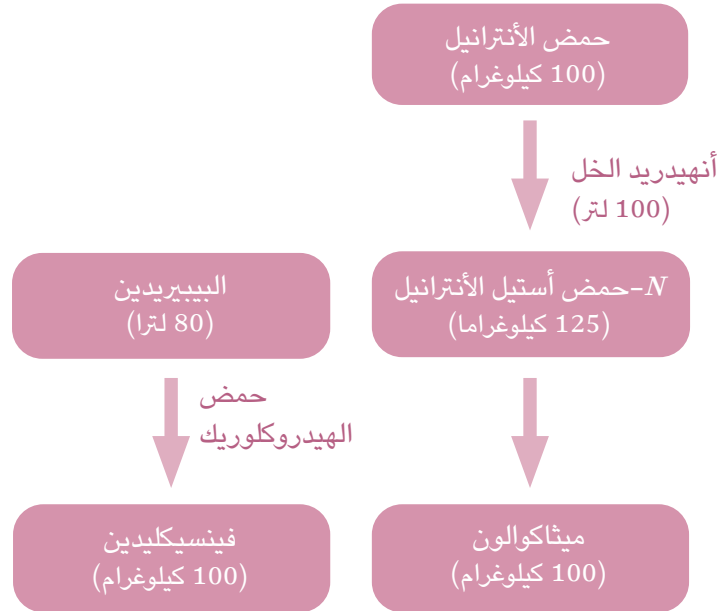
ملحوظة: الإيسوسافرول هو مادة سليفة أخرى للمادة MDMA خاضعة للمراقبة الدولية، ولكنه لا يرد في هذا المخطط لأن استعماله غير شائع كمادة أولية؛ بل يستخدم كمادة وسيطة في طريقة معدلة لصنع المادة MDMA من السافرول، ويتطلب الأمر نحو 300 لتر من السافرول لصنع 100 كيلوغرام من المادة MDMA.

(أ) على افتراض أن نسبة السافرول في الزيوت الغنية به تساوي 75 في المائة أو أكثر.

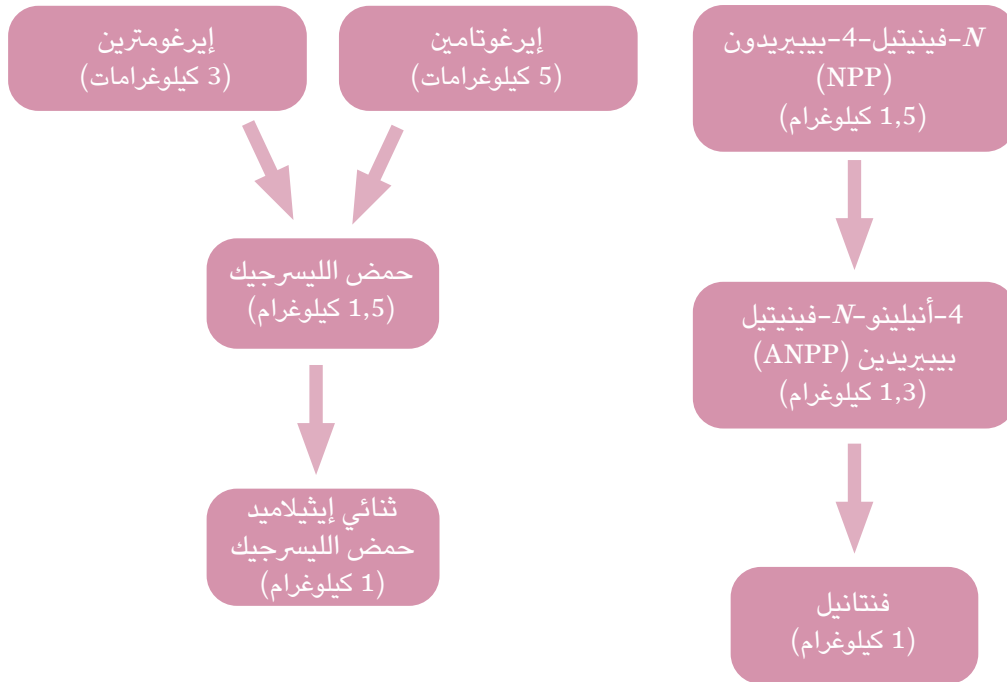
(ب) يشير، لأغراض هذا المخطط، إلى إستر ميثيل المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك وأملاحها (وهي سلائف محورة مصنوعة لهذا الغرض وليس لها أي استخدام مشروع معروف وبالتالي كثيرا ما تكون غير نقية (النوعية المتداولة في الشارع)).

(ج) يتطلب صنع 100 كيلوغرام من المادة MDMA، باستخدام المادة الوسيطة باء، 200 لتر من السافرول.

الشكل الرابع - صنع الميثاكوالون والفينسيكليدين بصفة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من الميثاكوالون أو الفينسيكليدين



الشكل الخامس - صنع ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) والفتانيل بصفة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع كيلوغرام واحد من ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك أو الفتانيل



المرفق التاسع

الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

إن معرفة أكثر الاستعمالات المشروعة شيوعاً للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، بما في ذلك العمليات والمنتجات النهائية التي يمكن أن تستعمل تلك المواد، أمر ضروري للتحقق من مشروعية الطلبات أو الشحنات. وأكثر الاستعمالات المشروعة شيوعاً لتلك المواد حسبما أبلغت به الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي التالية:

المادة	الاستعمالات المشروعة
الأسيتون	مذيب شائع الاستعمال ومادة وسيطة في طائفة متنوعة من المواد المستخدمة في الصناعات الكيميائية والصيدلانية، بما في ذلك اللدائن ومواد الطلاء ومواد التشحيم والورنيش ومستحضرات التجميل؛ كما يستخدم في صنع المذيبات الأخرى، مثل الكلوروفورم
أنهيدريد الخل	عامل مؤسّتل ونازع للماء يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع خلات (أسيئات) السليولوز، وفي عوامل التغيرية في صناعة المنسوجات، وفي منشطات التبييض التي تعمل على درجات حرارة منخفضة، ولصقل المعادن، وإنتاج موائع الكوابح والأصبغة والمتفجرات
4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)	يستعمل في صناعة المستحضرات الصيدلانية، ولا سيما في صنع الفنتانيل
إيتر الإيثيل	مذيب شائع الاستخدام في المختبرات الكيميائية وفي الصناعات الكيميائية والصيدلانية؛ ويستخدم أساساً كعامل استخلاص للدهون والزيوت والشموع والراتينجات؛ ويستخدم أيضاً لصنع الذخائر واللدائن والعمود، وكمخدر عام في الطب
الإيرغوتامين	يستعمل في علاج الصداع النصفي وكمعجل للولادة
الإيرغومترين	يستعمل في علاج الصداع النصفي وكمعجل للولادة
الإيسوسافرول	يستعمل في صنع البيبيرونال؛ ولتعديل "العمود الشرقية"؛ وتعزيز روائح الصابون؛ ويستعمل بمقادير صغيرة مع سالييلات الميثيل لإضفاء نكهة الفشاغ (سارسبريلا) وشراب روت بير (شراب بنكهة جذور شجر السأسفُراس)، وكمبيد للآفات
الإيفيدرين	يستعمل في صنع موسّعات الشعب الهوائية (أدوية السعال)
برمنغنات البوتاسيوم	كاشف هام في الكيمياء العضوية التحليلية والتخليقية؛ ويستعمل في التبييض والتطهير وكمضاد للبكتيريا وكمضاد للفطريات ولتنقية المياه
بيبيرونال	يستعمل في صناعة العطور؛ وفي نكهات الكرز والفانيليا وفي عمليات التخليق العضوي وكأحد مكونات طاردات البعوض
البيبيريدين	مذيب وكاشف شائع الاستخدام في المختبرات الكيميائية وفي الصناعات الكيميائية والصيدلانية؛ ويستخدم أيضاً في صنع المنتجات المطاطية واللدائن
التولوين	مذيب صناعي؛ يستعمل في صنع المتفجرات والأصبغ والطلاءات ومواد عضوية أخرى وكمادة مضافة للبنزين
N-حمض أستيل الأنترانيل	يستعمل في صنع المستحضرات الصيدلانية واللدائن والمواد الكيميائية النقية

المادة	الاستعمالات المشروعة
حمض الأنترانيل	مادة كيميائية وسيطة تستعمل في صنع الأصباغ والمستحضرات الصيدلانية والعطور، كما تستعمل في تحضير المواد الطاردة للطيور والحشرات
حمض الكبريتيك	يستعمل في إنتاج الكبريتات؛ وكمؤكسد حمضي؛ وكمعامل نازع للماء وعامل تنقية؛ ويستعمل لمعادلة المحاليل القلوية؛ وكمعامل حفاز في عمليات التخليق العضوي؛ وفي صنع الأسمدة والمتفجرات والأصباغ والورق؛ وكأحد مكوّنات مسلّكات المجاري ومنظفات المعادن، وأحد مرگبات موانع الصدأ وموانع بطاريات السيارات
حمض الليسريك	يستعمل في عمليات التخليق العضوي
حمض الهيدروكلوريك	يستعمل في إنتاج الكلوريدات والهيدروكلوريدات، لمعادلة النظم القاعدية وكمعامل حفّاز ومذيب في عمليات التخليق العضوي
حمض فينيل الخل	يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع إسترات خلات الفينيل، والأمفيتامين، وبعض المشتقات؛ كما يستعمل في تخليق البنسلين وفي تركيب العطور ومحاليل التنظيف
السافرول السودوإيفيرين	يستعمل في صناعة العطور، مثلاً في صنع البيبيرونال، ولتحويل الشحوم في صنع الصابون يستعمل في صنع موسعات الشعب الهوائية ومزيلات احتقان الأنف
<i>N</i> -فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP) ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)	يستعمل في صناعة المستحضرات الصيدلانية، ولا سيما في صنع الفنتانيل والكارفنتانيل لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
1-فينيل-2-بروبانول	يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين وبعض المشتقات؛ كما يستعمل في تخليق البروبييل هكسيدرين
ميثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات (MAPA)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
الميثيل إيثيل كيتون	مذيب شائع الاستخدام؛ يستعمل في صنع مواد الطلاء، والمذيبات، والمواد المزيّلة للشحوم، وطلاءات اللاكية (اللاكيهات)، والراتينجات، والبارود العديم الدخان
4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول	يستعمل في صنع البيبيرونال وغيره من مكونات العطور
4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول ميثيل غليسيديك	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
النورإيفيرين	يستعمل في صنع مزيلات احتقان الأنف وكوابح الشهية

المرفق العاشر

أحكام الاتفاقية التي تنظم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية

- 1- تنص الفقرة 8 من المادة 2 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 على أن تبذل الأطراف غاية جهدها لتطبيق تدابير الإشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها هذه الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.
- 2- وتنص الفقرة 9 من المادة 2 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 على أن تبذل الأطراف كل ما في وسعها، لكي تطبق، بالقدر الممكن تنفيذه عمليا، تدابير إشرافية على المواد التي لا تدرج ضمن الاتفاقية والتي يمكن مع ذلك استخدامها بطريقة غير مشروعة لصنع المؤثرات العقلية.
- 3- وتتضمن المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 أحكاما تتعلق بما يلي:
 - (أ) التزام عام بأن تتخذ الأطراف ما تراه مناسبا من تدابير لمنع تحويل استخدام المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية، وتتعاون فيما بينها لهذه الغاية (الفقرة 1)؛
 - (ب) آلية تعديل نطاق المراقبة (الفقرات من 2 إلى 7)؛
 - (ج) التزام الأطراف باتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير لمراقبة الصنع والتوزيع، ولهذا الغرض، يجوز للأطراف مراقبة الأشخاص والمؤسسات، ومراقبة المنشآت والأماكن التي تعمل بموجب ترخيص، واشتراط الحصول على إذن لصنع أو توزيع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني، ومنع مراكمة مثل هذه المواد (الفقرة 8)؛
 - (د) التزام بمراقبة التجارة الدولية لكشف الصفقات المشبوهة، والعمل على ضبط المواد المدرجة؛ وإبلاغ سلطات الأطراف المعنية في حالة الاعتقاد بوقوع صفقات مشبوهة، واستلزام الوسم والتوثيق حسب الأصول، وضمان الاحتفاظ بتلك المستندات لمدة لا تقل عن سنتين (الفقرة 9)؛
 - (هـ) آلية للإشعار المسبق بصادرات المواد المدرجة في الجدول الأول، عند الطلب (الفقرة 10)؛
 - (و) سرية المعلومات (الفقرة 11)؛
 - (ز) البلاغات الموجهة من الأطراف إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الفقرة 12)؛
 - (ح) التقارير المقدّمة من الهيئة إلى لجنة المخدرات (الفقرة 13)؛
 - (ط) عدم انطباق أحكام المادة 12 على مستحضرات بعينها (الفقرة 14).

المرفق الحادي عشر

المجموعات الإقليمية

يشار في هذا التقرير إلى مناطق جغرافية مختلفة، وهي محددة على النحو التالي:

أفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وإسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا-بيساو، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملابوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا؛

أمريكا الوسطى والكاريبية: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وغرينادا، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس؛

أمريكا الشمالية: كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية؛

أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، وبيرو، وسورينام، وشيلي، وغيانا، وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، وكولومبيا؛

شرق آسيا وجنوب شرقها: إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وتيمور-ليشتي، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والصين، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، واليابان؛

جنوب آسيا: بنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند.

غرب آسيا: أذربيجان، والأردن، وأرمينيا، وإسرائيل، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وتركيا، وتركمانستان، والجمهورية العربية السورية، وجورجيا، ودولة فلسطين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكويت، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

أوروبا:

شرق أوروبا: الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وبيلاروس، وجمهورية مولدوفا؛

جنوب شرق أوروبا: ألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ورومانيا، وشمال مقدونيا، وصربيا، وكرواتيا؛

غرب أوروبا ووسطها: إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والكرسي الرسولي، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان؛

أوقيانوسيا: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، ساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، ونيوي.

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعد على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير. وكما أن الأخير، تحوّل المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير من أي بلد مقصّر أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهدياً من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفقتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعد على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدم تقاريرها عن المسائل الفنية إلا إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجاريتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير

التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتُستخدَم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنترنت ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدّرات والمؤثّرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدّرات والمؤثّرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدّرات تقريراً سنوياً عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدّرات والمؤثّرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدّرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدّرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدّرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدّرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.